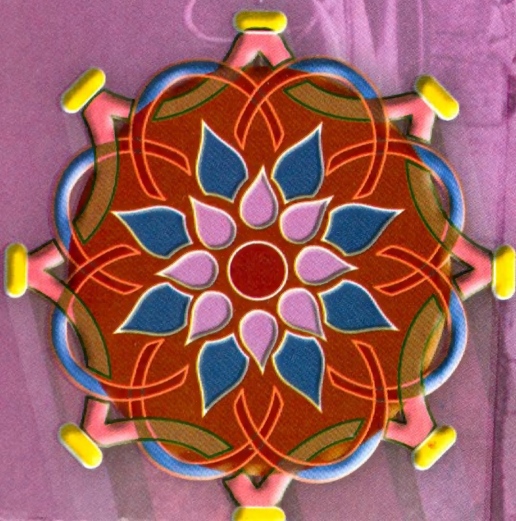


د. خيرى قدرى

# معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق  
٥ - من خلال معايير الكم والكيف عند المحدثين



د. خير قدري أيوب محمود

**معايير ومصطلحات الجرح والتعديل  
عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق**  
٥- من خلال معايير الكم والكيف عند المحدثين



الكتاب: معايير ومصطلحات الجرح والتعديل  
عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق  
الكاتب: د. خيرى قدرى أيوب محمود  
(مصر)

الناشر: مركز الحضارة العربية  
الطبعة العربية الأولى: القاهرة ٢٠٠٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥١٠٢٢

الترقيم الدولي: 9-826-291-977-I.S.B.N

### الغلاف

تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني:

وحدة الكمبيوتر بالمركز

تنفيذ: إيمان محمد

محمود، خيرى قدرى أيوب.

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند

نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق من

خلال معايير الكم والكيف عند المحدثين/

خيرى قدرى أيوب محمود. - ط١. -

الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام

والنشر والدراسات، ٢٠٠٧.

١٣٦ ص؛ ٢١ اسم

تمك: ٩-٨٢٥-٢٩١-٩٧٧

١- الحديث - الجرح والتعديل.



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة في استنهاض وتأکید الانتماء والهوى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

4 ش العلمين - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

تليفاكس: 3448368 (00202)

[www.alhdara-alarabia.com](http://www.alhdara-alarabia.com)

E.mail: [alhdara\\_alarabia@yahoo.com](mailto:alhdara_alarabia@yahoo.com)

[alhdara\\_alarabia@hotmail.com](mailto:alhdara_alarabia@hotmail.com)



## معايير الكم والكيف عند المحدثين.

### القرآن والاستقراء عند المسلمين<sup>(\*)</sup>.

كل باحث فى كتاب الله يعلم أن هذا الكتاب يشتمل على الدعوة إلى اتخاذ طريق الاستقراء - بقسميه التام والناقص - وسيلة إلى تحصيل كثير من المعارف. إن القرآن حين يوجهنا إلى الاعتناظ والاعتبار بقصص الأولين - يلفت نظرنا إلى طائفة من الأحداث التى جرت للأمم السابقة، واعتبار هذه الأحداث كاف للتنبية على سنة الله فى عباده، والاعتناظ بها والاعتبار. ولا يتم هذا إلا على أساس استفادة قواعد كلية وسنن عامة من أحداث محددة لم تبلغ مبلغ الاستقراء التام، لكنها تجعل الفكر ينشط ويقيس ما سيأتى على ما مضى، نظرًا إلى أن مدبر الكون واحد، وأن حكمته التى قضت فيما مضى بإهلاك الظالمين؛ سوف تقضى فيما سيأتى بإهلاك من يفعل مثل فعل الظالمين، وأن حكمته التى قضت فيما مضى بانتصار المؤمنين المتقين؛ سوف تقضى فيما سيأتى بنصرة المؤمنين المتقين؛ إذا فعلوا مثل المؤمنين من السلف الذين تسلحوا بتقوى الله والإيمان والعمل وإعداد ما استطاعوا من قوة.

إن القرآن حين يوجه المؤمنين إلى دراسة الطبيعة لمعرفة كيف بدأ الله الخلق؛ فإنه يوجه إلى طريقة الاستقراء، بالسير فى الأرض وتتبع دراسة الجزئيات الكونية، للوصول إلى معرفة القواعد الكلية. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ

---

(\*) الاستقراء قبل المسلمين لم يشغلنى كثيرًا ولم أتطرق إليه - وإن كان موجودًا عند اليونانيين.

ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٠﴾ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ  
بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ  
قَدِيرٌ ﴿٢١﴾ [العنكبوت آية ١٩ - ٢٠]. ولا يلزم من التتبع الاستقصاء، بل  
قد يكفي الباحث أن يدرس نماذج متنوعة، يستنبط منها کلیات  
عامة، ويقیس ما لم يدرسه على ما درسه. إن دراسة بعض  
الجزئیات قد يدل الفكر على قانونها العام الشامل لها ولأشباهها،  
ولئن ظل احتمال مخالفة ما لم يدرسه لما درسه احتمالاً قائماً، إلا  
أن غلبة الظن ترجع انتظام كل الجزئیات تحت قانون واحد، قد  
یصل الباحث إليه كله، أو إلى بعضه. ومتابعة البحث كفیلة  
بوصول الإنسان فی يوم ما إلى الحقيقة النهائية، فی طائفة من  
الموضوعات التي أعطاه الله مفاتيح بحثها<sup>(١)</sup>.

والاستقراء قد يكون تاماً وقد يكون ناقصاً، والأول هو الذى يتم  
فيه استيعاب جميع جزئیات أو أجزاء الشيء موضع البحث،  
بالنظر والدراسة العلمية. والناقص هو الذى يتم فيه دراسة بعض  
جزئیات أو أجزاء الشيء الذى هو موضوع البحث. وتعتبر فيه  
النماذج المدروسة أساساً تقاس عليه بقيمة الأجزاء أو الجزئیات.  
والأول يفيد اليقين إذا بلغت المعرفة بسببه مبلغ اليقين. والثانى يفيد  
الظن وهو يشمل ما درسه الباحث وما لم يدرسه، بناء على غلبة  
ظنه بأن نظام الكون ذو قوانين كلية ندر فيها الشذوذ ما دام النوع  
المدرس واحداً، أو بناء على غلبة ظنه بأن بقية الأجزاء مشابهة  
للأجزاء التى درسها<sup>(٢)</sup>.

وينقسم الاستقراء الناقص إلى رياضى وعلمى. الأول: يتم فى  
مجال العلوم الرياضية، وكفى فيه الاعتماد على مثال واحد أو عدة  
أمثلة، لاستخراج قاعدة كلية أو قانون عام. وأما الاستقراء العلمى:  
فهو الذى يتم عادة فى مجال العلوم الطبيعية والكیمیائية

(١) ضوابط المعرفة ص ١٩١ - ١٩٢.

(٢) السابق ص ١٩٣ - ١٩٤.

والاجتماعية والاقتصادية ونحوها، ونسبة التأكد فيه أضعف من نسبة التأكد التي تحصل في الاستقراء الرياضى؛ لأن احتمالات مخالفة الواقع لما دل عليه الاستقراء الناقص هنا أقوى من نظيراتها في الاستقراء الرياضى. ومع ذلك لا مفر من الاعتماد عليه في مجال هذه العلوم؛ لأنه الوسيلة الوحيدة لتقدمها، ما لم يكن لدى الإنسان طريق أقوى من الاستقراء الناقص وأقوم منهجا، كالبيانات الدينية ذات الدلالة القطعية. والسند المنطقي الذي يدعو إلى الأخذ بهذا الاستقراء الناقص في مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها - يرجع إلى ملاحظة قانونين مهمين على ظواهر الطبيعة بصفة عامة، هما: قانون العلية (أى السببية)، وقانون الاطراد. وليس كل الأحكام الاستقرائية تستند إلى قانونى العلية والاطراد، فبعض الأحكام تستند إلى قانون الاطراد الاتفاقي فقط، دون أن يرجع هذا الاطراد إلى سبب يعلل به حدوث الحالات المطردة. ففي الأمثلة:

كل حيوان ذى ثدى له أذن.

وكل حيوان ذى قرن مجتر.

وكل حيوان ذى قرن مشقوق الظلف.

فى هذه الأمثلة ونظائرها اطراد اجتماع الصفتين، ولم تكن إحداهما علة للأخرى، أو سببا لها، ولكن اتفق أن كان اجتماع الصفتين أمراً مطرداً، وبناءً على ذلك استطعنا أن نصدر تعميماً مبنياً على الاستقراء الناقص، دون التعرض إلى السببية، ولكن حاجتنا هنا إلى استقراء شبيه بالتام أكثر من حاجتنا إليه فى الإطار المقترن بالعلة. وحين تلقى التعليل والاطراد معا، يكون الحكم أتم وأوفى. ويطلق الاستقراء الذى أفاد اطراداً دون تعليل اسم الاستقراء الإحصائى، ويستعمل هذا الاستقراء عادة فى الإحصاءات والتصنيفات وما أشبهها<sup>(١)</sup>.

(١) السابق ص ١٩٥ - ١٩٧.

## الاستقراء الإحصائي عند المحدثين:-

لعلماء الحديث مفهوم للاستقراء، يقصدون به الاستقراء الإحصائي، وهو يخالف مفهوم الاستقراء عند العلماء التجريبيين. فالاستقراء عند التجريبيين أحد طرق الاستدلال غير المباشر. "وهو عملية فكرية وحسية معا، وقد تستخدم هذه العملية التجربة المقصودة إضافة إلى التجارب غير المقصودة التي تمر في حياة الإنسان. والتجربة المقصودة هي بمثابة طرح الأسئلة العملية على الأشياء؛ لمعرفة مدى استجابتها، أو عدم استجابتها، أو مدى تأثيرها بما طرح عليها، وملاحظة كل ذلك وتقييده، باعتباره نتائج قدمتها التجارب"<sup>(١)</sup>. والاستقراء هو تتبع الجزئيات كلها أو بعضها للوصول إلى حكم عام يشمها جميعا، أو هو انتقال الفكر من الحكم على الجزئي إلى الحكم على الكلي الذي يدخل الجزئي تحته<sup>(٢)</sup>.

وتنقسم المعرفة التي يتوصل إليها بالاستقراء إلى درجات ومراتب وأحوال:

١- فإن توافرت فيها شروط اليقين كانت علما يقينيا أى كان من الحقائق النهائية التي نتوصل إليها، والتي لا تقبل بحال من الأحوال احتمال النقص.

٢- وإن لم يتوافر فيها شروط اليقين كانت دون ذلك بحسب درجة قوة الاستقراء أو ضعفه.

أ- فإما أن يكون ظنا راجحا على ما يخالفه، وهذا الظن الراجح يتفاوت قربا وبعدا من اليقين بحسب قوته.

---

(١) ضوابط المعرفة وطرق الاستدلال لعبد الرحمن حسن حبيكة ص ١٨٧، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.

(٢) السابق ص ١٨٨.

ب- وإما أن يكون ظنا مساوياً في القوة لما يخالفه، وعندئذ يقف الفكر منه موقف الشك من غير ترجيح.

ج- وإما أن يكون ظنا ضعيفاً أقرب إلى ترجيح الرفض منه إلى ترجيح القبول، وهو يتفاوت قريباً وبعداً من الرفض النهائي بقدر نسبة ضعفه.

٣- ثم تأتي المعرفة المرفوضة النهائية، وهي التي لا تقبل احتمال الرجعة إلى جانب الإثبات بحال من الأحوال، وهي عندئذ تكون من اليقين أيضاً، ومن الحقائق النهائية التي نتوصل إليها، ولكن في جانب الرفض لا في جانب القبول، أي: في جانب النقي لا في جانب الإثبات.

فشان العلماء في الاستقراء كشأنهم في سائر الطرق التي يتوصلون بها إلى معارف يقينية، أو دون اليقينية، من ظنية راجحة على ما يخالفها في تصورهم المستند إلى الأدلة، أو متساوية مع يخالفها، أو مرجوحة بالنسبة إليه<sup>(١)</sup>.

وقد استخدم المسلمون الاستقراء بوصفه أداة وأسلوباً إجرائياً في جميع تخصصاتهم، لغويون، نحاة، جغرافيون، تجريبون.... إلخ، واستخدمه المحدثون في التخريج حيث تتبعوا مرويات الراوى مرة بجميع مروياته والحكم عليه وحده ثم مقارنة هذه المرويات بمرويات شيوخه وتلاميذه مرة أخرى. ومن خلال هذا الاستقراء قاموا بالحكم عليه عدالة وضبطاً ووضعوه في المرتبة التي تليق به.

وورد مصطلح الاستقراء صراحة عندهم قال الذهبي: ثم أهم من ذلك نعمم بالاستقراء التام: عرف ذلك الإمام الجهيد واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة. أما قول البخارى: (سكتوا عنه)، فظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصدها بالاستقراء:

(١) السابق ١٨٨ - ١٨٩.



أنها بمعنى تركوه... وبالإستقراء إذا قال أبو حاتم: ليس بالقوى، يريد بها: أن هذا الشيخ لم يبلغ درجة القوى الثبت. والبخارى قد يطلق على الشيخ: ليس بالقوى، ويريد أنه ضعيف<sup>(١)</sup>

وورد عند السخاوى، فى فتح المغيـث، فى سياق حديثه عن (المعنعن)<sup>(٢)</sup> فى الصحيحين "وما خدشه به مسلم من وجود أحاديث اتفق الأئمة على صحتها، مع أنها ما رويت إلا معنعة، ولم يأت فى خبر قط أن بعض رواها لقي شيخه، فغير لازم، إذ لا يلزم من نفي ذلك عنده نفيه فى نفس الأمر. قلت: نعم، لا يلزم من نفي الثبوت عنده نفيه فى نفس الأمر، إلا أن ادعاء إمام حجة مطلع مثل الإمام مسلم رحمة الله: نفيه بالإستقراء التام، لا يقاوم بهذا الإمكان العقلى المحض، بل اللازم لمخافه أن يبرهن على إثبات ما نفاه حتى يظهر خطأه وقصور استقرائه، وإلا فالاحتمالات العقلية المحضة لا تؤثر فى إبطال ما ادعاه، كما لا يؤثر مثل هذا الاحتمال بعينه فى إبطال حجية خبر واحد، بعد ثبوت صحته على شريطتهم"<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن أبى العز الحنفى - تلميذ ابن كثير - فى شرح العقيدة الطحاوية: "ولكن ثم أمرٌ ينبغى التفتن له، وهو أن فاعل السيئات يسقط عنه عقوبة جهنم بنحو عشرة أسباب، عرفت بالإستقراء من الكتاب والسنة"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) الموقظة ص ٨٢ - ٨٣.

(٢) يشترط البخارى اللقاء مع المعاصرة، ويشترط مسلم المعاصرة فقط، هذا هو المشهور فى هذا الأمر، والأمر فيه تفصيلات انظر ص ١٣٢ من تعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على الموقظة للذهبي، حيث يرى البعض أنه اختلاف اصطلاحى فقط أو كلاهما مصيب.

(٣) فتح المغيـث ١/ ١٦٣، ط لكنو - الهند - ١٣٠٣هـ.

(٤) ص ٢٧٩ بتحقيق الشيخ أحمد شاكـر، ط كلية الشريعة، جامعة محمد بن عود الإسلامية، الرياض، ١٤٣٦هـ.

والاستقراء الإحصائي الذي يقوم على دعامتين: مراعاة كمّ الظاهرة وكيف تفسيرها - عند المسلمين المقصود به الوسيلة التي اعتمدها علماؤها حين استخرجوا قواعد اللغة العربية وضوابطها، وقد كلفهم هذا جهودًا مضنية، إذ استقصوا منها معظم التراكيب العربية وطرق أدائها، ومعظم المفردات العربية ومشتقاتها، ثم استخرجوا من ذلك قواعد النحو والصرف وكان للاستقراء دور مهم في استخراج علم العروض الذي وضعه الخليل وفي ضبط زحافاتهِ وعلله؛ إذ تتبع الشعر العربي، وأحصى ونظّر وقعد القواعد لما شاهده في هذا الشعر. وكان الاستقراء الإحصائي الذي يراعى الكم والكيف أحد الوسائل التي اعتمد عليها فقهاء المسلمين في طائفة من أبواب الفقه الإسلامي<sup>(١)</sup>. وحين يبحث أحدهم في النصوص فإنه يعتمد أولاً على الاستقراء لجميع النصوص التي تتعلق بببئته، ثم ينظر فيما جمعه منها، ويجتهد في فهمها وفق طرائق الاجتهاد التي تحددها له أصول الفقه ليفهم ويستنبط. أما الاستقراء لمجرد جمع المعارف فقد كان وسيلة لهم في الحدث الشريف، وفي التاريخ والجغرافيا، وفي الأدب والحكم والأمثال والأخلاق والآداب وتدوين معارف الأولين، وغير ذلك. وكان الاستقراء المقرون بالتجارب العلمية وسيلتهم في الكيمياء وفي الطب، ضمن حدود الأدوات التي كانت متيسرة لهم في زمانهم. ومن كل هذا نلاحظ أن الاستقراء وسيلة كبرى من وسائل التي اعتمد عليها علماء المسلمين، فيما توصلوا إليه من معارف، وفيما دونوه من علوم. ومع تفجر الثورة العلمية المادية الحديثة، أخذ الاستقراء دورًا أكبر في العالم الغربي، وتحددت له مفاهيم أكثر دقة وأكثر ضبطًا من الناحية العملية، وكان له في مجال العلوم المادية واستخراج قوانينها المقام الأول<sup>(٢)</sup>.

(١) ضوابط المعرفة ص ١٨٩ - ١٩٠.

(٢) السابق ص ١٩٠.

## الكَم والكيف فى نقد المرويات وأثره على جرح الراوى وتعديله:-

إن الناقد الذى يُعَوَّل فى جرح الراوى وتعديله على الأرقام يكون نقده من الجرح المفسَّر القائم على ذكر الأدلة، وبالتالي يكون نقده علميًا. والحق أن المحدثين نبهوا إلى هذا الأمر الذى حاول علماء الاجتماع والنفس تطبيقه على ظواهر دراستهم مستفيدين فى هذا الأمر من العلوم الرياضية وبخاصة الإحصاء.

إن علماء مناهج البحث يرحبون بهذا التطبيق للإحصاء على العلوم الإنسانية لكنهم نبهوا إلى أشياء وأكدوا عليها قائلين: "إن أساليب البحث وطرائقه المستخدمة فى العلوم الإنسانية يجب أن تكون معبرة عن منهج الفهم الكيفى ومحقة لغاياته وأهدافه فالعلوم الإنسانية تستخدم الأسلوب الإحصائى، شريطة أن (نفهم) المدلولات والمعانى التى تقف وراء الأرقام فهما كيفيا: ذلك أن الاقتصار على الجانب الإحصائى هو اقتصار على أشباح خاوية من المعنى، إن طريقة تحليل المضمون Content Analysis يجب أن تعبر عن منهج الفهم الكيفى، وتتوافق مع عملياته وأهدافه، لا أن تتوقف عند تصنيف المضمون إلى: ماذا قيل؟ وكيف قيل؟ أو تسجيل الكلمات وعددها فى قوائم معينة، أو إحصاء العبارات التى تشير إلى أفكار معينة فى مجال تحليل معين... إن عمليات الترميز والتصنيف والإحصاء والتعداد وتحديد وحدات المكان وأتات الزمان يجب ألا تكون نهاية المطاف، إنها البداية التى يجب أن نسبر أغوارها الدفينة وباطنها الكيفى بكل ما يحمله من دلالات ومعان ومشاعر وقيم وأهداف"<sup>(١)</sup>.

---

(١) قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، بحث د. على عبد المعطى، ص ٣٣ نشر وزارة الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلوم رقم (١) لعام ١٩٩٦م. وعنوانه (البحث عن منهج للعلوم الإنسانية).

إن عدم مراعاة الكيف بجانب الكم يؤدي إلى الانشغال بالشكل أكثر من المضمون (فيجب ألا ننساق في هذا الصدد وراء زمرة الباحثين السطحيين الذين حاولوا توجيه نظرنا نحو شكل التحليل أكثر من مضمونه ونحو ظاهره الكمي أكثر من باطنه الكيفي<sup>(١)</sup>).

إن عدم الاستغناء عن الجانب الكيفي في التحليل عند علماء العلوم الإنساني يرجع إلى طبيعة هذه العلوم؛ لأن العلوم التجريبية تعتمد على الاستقراء، والإنسانية لها أن تعتمد على الاستقراء بشرط عدم التخلي عن الجوانب الكيفية في دراسة الظاهرة<sup>(٢)</sup>.

وممن نبهوا إلى أمر ضرورة ربط الجانب الكيفي بالكمي في تطبيق منهج البحث العلمي الدكتور حسن حنفي الذي قال: "لا يمكن معرفة الواقع معرفة انطباعية كما يفعل الروائي أو الشاعر معرفة كيفية خالصة لا يختلف عليها المبدع والمتلقي. المعرفة الإحصائية الكمية ضرورية لمعرفة مكونات الواقع والبنية الاجتماعية. فلغة الإحصاء خير دليل على صدق الفكر.... لم يعد الفكر خطابة بل هو حكم كمي من أجل تغيير الواقع وإعادة التفاعل بين مكوناته وتوجيه مساره هكذا فعل الأصولي القديم في مناهج البحث عن العلة منها السبر والتقسيم، إحصاء العلة إحصاء كاملاً ثم تحييدها إلى واحدة تخضع للتجربة لمعرفة هل هي العلة الفاعلة أو المؤثرة أو الملائمة أو المناسبة"<sup>(٣)</sup>.

إنه يرى أن المعرفة الكيفية لا تكون خالصة ونقية؛ بل يكون خلفها شوائب يقضى عليها استخدام الإحصاء ولغة الأرقام.

وقد حاول علماء الاجتماع الاستفادة من الإحصاء في بحوثهم، وقد انقسموا إلى قسمين كبيرين أحدهما ركز على المنهج الكيفي

---

(١) السابق ص ٣٣ - ٣٤.

(٢) السابق ص ٣٧.

(٣) السابق ص ٥٩ بحث الدكتور حسن حنفي (المنهج الفلسفي).

والآخر يحبذ المنهج الكمي فى دراسة الظواهر، والبعض حاول الجمع بين الاتجاهين<sup>(١)</sup>. وعندهم أن الباحث الذى يعتمد على مجرد الملاحظة الشخصية غالباً ما تقوده هذه الملاحظة - دون قصد - إلى نتائج لا تنطبق على الوقائع العلمية انطباقاً تاماً. ومن هنا كان الإحصاء هو عصا الباحث التى تقوده إلى الأسلوب الصحيح والنتائج السليمة<sup>(٢)</sup>. إن طرق الإحصائية لها مزايا وفوائد يجنيها الباحث فهمي:

- تساعده على إعطاء أوصاف على جانب كبير من الدقة العلمية. ودقة الوصف تحتاج دائماً إلى اختيار مدى ثبات النتائج التى حصل عليها؛ لأن الوصول إلى النتائج دون التحقيق من ثباتها لا يكفي عادة كأساس يعتمد عليه فى البحث العلمى.

- تساعد الإحصاء على تلخيص النتائج فى شكل ملائم مفهوم.

- تساعد الباحث على استخلاص النتائج العامة من النتائج<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال ما سبق يتضح أن استخدام الإحصاء فى البحث العلمى ضرورى ومهم بشروط منها مراعاة الجانب الكيفى الذى يكون فاعلاً ومؤثراً فى الظاهرة موضع الدراسة.

والسؤال المشروع الآن: هل راعى المحدثون فى تقديم للمرويات الجانب الكمي؟ وهل راعوا الجانب الكيفى الكامن خلفه؟

هل للمحدثين معايير كمية وكيفية يتم من خلال دراستها واكتشافها والتنظير لها - الوصول إلى ضوابط تحكم عملية جرح

---

(١) السابق ص ٩٧ - ٨٠ بحث الدكتور ناجى بدر (المنهج الرياضى فى العلوم الاجتماعية).

(٢) السابق ص ٨٨.

(٣) انظر: السيد خيرى، الإحصاء فى البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، مطبعة دار للتأليف، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٤.



الرواة وتعديلهم والوصول إلى آراء دقيقة وصائبة في المقارنة بين آرائهم للوصول إلى الراجح؟ هل هناك معايير علمية دقيقة ملموسة غير معايير العدالة والضبط؟

سوف أبدأ بابن عدى المتوفى سنة ٣٦٥هـ، وليس معنى بدئى به أن السابقين عليه لم يستخدموا المنهج الإحصائى. إننى لاحظت أنه أكثر المحدثين استخداماً لهذا الأسلوب الإجرائى وكان منتشرًا عنده فى موطن ليست بالقليلة، فبدأت به ولأن دراسته من هذا الجانب سوف تساعد فى إثبات بعض الفروض التى فرضتها فى أول البحث.

وسوف أثنى بابن حبان (ت ٣٥٤هـ).... إلخ من اعتمدوا على الإحصاء فى الجرح والتعديل.

### ابن عدى والجانب الكمى والكيفى:-

لا يكون الحكم على الرواة حكماً منصفاً إلا من خلال مروياتهم "واستقصائها" للوصول إلى عددها (كمها) ثم الحكم عليها (قيميًا) حكماً يراعى الكم والكيف. لقد وردت كلمة استقصاء عند ابن عدى كثيراً أنكر منها:

قال فى ترجمة (سهيل بن أبى الصلت السراج): "ولعل جميع ما أسند سهل إذا استقصى عشرون حديثاً أو ثلاثون"<sup>(١)</sup>. وقال فى ترجمة (سعيد بن كثير بن عفير: "لم أجد لسعيد بعد الاستقصاء شيئاً مما ينكر عليه"<sup>(٢)</sup>. وقال فى ترجمة "عبد الله بن يوسف التتيسى": "والبخارى مع شدة استقائه اعتمد عليه فى مالك

---

(١) مختصر الكامل ص ٤٠٣ ترجمة ٨٦٣.

(٢) السابق ص ٣٩٥ ترجمة ٨٣٩.

وغيره<sup>(١)</sup>. وقال في ترجمة (صالح بن رستم): (روى عنه يحيى القطان مع شدة استقصائه).

وبعد الاستقصاء فهو يمارس الإحصاء بوصفه أسلوب إجرائيًا دالاً يستطيع من خلاله الوصول إلى الكيف الكامن وراء الكم للحكم على الظاهرة حكمًا علميًا دقيقًا، فقد استخدم ابن عدى مشتقات كلمة (إحصاء) و(عدد) فقال: "أحمد بن محمد بن غالب ابن مرداس... أحاديثه مناكير لا تحصى كثرة، وهو بين الأمر في الضعفاء"<sup>(٢)</sup>. وقال في ترجمة "عمر بن عمرو بن بشير الحنفى... حدث بالبواطيل عن الثقات وهو فى عداد من يضع الحديث"<sup>(٣)</sup>. وقال في ترجمة (عباس بن الفضل بن عمرو): "ما أنكرت من حديثه إلا حديثًا واحدًا، وقد أنكرت فى رواته أحاديث معدودة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه"<sup>(٤)</sup>. وقال: "أزور بن غالب بن تميم له من رواية يحيى بن سليم عنه أحداث معدودة يسيرة غير محفوظة، وأرجو أنه لا بأس به"<sup>(٥)</sup>.

إن من يحصى ويستقصى لا بد وأن يصل إلى مقادير الأشياء؛ لذلك وردت كلمة (مقدار) عنده عشرات المرات (٥٤)<sup>(\*)</sup> مرة إنه

---

(١) السابق ص ٤٦٦ ترجمة ١٠١٤، ص ١٠٦ ترجمة أحمد بن صالح المصرى.

(٢) السابق ص ١١٠ ترجمة ٣٨.

(٣) السابق ص ٥٢٤ ترجمة ١٢٤٣.

(٤) السابق ص ٥٠٩ ترجمة ١١٨٣.

(٥) السابق ص ١٧٥ ترجمة ٢٣١.

(\*) انظر مختصر الكامل: ص ٢١٢ ترجمة ٣٢٥، ص ٧٤٦ (١٩٢١)، ص ٦٨٠

(١٧٠١)، ص ٣٣٨ (٩١)، ص ١٧٠ (٢٠٧)، ص ٥٢٦ (١٢٥٣)، ص ٤١١

(٨٨٥)، ص ٥١٠ (١١٨٤)، ص ٥٠٨ (١١٨١)، ص ٤٨٩ (١١١١)، ص ٤٥٢

(٩٨٠)، ص ٤٠٥ (٨٦٧)، ص ٣٦٣ (٧٤٢)، ص ٣٦٧ (٧٥٧)، ص ١٥٦/٤ -

١٥٧ ميزان، ص ٤٠٦ (٨٧٠)، ص ٣٢٢ (٦٣٢)، ص ٣٧٥ (٧٨٠)، ص ٥٦٧

(١٣٧٠)، ص ٥٤٦ (١٣٠٦)، ص ٣٦٧ (٧٥٤)، ص ٢٧٥ (٤٨٠)، ص ٣٤٦

يستحيل الحكم على الراوى دون معرفة كم مروياته، وكم ما أصاب فى ضبطه ونقله، وعدد أخطائه، وكيف هذا الخطأ ودرجته هل هو نادر مما لا ينفك عنه البشر، أم كثير، أم غالب أم كله أم عامته؟.

قال ابن عدى فى ترجمة (سُلَيْم أَبُو سلمة الشعبى): "فى مقدار ما يرويه ليس له متن منكر، وإنما عيب عليه الأسانيد"<sup>(١)</sup>. و(ثعلبة بن يزيد الحماني... لم أر له حديثاً منكراً فى مقدار ما يرويه، ولما سماعه من على ففيه نظر كما قال البخارى"<sup>(٢)</sup>. و(محبوب بن الجهم.... لم أر له كثير رواية، ومقدار ما يرويه غير محفوظ...."<sup>(٣)</sup>.

ومن الرواة ما ينصفه الإحصاء فقد قال: (عمار بن أبى فروة... ما أقل ما له من الحديث، ومقدار ما يرويه لا أعرف له شيئاً منكراً"<sup>(٤)</sup>.

ومن الرواة من يظهر بالدليل ضعفه بعد الإحصاء "قاسيد بن يزيد... مقدار ما روى مناكير وليس بالمعروف، ولا يروى عنه غير أبى وهب"<sup>(٥)</sup>. ومن الرواة من يتضح أنه (لا بأس به) يحسن حديثه بعد إحصاء مروياته؛ "فعبد الرحمن بن أبى الرجال... قد

(٦٩٨)، ص ٨٤٣، ١٩/٢ ميزان، ص ١٧٣ (١٧٣) ٢٢٧)، ص ٧٢٨

(١٨٦٧)، ص ٥٦٨ (١٣٧٤)، ص ١٩٣ (٢٨٢)، ص ١٦٥ (٢٠٥)، ص ١٩٣

(٢٨٢)، ص ٤٤٠ (٩٥٥)، ص ٣٤٦ (٦٩٨)، ص ٢٧٨ (٤٩١)، ص ٤٠٦

(٨٧٠)، ص ٥٠٤ (١١٦٥)، ص ٣٧٣ (٧٧٤)، ص ٣٠٧ (٥٨٥)، ٣٢٤/١

ميزان، ٢٨٩/٤ أيضاً، ص ٤٤٠ (٩٥٥)، ص ٧٥٨ ٢٦٣/٤ ميزان، ١٦٥/٦

لسان الميزان، ص ١٥٢ (١٦٥)، ص ٣٦٠ (٧٣٦)، ص ٢١٢ (٣٢٤)، ص

٢٣١ (٣٦٤)، ص ١٩٢ (٢٧٨)، ص ١٨٩ (٢٦٨)، ص ١٨٣ (٢٥٠)، ص

١٦٥ (٢٠٦)، ص ٣٧٣ (٥٧٥)، مختصر ٦٢٨، ١٦٩، ٧٦٦، ٤١٧.

(١) مختصر الكامل ص ٣٧٣ (٧٧٥).

(٢) السابق ص ٢١٢ (٣٢٥).

(٣) ص ٧٤٦ (١٩٢١).

(٤) السابق ص ٥٢٦ (١٢٥٣).

(٥) السابق ص ١٧٠ (٢١٧)..

وثقه الناس، ولولا أن في مقدار ما ذكرت من الأخبار بعض النكرة، وأرجو أنه لا بأس به" (١).

إنه على الناقد أن يحصى مرويات الراوى وأخطاءه حتى يتسنى له الحكم الصحيح عليه، إن (سليمان بن سالم أبو داود القرشى القطان... قليل الحديث، يروى عنه ابن كاسب، وأبو مصعب وإبراهيم بن المنذر، وغيرهم من أهل المدينة، ولا أرى بمقدار ما يرويه بأساً، وإنما أنكر عليه البخارى حديثاً مقطوعاً" (٢).

إن الإحصاء هو الفيصل في تقييد المطلق، وتخصيص العام، والوصول إلى الرأى الراجح ومن لا يستخدمه قد يخطئ في الحكم على الرواة.

إن الفاصل بين الراوى الذى يُكتب حديثه فى الشواهد المتابعات، والراوى الذى غلب على حديثه المنكرات، والراوى الذى له مناكير جاوزت الحد - له قيمةٌ يحددها الإحصاء للوصول إلى مقدار النكارة؛ قال ابن عدى فى (الحسين بن عبد الله ابن عبيد الله بن العباس): "هو ممن يكتب حديثه، فإنى لم أجد فى أحاديثه منكراً قد جاوز المقدار والحد". وهو فى هذا يتفق مع ابن معين الذى قال فيه (ليس به بأس، يكتب حديثه) (٣)، ويخالف السعدى الذى قال فيه (لا يشتغل بحديثه) ويخالف النسائى القائل "متروك الحديث". ولا يتفق مع البخارى القائل: "تركه أحمد" (٤).

إن مرويات الراوى أحياناً تكون قليلة بحيث لا يستطيع الناقد المدقق المنصف أن يحكم عليه من خلالها - على عكس غيره

---

(١) مختصر الكامل ص ٤٨٩ (١١١١).

(٢) السابق ص ٣٦٣ (٧٤٢).

(٣) مع ملاحظة أن هذا الراوى أو من يساويه فى الدرجة يصبح حديثه حسناً لذاته ما لم يخالف (الشذوذ) أو يحسن لغيره (فى الشواهد والمتابعات).

(٤) مختصر الكامل ص ٢٧٥ (٤٨٠).

المتسرع؛ قال ابن عدى فى ترجمة (داود ابن عجلان): "هو معروف بهذا الحديث - ائْتَفُوا العمل، فقد غفر لكم، وهم يطوفون فى مطر - وإن كان له غيره، فلعلة حديث أو حديثان، وفى هذا المقدار من الحديث كيف يعتبر حديثه، فيتبين أنه صدوق أو ضعيف، على أن البلاء فيه من أبى عقال دونه"<sup>(١)</sup>. إنه رغم قلة المروى لا يستطيع أن يلصق الضعف به وينسب الخطأ له، ومع هذا فالخطأ ممن دونه.

أما فى ترجمة (داود بن فراهيج) فإن يحيى القطان قال: كان "شديد الضعف" مع أنه فى رواية أخرى - قال فيه: (ثقة). وقال ابن عدى: "لا أرى بمقدار ما يرويه بأساً. وله حديث فيه نكرة"<sup>(٢)</sup>. إن عدم استخدام الإحصاء فى الحكم قد يجعل بعض المحدثين لا يتكلمون فى راوٍ معين ويتكلمون فيمن هو أفضل منه عدالة وضبطاً، قال ابن عدى: "عن هاشم بن حسان عن الحسن عن أمه عن أم سلمة... ثم قال: وبهذا الإسناد خمسة أحاديث منكورة، وعامة أحاديثه مناكير، ويرويه عنه عمرو بن هاشم البيروتى، وعمرو ليس به بأس، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، وقد تكلوا فيمن هو أمثل منه بكثير، ولم يتكلموا فى سليمان هذا لأنهم لم يخبروا حديثه"<sup>(٣)</sup>.  
 إن الاستقراء العددي هو الذى جعل ابن عدى يتفرد بالكلام فى هذا الراوى.

وكذلك فإن لمعرفة مقدار مرويات الراوى وظيفة هى أن الراوى ينبغى أن يحكم عليه بالتفصيل من قبل الناقد فبِكَيْسِ بن جعفر الجرجاني: "كان شيخاً صالحاً، حدث بالمناكير عن المعروفين... وهو فى مقدار ما يروى، أرجو أنه لا بأس به، وله

(١) مختصر الكامل ص ٣٢٢ (٦٣٢).

(٢) الميزان ١٩/٢.

(٣) مختصر الكامل ص ٣٦١ (٧٤٠).



عن الثقات أحاديث، وكذلك عن جماعة من الضعفاء مثل: جسر بن فرقد وغيره، وإذا روى عن ضعيف فيكون ضعف الحديث من جهة الضعيف الذي روى عنه، وإنما أنكرت عليه إذا روى عن ثقة ما لا يتابعه عليه احد<sup>(١)</sup>.

والوقوف على مقدار وعدد الخطأ يبri ساحة الراوى فيحكم عليه الناقد حكمًا دقيقًا منصفًا "فبشر بن محمد بن أبان الواسطى السكونى... صدوق، ساق له ابن عدى أربعة أحاديث، ثم قال: أرجوا أنه لا بأس به، ومقدار ما ذكرته هو من أنكر ما رأيت له، وكأنها من قبل الرواة"<sup>(٢)</sup>. لقد ترجم الذهبي ما قاله ابن عدى (لا بأس به) إلى لفظ آخر فى نفس الدرجة والمرتبة والكم والكيف وهو (صدوق) فهما يدلان على معنى واحد، هو أن الراوى يُحسن حديثه لذاته بشرط الاختبار لمعرفة الشذوذ والعلة الناتجين عن الاختلاف مع أقرانه أو الوهم. ولكى تعرف دقة ابن عدى من خلال منهجه الإحصائى الذى يراعى الكم والكيف سوف أقارن بين ما قاله فى ترجمة (سليمان ابن الحكم بن عوانة) وما قاله غيره.

قال الذهبي: ضعفوه. ونقل قول ابن معين: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك. وقال الذهبي: "وقال ابن عدى: روى عن العوام بن حوشب وغيره، ولم أر فيما رواه منكرًا فأذكره"<sup>(٣)</sup>.

والحق أن ابن عدى قال: "روى أخبارًا حسنًا عن العوام بن حوشب وغيره، ولم أر فى مقدار ما يرويه حديثًا منكرًا"<sup>(٤)</sup>. ومن خلال المقارنة يتضح أن الذهبي أخل وأضر بنص ابن عدى. إن ابن عدى يرى التفصيل فيما رواه سليمان عن العوام، وهذا أمر

(١) السابق ص ١٩٢ (٢٧٨).

(٢) الميزان ١/٣٢٤.

(٣) الميزان ٢/١٩٩.

(٤) مختصر الكامل ص ٣٦٠ (٧٣٦).

أقره ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى فقد يكون الراوى مُبَرَّرًا فى شيخ دون آخر<sup>(١)</sup>. وهذا لا ينافى المنكرات التى أوردها الذهبى فى ترجمته، قد يكون ابن عدى قصد بقوله إن الراوى ليس له منكر - نكارة المتن؛ لأن الذهبى قال فى أحد هذه الروايات (فهذا غريب بهذا السند". ومن المعلوم أنَّ الغرابة قد تكون فى السند دون المتن<sup>(٢)</sup>.

وأحيانا يفيد تحديد المقدار فى أن الراوى لم تبلغ نكارة أحاديثه الدرجة التى يوصف بسببها بأنه كذاب؛ فقد نقل الذهبى فى أحد الرواة (أبو عبيدة)<sup>(٣)</sup>: "قال ابن معين: هو كذاب، سمع منه وكيع. وقال عباس عن يحيى: ضعيف. وقال النسائى: ضعيف. وقال ابن عدى: "وأبو عبيدة هذا معروف بمواعظ الحسن، وهو قليل المسند، مقدار ما يرويه من المسند لا يتابع عليه، وما رأى فى حديثه من المنكرات ما يستحق به الكذب"<sup>(٤)</sup>.

والحق يقال إن مواعظ الحسن مقطوعات وليست مسانيد وموضوعها فى الوعظ، والوعظ يتساهلون فيه<sup>(٥)</sup>.

فلا يحق الحكم على راو من خلال مرويات غير مرفوعة إلى النبى ﷺ حتى يتبين مدى صدقه وضبطه من عدمهما. والذى يراعى الإحصاء (الكم) والكيف لابد وأن تَرَدَّ عنده أحكام من مثل (الغالب) و(الكل) و(عامّة) و(بعض) و(قليل) و(يسير).

(١) شرح علل الترمذى ٧٨١/٢.

(٢) منهج النقد فى علوم الحديث ص ٣٩٦ وما بعدها للدكتور نور الدين عتر. ط ٣، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م، دار الفكر، دمشق.

(٣) ورد هكذا فى الميزان ٥٤٩/٤ وفى مختصر الكامل ص ١٨٩ (٢٦٨).

(٤) انظر السابقين نفس الموضع.

(٥) فى الصحيح غنية القرآن وحده فيه ترغيب ووعظ، فلسنا فى حاجه إلى حديث ضعيف فى الوعظ، ناهيك عن المقاطيع.

## أولاً: كلمة (عامة):

أفاد الإحصاء ابن عدى فى أنصاف الرواة فقد قال النسائى فى (خُلَيْد ابن دعلج): "ليس بثقة وقال ابن معين - فى أحد الروايات عنه: "ليس بشيء"، أما ابن عدى فقال: "عامة حديثه يتابعه عليه غيره. وفى بعض حديثه إنكار وليس بالمنكر جداً"<sup>(١)</sup>

أما (رُبَيْح بن عبد الرحمن) فقد روى عن أبيه عن جده<sup>(٢)</sup> - أى أنه مجهول فى عرف المحدثين - لذلك قال أحمد: ليس بمعروف، أما ابن عدى فهو يأخذ بالتفصيل فى المجهول؛ لذلك قال: "ولرُبَيْح غير ما ذكرت شيء يسير، وعامة حديثه ما ذكرته، وأرجو أنه لا بأس به"<sup>(٣)</sup>. إنه ليس مجهولاً بل الرجل تحسن مرواته لذاتها أو تحسن لغيرها على الأقل عند المتشدد.

## ثانياً: كلمة الغالب:-

أما لفظه (الغالب) فهى لا تعرف الشواهد والمتابعات فهى إما أن ترفع الراوى إلى درجة الاحتجاج به أو تنزله إلى درجة الرد

---

(١) مختصر الكامل ص ٣١٢ (٦٠٦).

(\*) معناه: روى عن أبيه عن جده فقط.

(٢) مختصر الكامل ص ٣٤٠ (٦٨٢). وانظر أيضاً فى ورد كلمة (عامة) السابق ص

٣٦٠ (٧٣٤)، ص ٣٤٧ (٧٠٠)، ٤٥/٣/٢ (٩٠٨) من الضعفاء والمتزويكين

لاين الجوزى تحقيق أبى الفداء عبد الله القاضى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،

١٤٠٦ - ١٩٨٦م، مختصر الكامل ص ١٣٩ - ١٤٠ (١٢٦)، ابن الجوزى

٨/٣/٢ (٢٧٢١)، ١٠/٢/٢ (١٩٥٢)، ٤٨/٣/٢ (٢٩٢٢)، ٤٨/٢/٢ (١٦٥٩)،

٥٣/٢/٢ (١٦٨٦)، ٢٤/٢/٢ (١٥٤٢)، ٢٦/٢/٢ (١٥٥٢)، مختصر ص ١٥٨ -

١٥٨ (١٨٩)، ص ١٨٩ (٢٧٠)، ص ١٨٩ (٢٧١)، ص ١٨٥ (٢٥٦)، ص ٤٦٠

(١٠٠٢)، ص ٤٦١ (١٠٠٣)، ١٢٦/٢/٢ (٢٠٤١) جوزى، ص ٥١٥ (١٢٠٠)

عدى، ٩٧/١ ميزان، ص ٨١٦، ٤٥٢ (٩٨٠)، ص ٢٩٢ (٥٤٢)، ص ٢٩٢،

٢٩٣ (٥٤٣)، ص ٣٧٠ - ٣٧١ (٧٦٦)، ٢٢٠/٢/٢ (٢٠١٤)، ص ٧٣٩،

٦٣٦، ص ٣٢٣ (٦٣٤)، ١٣٢/٢/٢ (٢٠٧١) جوزى.

والترك. قال ابن عدي: "سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن": "له عند أهل دمشق تصانيف، ورأيت له تفسيراً مصنفاً من رواية الوليد عنه، ولا أرى فيما يروى عن سعيد بن بشير بأساً، ولعله يهتم في الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق"<sup>(١)</sup>.

إنه من حيث الضبط يغلب على حديثه الاستقامة، ومن حيث العدالة الرجل صدوق. وأوهامه وأغلاطه مما لا ينفك عنه البشر لذلك فمروياته في درجة الحسن لذاته على الأقل بشرط ألا يخالف من هو أوثق منه. أما (أبو بكر بن عبد الله ابن أبي مريم الغساني ٩: "قالغالب على حديثه الغرائب، وقل من يوافقه عليه من الثقات"<sup>(٢)</sup>). إنه يتفرد ويغلب عليه هذا الأمر وقليلاً ما يتابعه أحد، إذن الغالب عليه عدم الضبط فهو مردود. أما (عمر بن محمد بن صُهبان) فعامة احاديثه مما لا يتابعه الثقات عليها، وغلبت المناكير على حديثه<sup>(٣)</sup>. وكذلك عبد الله بن عبد الرحمن بن مَلِيحَة) غلبت على رواياته المناكير<sup>(٤)</sup>.

### ثالثاً: كلمات (قليل، ويسير، وليس بالكثير، وما أقل) وغيرها:-

ومن الألفاظ التي لها دلالات كمية الألفاظ السابقة، وأكبر دليل على أهميتها في الجرح والتعديل ما جاء في ترجمة "عيسى بن صدقة" قال ابن عدي: "ليس له من الحديث إلا الشيء اليسير، ولا يتبين في حديثه من قلته أصادق هو أم كاذب؟"<sup>(٥)</sup>. وكذلك وردت

---

(١) مختصر الكامل ٣٨٤ (٨٠٥).

(٢) السابق ص ١٩١ - ١٩٢ (٢٧٧).

(٣) السابق ص ٥١١ - ٥١٢ (١١٨٨).

(٤) الميزان ٤٥٤/٢ نقله الذهبي عن ابن عدي.

(٥) مختصر الكامل ص ٥٧٥ (١٤٠١) وللمزيد انظر ص ٥١٧ (١٢١٠)، ص ٣٠٣.

عنده عبارة (ما أقل ما له من الروايات)<sup>(١)</sup>. وكذلك تكررت كلمة (اليسير) عنده في الحكم على النقات والمتوسطين والضعفاء، فالراوى كثير الأخطاء، غير يسيرها، ويسير الراوية غير كثيرها<sup>(٢)</sup>. كما أن كلمة (ليس بكثير) وردت عنده في غير موضع<sup>(٣)</sup>.

وقد لاحظ الشيخ مصطفى إسماعيل هذه الدلالات الكمية - التي وراءها دلالات كيفية - عند ابن عدى فقال: "إن قولهم: "فلان أحاديث عامتها مناكير، أو كلها ضعيفة، أو عامتها فيها نظر، أو مقبولة، أو لا يتابع عليها... إن من يتتبع صنيع الحافظ ابن عدى في كلامه علم أنه يقول هذه الألفاظ على من فحش خطؤه وترك حديثه أو اتهم بسرقة الحديث - غالباً - ... إلا أنه قد يقول هذا على من يكتب حديثه - وهذا خلاف الأصل - ... فالذى ينظر في (الكامل) عليه أن يتأنى في هذه الألفاظ وينظر ماذا قصد بها ابن عدى"<sup>(٤)</sup>. انتهى كلامه. ومثلما وردت الكلمات السابقة بكثرة فقد وردت كلمة "كل" عنده في ترجمة (ياسين بن معاذ) قال ابن عدى: "كل رواياته أو عامتها غير محفوظة"<sup>(٥)</sup>. كما أنها وردت كثيراً عنده في غير هذه الترجمة<sup>(٦)</sup>.

(٢٠٣)، ص ١٩٧ (٢٩٣)، ص ١٩٤ (٢٨٦)، ص ١٤٦ - ١٤٧ (١٤٥)، ص

١٩١ (٢٧٦)، ص ١٩٠ - ١٩١ (٢٧٥).

(١) السابق ص ٨١٦، ص ١٨٩ (٢٦٩)، ص ٧٨١ - ٧٨٢ ص ٣٣٧.

(٢) انظر السابق ص ٧٣٨، ٧٣٩، ص ١٧٥ (٢٣١)، ص ٣٤٠ (٦٨٢)، ص ١٤٧ (١٤٩)، ص ٨٠٤.

(٣) السابق ص ١٩٠ (٢٧٤)، ص ٨٠٤، ٨٢٢، ٧١٣، ٨١٢، ٦١٣ - ٦١٤ (١٥٣٨)، ص ١١٠ (٣٨)، ص ١٦٠ (١٩٦).

(٤) شفاء الليل ص ٢٠٣.

(٥) مختصر الكامل ص ٨١٠.

(٦) انظر أيضاً: ترجمة رقم ١٦٦٢، ٢٨٧، ٢٨٣، ٢٦٥ والميزان ٥٦١/١ وضعفاء ابن الجوزى رقم ٢٤٥٦، ٣١٨٥.



أما كلمة (بعض) فقد أوردها ابن عدى فى ترجمة كل من (أيوب بن سعيد أبو مسعود الرملى) قال: "وبعض روايات أيوب لا يتابعه أحد عليها"<sup>(١)</sup>. وقال فى ترجمة (عبد الرحمن بن سليمان) - قال: "فى بعض أحاديثه إنكار"<sup>(٢)</sup>.

ولأهمية هذه الأحكام من ابن عدى - وافقه عليها النقاد المتأخرون؛ قال الذهبى فى ترجمة (سعيد بن إبراهيم البصرى): "ساق ابن عدى فى ترجمته (١٤) أربع عشر حديثاً، ثم قال: بعضها لا يتابعه عليها أحد، وهو إلى الضعف أقرب"<sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى هنا مدى اقتران الكم (العدد) و(بعض) والكيف (لا يتابعه عليها أحد) بالرسم البيانى المتخيل فى ذهن الناقد، كأن للضعف نقطة على خط متخيل ترد مرويات الراوى إذا كان قريباً منها.

وقد حاولت تتبع بعض الأرقام عند ابن عدى لما لها من أهمية قصوى فى تحديد درجة الراوى ومرتبته فى سلم الجرح والتعديل، لقد استخدم ابن عدى الإحصاء بدءاً من أن الراوى (يحدث بحديث واحد وعن أبيه عن جده قد روى بضعة عشر حديثاً)<sup>(٤)</sup>. وقال فى (ربيعة بن النابغة): "عن أبيه، عن على، عن النبى ﷺ أنه رخص فى الأضاحى، لا يصح - قال البخارى وقال ابن عدى: وربيعة ما أنكر من حديثه إلا هذا الحديث، ولا ينكر من هذا شيء إذا كان الراوى عنه على بن زيد ابن جدعان"<sup>(٥)</sup>. يريد ابن عدى أن المنكر الوحيد له يحمل على بن زيد لا عليه. إذن هو ثقة أو صدوق

(١) مختصر الكامل ص ١٥٩ - ١٦٠ (١٩٣).

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٩٦/٢/٢ وانظر ترجمة خليل بن دعلج ص ٣١٢ رقم ٦٠٦ من مختصر الكامل.

(٣) الميزان ٢٤٧/٢.

(٤) مختصر الكامل ص ٣٢١، ٦٣٠ ترجمة (داود بن على بن عبد الله).

(٥) السابق ص ٣٣٨ (٦٧٥).

على الأقل. وليس هناك دليل على أهمية الإحصاء مثل ما في المثال السابق. وقد ساعد الإحصاء في معرفة شهرة الراوى من جهالته، قال ابن عدى فى (إسحاق ابن إبراهيم البصرى): "لا أعرفه إلا بهذا الحديث، وممنه مشهور، إلا إنى أرتاب فى لقيه حميداً"<sup>(١)</sup>.

ثم تتبعت الذين قال فيهم ابن عدى: (روى حديثين) - قال فى ترجمة (حماد ابن يحيى بن المختار): "كوفى...ذكر له ابن عدى حديثين فى الكوثر وحديث الطير. وقال: وحماد هذا ليس بالمعروف، وحماد بروايته هذين الحديثين يدل على أنه من متشيعى أهل الكوفة، ولا أعلم لحماد غير هذين الحديثين"<sup>(٢)</sup>.

وقال فى ترجمة (طلحة بن عبد الله الحضرمى): "قال عبد الرازق عن معمر: اجتمعت أنا وشعبة والثورى وابن جريج، فقدم علينا شيخ فأملى علينا أربعة آلاف حديث عن ظهر قلب فما أخطأ إلا فى موضعين لم يكن الخطأ منا ولا منه، إنما الخطأ من فوق"<sup>(٣)</sup>.

وأما عن ورود العدد (٣) ثلاثة عند ابن عدى فقد قال فى ترجمة "عطاء ابن السائب بن يزيد، أبو زيد": "وقد حدث عطاء عن بلال بن بقطر البصرى ثلاثة أحاديث لم يشاركه فيها أحد"<sup>(٤)</sup>.

(١) السابق ص ١٥٤ (١٧٤)، ص ١٤٣ (١٣٣)، ص ١٠١ (٢)، ص ١١٣ (٥١)، ص ١٨٨ (٦٦)، ص ٢٣٢ (٣٦٦)، ص ٣١٢ (٦٠٧) حيث قال فى "خارجة بن حذافة": "ولا أعرف لخارجة غير هذا، وهو فى جملة من يروى عن النبى ﷺ حديثاً واحداً، ص ١٥٨ (١٨٨)، ص ٤٣٢ (٩٣٥)، ص ٥٢١ (١٢٣٠)، ص ٣٨٦ (٨١٠)، ص ٣٩٤ (٨٣٧)، ص ٤٧٠ (١٠٣١)، (١٠٣٤)، (١٠٣٢)، ص ٢٥٨ (٤٣٤)، ص ١٧٨ (٢٤٠)، ص ٨٣٩ (٢١٩٠).

(٢) مختصر الكامل ص ٢٥٣ (٤٢٩). وللمزيد من ورود العدد (٢) عنده انظر السابق ص ٢٣١ (٣٦٥)، ص ٢٣٢ (٣٦٨)، ص ٢٠٧ (٣١٧)، ص ١٦٦ (٢٠٨)، ص ١٥٣ (١٧٠)، ص ٢٥٩ (٤٣٧)، ص ٢٥١ (٤١٨)، ص ٣٤٥ (٦٩٢)، ص ٣٠٣ (٥٧٣)، ص ١٥١ (١٥٩).

(٣) مختصر الكامل ص ٤٣٩ (٩٥٤).

(٤) مختصر الكامل ص ٦٠٩ (١٥٢٢) وانظر أيضاً ص ١٥١ (١٥٩)، ص ٣٠٣ (٥٧٣)، ص ١٦٦ (٢٠٨)، ص ٧٩٢ (٢٠٥١).

وورد العدد (٤) في ترجمة (الحارث الأعور)؛ نقل عن شعبة: (لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة<sup>(١)</sup>) وقال في ترجمة "خلف بن ياسين": (ولم أر لخلف ابن ياسين غير هذا الحديث، وإن كان له غيره فليس له إلا دون الخمسة أحاديث، ورواياته عن المجهولين، والأبرد ليس بالمعروف"<sup>(٢)</sup>).

وورد العدد (٥) في ترجمة سليمان بن أبي كريمة: "وبهذا الإسناد عن هاشم ابن حسان، عن الحسن، عن أمه، عن أم سلمة - خمسة أحاديث منكورة، وعامة أحاديثه مناكير"<sup>(٣)</sup>.

وورد العدد (٦) عنده في ترجمة (عبد الله بن جُميع الزهري الكوفي) قال: "قال الفلاس: كان يحيى يحدثنا عن الوليد بن جميع، فلما كان قبل موته بقليل، أخذتها من علي الصائغ فحدثني بها، وكانت ستة أحاديث<sup>(٤)</sup>. ونقل عن هشيم بن بشير قوله: سمعت من الزهري نحوًا من مائة حديث فلم أكتبها، وسمعت من أبي الزبير ثمانية<sup>(٥)</sup>.

وقال في أحمد بن أخت عبد الرازق، قال: "عامة أحاديثه مناكير، لا يرويه غيره، ولا أعرف له من الحديث إلا دون عشرة"<sup>(٦)</sup>.

وجاء قوله في ترجمة (حَيَّ بن عبد الله المعافري) - "وبهذا الإسناد - إلى وهب، عن أبي عبد الرحمن الحُبلي، عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ ... - وساقه - ثم قال: وبهذا الإسناد (٢٥) خمسة وعشرين حديثًا، عامتها لا يتابع عليها، ثم أورد له حديثًا من رواية

(١) السابق ص ٢٣٣ (٢٧٠)، ص ٧٧٢ (١٩٩١).

(٢) السابق ص ٣١٥.

(٣) السابق ص ٣٦١ (٧٤٠) وانظر ص ٢٧٢ (٣٧٣)، ص ٣٧٦ (٧٨٢)، ص

٣٨٨ (٨١٣).

(٤) السابق ص ٧٣٣ (١٩٩٧).

(٥) السابق ٧٩٢ (٢٠٥١).

(٦) السابق ص ١٠٣، وانظر ص ١٣٠ (٩٧)، ص ١٧٩ (٢٤٢)، ص ٦٢٤ (١٥٦٣).

ابن لهيعة عنه عن الحبلی عن عبد الله، ثم قال: وبهذا الإسناد بضعة عشر حديثاً عامتها مناكير، ثم قال: أرجو أنه لا بأس إذا روى عنه ثقة<sup>(١)</sup>.

كما أن العدد (٢٠)<sup>(٢)</sup> ورد عنده، وكذلك العدد (٢٤)<sup>(٣)</sup>، و(٣٠)<sup>(٤)</sup> و(١٠٠)<sup>(٥)</sup>، وقريباً من (١٠٠)<sup>(٦)</sup> حديث، و(٣٠٠)<sup>(٧)</sup>.

وقال - نقلاً عن السابقين - في ترجمة (إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق): "قليل ليحيى: إن إسرائيل روى عن إبراهيم بن مهاجر ثلاث مائة، وعن الثقات ثلاث مائة. قال: لم يؤت منه، إنما أتى منهما جميعاً..."<sup>(٨)</sup>.

وروى عنده العدد (١٠٠٠)<sup>(٩)</sup>، و(٤٠٠٠)<sup>(١٠)</sup>، و(١٠٠٠٠)<sup>(١١)</sup>.  
والحق أن الإحصاء عند المحدثين في حاجة إلى دراسة تفرد لها أعاننى الله - أو أعان غيرى - على إتمامها.

---

(١) السابق ص ٢٩٩ (٥٦٢).

(٢) ص ٨١٣ (٨١٤)، ص ٣٦٦ (٧٥١).

(٣) ص ٢٥٧ (٤٣٢).

(٤) السابق ص ٥٥٩ - ٥٦٠ (١٣٤٨).

(٥) ص ٦٩٠ - ٦٩١ (١٧٤٠).

(٦) ص ١٦٦ (٢٠٧)، ٦٥ (١٥٤٣).

(٧) ص ٢٩٩ - ٣٠٠ (٥٦٣).

(٨) السابق ص ١٧٦ - ١٧٧ (٢٣٧).

(٩) ص ٧٠٤ - ٧٠٥ (١٧٩١)، ص ٧٠٣ (١٧٨٦).

(١٠) ص ٥٤٤ (١٢٩٨) وانظر ص ١٠٤ - ١٠٥ (١٨).

(١١) ص ١٠٢٤ وقارن بتهذيب الكامل ٣٨٥/١٤. وقد ورد العدد (١٠٠٠) فى

مختصر الكامل ص ٧٤٣ (١٩١٣)، والعدد (٢٥٠٠٠) ص ٢٦٤ (٤٤٦)، وورد

العدد (٥٠٠٠٠) ص ٢١٣ (٣٢٦) وورد (١٠٠٠٠٠) ص ٥٠٧ - ٥٠٨

(١١٧٩) وورد (١٢٠٠٠٠) ص ٣٠١ (٦٨).

## الأسلوب الإحصائي عند ابن حبان:

إن الأرقام والبيانات خير دليل على أن الناقد الفلاني له منهج ولا يظلم أحدًا بل يحكم على كل بالدليل.

قال في ترجمة: "سليمان بن بشار الخراساني": "شيخ كان يدور بالشام ومصر، يرو عن الثقات ما لم يحدثوا به، ويضع على الأثبات ما لا يُحصى كثرة"<sup>(١)</sup>.

وقال في ترجمة: "عبد الملك بن نافع": "ولا أعلم له شيئًا مرويًا غير هذا الخبر الواحد وقد خالف فيه أصحاب ابن عمر الثقات مثل نافع وسالم وذويهما. لا يجوز أن يحكم لرجل ما روى إلا خبرًا واحدًا على جماعة ثقات خالفوه، بل الحكم لهؤلاء عليه أولى وإلزام الخطأ به أحرز ولا يجوز الاحتجاج به بحال"<sup>(٢)</sup>.

وقال في ترجمة: "أبو زيد": يروى عن ابن مسعود ما لم يتابع عليه، ليس يُدرى من هو، لا يعرف أبوه ولا بلده. والإنسان إذا كان بهذا النعت ثم لم يرو إلا خبرًا واحدًا خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأى يستحق مجانبته فيه ولا يحتج به"<sup>(٣)</sup>.

وقال في ترجمة الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله -: "حدث بمائة وثلاثين حديثًا مسانيد، ما له حديث في الدنيا غيرها، أخطاء منها في مائة وعشرين حديثًا. إما أن يكون قلب إسناده، أو غير منته من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار"<sup>(٤)</sup>(٥).

---

(١) المجروحين ١/٣٣١.

(٢) السابق ٢/١٣٢.

(٣) السابق ٣/١٥٨.

(٤) السابق ٣/٦٣.

(٥) مع مراعاة أن هناك عداوة بين الحنفية وابن حبان، والشاهد هنا للاستدلال على أن ابن حبان مارس المنهج الإحصائي في بعض الأحيان. أما القول الحق في أبي حنيفة فأنظره في مبحث العدالة الدينية سابقًا.

وأوردت النماذج القليلة السابقة للتدليل على أن ابن حبان انتبسه إلى أهمية المنهج الإحصائي في الحكم على الرواة.

وكان يقرن الإحصاء بمعايير كمية مثل كلمة (أكثر) فيقول: "منصور ابن عبد الحميد الجزري... عن أبي أمامة بنسخة شبيهها بثلاثمائة حديث أكثرها موضوع لا أصل لها، لا يحل الرواية عنه، إنما ذكرته ليعرف لأن أصحابنا كتبوا حديثه"<sup>(١)</sup>.

كما أنه اعتمد الإحصاء بوصفه وسيلة إجرائية في الحكم على "أحمد بن محمد ابن غالب الباهلي"، الذي كان يجيب في كل ما يسأل ويقرأ كل ما يعطى، سواء كان ذلك من حديثه أو من حديث غيره، ولم يكن الحديث من شأنه، أتوه بصحيفة محمد ابن إسماعيل البخاري عن ابن أبي أويس عن أخيه عن سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهري وهي ثمانون حديثاً، فحدث بها كلها عن ابن أبي أويس"<sup>(٢)</sup>.

وقال في ترجمة "أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري": "لم يسمع شعبة من أبي الزبير إلا حديثاً واحداً من النبي ﷺ صلى على النجاشي"<sup>(٣)</sup>. وقال: إن أحمد بن طاهر روى بسنده حديثاً عن شعبة عن أبي الزبير منته أن النبي ﷺ دخل مكة وعليه عمامة سوداء"<sup>(٤)</sup>.

وقال في ترجمة "أحمد بن محمد بن أفضل القيسي": "كتبت عنه شبيهاً بخمسمائة حديث كلها موضوع بعضها نسخة عن النقات"<sup>(٥)</sup>. وقال: ولعل هذا الشيخ وضع على الأئمة المرضيين أكثر من ثلاثة

---

(١) السابق ٣٩/٣.

(٢) السابق ١٥١/١.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) السابق: نفسه.

(٥) السابق: ١٥٥/١.

آلاف حديث<sup>(١)</sup>. وقال في ترجمة "أحمد ابن محمد بن مصعب":  
"ولعله قد قلب عل الثقات أكثر من عشرة آلاف حديثه كتبت أنا  
منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث مما لا شك أنه قلبها"<sup>(٢)</sup>.

وقال في "أباء بن جعفر": فرأيتَه قد وضع على أبي حنيفة أكثر  
من ثلاثمائة حديث لم يحدث بها أبو حنيفة قط، لا يحل أن يشتغل  
بروايته<sup>(٣)</sup>.

وقال في ترجمة (بشر بن الحسين أبو محمد الأصبهاني): "يرو  
عن أبي الزبير ابن عدى بنسخة موضوعه، ما لكثير حديث منها  
أصل، يرويه عن الزبير عن أنس شبيهها بمائة وخمسين حديثاً  
مسانيد كلها، وإنما سمع الزبير من أنس حديثاً واحداً<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>. واعتمد  
على إحصاء ابن عدى في مواطن المجروحين<sup>(٥)</sup>.

وبالإضافة إلى استعمال الأرقام بصفة صريحة - استخدم ابن  
حبان ألفاظاً تدل على الكم والكيف؛ فمن ألفاظ الكم، ما ذكره في  
ترجمة (بشير بن ميمون الوصيفي): ... يخطئ كثيراً حتى خرج  
عن حد الاحتجاج به إذا انفرد<sup>(٦)</sup>.

ونذكر في ترجمة (بشير بن زاذان): "غلب الوهم على حديثه  
حتى بطل<sup>(٧)</sup>.

وأحياناً يجمع بين معايير الكم والكيف فيقول: "بحر بن كنيز  
السقاء: كان ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى استحق الترك"<sup>(٨)</sup>.

---

(١) السابق: نفسه.

(٢) السابق: ١٥٦/١.

(٣) السابق: ١٨٥/١. إن أبو حنيفة بريء من بعض ما وصفته به!

(٤) السابق: ١٩٠/١.

(٥) السابق: للمزيد انظر السابق ٩٣/٢، ٤٥، ٧٥، ٧٦، ٩٠، ٩١، ٢١٦/١، ١٩٠، ٢١٥.

(٥) السابق: ٣٠٤، ٣٠١/١.

(٦) السابق: للمجروحين ١٩٢/١.

(٧) السابق: نفسه.

(٨) السابق: نفسه.

ومما جمع فيه بين الكم والكيف قوله: "بُكير بن مسمار: يروى من الأخبار ما لا يتابع عليها، وهو قليل الحديث على مناكير فيه" (١).

وقال في ترجمة بكير ابن أبي السميطة: "كثير الوهم لا يحتج بخبره إذا انفرد ولم يوافق الثقات" (٢).

وحكم على بكر بن عبد الله بن الشُّرود الصنعاني بأنه "الغالب على حديثه المعضلات" (٣). وأستخدم لفظة "كل" في حكمه على مرويات رواها الضعفاء عن بقية - بأنها موضوعة كلها (٤) وجاء في ترجمة "تمام بن بزيغ" أنه "كان ممن كثر وهمه وفحش خطؤه حتى بعد عن الاحتجاج به" (٥).

والحق أن للكم والكيف دورًا كبيرًا في الحكم على الرواة يتضح هذا من خلال نقد ابن حبان "لجعفر بن عبد الواحد الهاشمي"، إنه لا يغير في المتن شيئًا، فالمتون التي يرويها صحيحة، لكنه يأت بهذا المتن من طريق آخر حتى لا يشك النقاد في أنه كان يعملها، وهذا أمر بالعدالة الدينية ألصق وإليها أقرب، قال ابن حبان: "كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار، يروى المتن الصحيح الذي هو مشهور بطريق واحد يجرى به من طريق آخر حيث لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول (حدثنا) في روايته كان يقول: "قال لنا فلان بن فلان".... وحدثني محمد ابن أبي الخصب بالمصنعة بنسخه عنه شبيبها بمائتي حديث كلها مقبولة" (٦). ثم ساق الأدلة على ما رآه من سندًا وميًا (....) فإن هذا

---

(١) السابق: ١٩٤/١.

(٢) السابق: ١٩٥/١.

(٣) السابق: ١٩٦/١.

(٤) السابق: ٢٠٢/١.

(٥) السابق: ٢٠٣/١.

(٦) السابق: ٢١٥/١ - ٢١٦.



مَسْرُوق لا شك فيه ولم يروه أنس ولا قتادة، وليس لهذا الخبر إلا طريق واحد....." (١).

ومن أكبر الأدلة على أن للكم والكيف مدخلاً في تعديل الرواة ما جاء في ترجمة عبد الله بن المؤمل المخزومي: "كان قيل الحديث منكر الرواية، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد به، وذلك أنه قليل الحديث لم يتهياً اعتبار حديثه بخبره لقلته فيحكم له بالعدالة أو الجرح. ولا يتهياً إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها يقينا فيقبل ما انفرد به فعسى نحل الحرام ونحرم الحلال برواية من ليس بعدل أو نقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل اعتماداً منا على رواية من ليس بعدل عندنا. كما لا يتهياً إطلاق الجرح على من ليس يستحقه بإحدى الأسباب التي ذكرناها من أنواع الجرح في أول الكتاب. وعائذ بالله من هاتين الخصلتين أن يجرح العدل من غير علم أو نعدل المجروح من غير يقين. ونسأل الله الستر" (٢).

إن ابن حبان ينطلق من مرويات الراوى، الدليل العملى الوحيد؛ للحكم عليه أو له. وقلة المرويات ليست بالدليل الكافى؛ لقد أنزلت الراوى من مرتبة الاحتجاج به وحده حيث يقبل منه ما تفرد به، إلى مرتبة الشواهد والمتابعات. إن قليل الرواية حتى لو كانت أحاديثه مستقيمة وموافقا للثقاة - لا يساوى أبداً كثير الرواية صحيح الحديث، إن العبرة، هى كثرة المروى مع الاستقامة حتى يحتج بالراوى.

ومما له مدخل فى الحكم على الرواة عند ابن حبان - درجة (الوهم) و(الخطأ) إن وهم الثقة يدرس فى مبحث (المعل)؛ لكن إذا

---

(١) السابق: ٢١٦/١.

(٢) ٢٨/٢.

فحش الوهم وصار قريباً من الوضع فإن حكم النقاد يختلف، قال ابن حبان في جعفر بن الزبير: "كان ممن غلب عليه النقشف حتى صار وهمه شبيهاً بالوضع. ترك أحمد بن حنبل ويحيى بن معين... وروى عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث"<sup>(١)</sup>. إنه لولا أن الراوى لم يعتمد رواية الموضوعات؛ لأنه مكن العباد الزاهدين - لصار وضعاً وكذاًبا. وف النهاية الحكم واحد هو (ترك روايته).

ويؤكد تفاوت درجات وكـم (الوهم) أن راوياً اشترك مع الراوى السابق في أنه من العباد؟ لكنه يهم وهماً يُقبل معه صاحبه فى الشواهد والمتابعات، هو (عبد الله ابن واقد الحرانى) جاء فى ترجمته: "كان من عباد أهل الجزيرة وقرائهم ممن غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الإتيان، فكان يحدث على التوهم، فيرفع المناكير فى أخباره والمقلوبات فيما يروى عن الثقات حتى لا يجوز الاحتجاج بخبره، وإن اعتبر بما وافق الثقات من الأحاديث معتبر فلم أر بذلك بأساً من غير أن يحكم له أو عليه فيجرح العدل بروايته أو يعدل المجروح بموافقته"<sup>(٢)</sup>. إن الاعتبار هنا معناه قبوله فى الشواهد والمتابعات.

كذلك نجد مدخلاً لمعايير الكم والكيف عند ابن حبان فى حكمه بالخطأ على الرواة، فمن الرواة من يخطئ فى الشيء بعد الشيء، ومنهم من يفحش خطؤه؛ قال فى ترجمة (عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار المدنى): "كان ممن ينفرد عن أبيه بما لا يتابع عليه مع فحش الخطأ فى روايته. لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد. كان يحيى القطان يحدث عنه، وكان محمد بن إسماعيل الجعفرى البخارى ممن يحتج به فى كتابه ويترك حماد بن سلمة"<sup>(٣)</sup>. إنه لا

(١) السابق: ٢١٢/١.

(٢) السابق: ٢٩/٢.

(٣) السابق: ٥١/٢ - ٥٢.

يحتج به إذا انفرد ويحتج به إذا وافق مروياته شواهد أو متابعات؛ لذلك قال ابن عدي: "هو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء" (١).

والرجل روى له البخاري والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه وحدث عنه يحيى بن سعيد القطان مع تعنته في الرجل. وقال الذهبي: صالح الحديث (٢). إن فحش الخطأ هنا قد يكون في رايه بعينه أو رواية بعينها، إن الخطأ في مرويات الفقه - عند بعضهم - غير الخطأ في مرويات الوعظ أو التفسير أو التاريخ. إن الخطأ في مروى يتعلق بأسماء الله الحسنى وصفاته غير الخطأ في غيره. لعل البخاري انتقى من مروياته فإنهم أحياناً لا يفرقون بين الراوى (النقة) و(الصالح) فينتقمون من رواية الأخير ما يعادل في الضبط والإتقان ما يساوى بعض مرويات الأول في الدرجة والقيمة. وقد توسط الذهبي وقال: صالح الحديث. واتفق حكم ابن حبان - بقبول الراوى في الشواهد والمتابعات - مع حكمه على "عبد الرحمن بن دينار" الذى (فحش خطؤه وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدل في الروايات، وجانب قصد السبيل فى أسبابها. يجب أن يتكبر ما انفرد به من الأخبار وإن اعتبر ما وافق الثقات من الآثار فلا ضير" (٣).

لقد اختلف حكمه على الراويين السابقين مع حكمه على "عبد الرحمن بن ثابت ابن الصامت"؛ لأنه كان ممن يخطئ، على قلة روايته، ففحش خلافه للأثبات فيما يرويه عن الثقات فاستحق الترك (٤).

إنه راعى استخدام الإحصاء فى الحكم ولم يغفل عن الجانب الكيفى فى تفرقه بين درجات الخطأ والفحش وهى أمور كمية وكيفية.

---

(١) الميزان: ٥٧٢/٢.

(٢) السابق: ٥٧٢/٢.

(٣) السابق: ٥٣/٢.

(٤) السابق: ٥٥/٢.

## الجانب الكيفي عند ابن حبان:

فرّق ابن حبان بين الراوى الذى تعمّد الكذب والراوى الذى وصل من حيث ضبطه إلى درجة الغفلة الشديدة والوهم الشديد بحيث صار الغالب على مروياته هذا الأمر، حتى وصل إلى درجة الترك. إذا كان الراوى من أصحاب الفرق والمذاهب والمروى فى على بن أبى طالب أو أهل بيته عليه السلام وخالف الثقات كان الراوى متممًا للموضع، أما إذا كان الراوى من أهل الصلاح والعبادة وغلب عليه الوهم، أو فحش خطؤه يكون متروكًا لامن جهة عدالته بل من جهة ضبطه، وهناك فارق كبير بين فحش الخطأ غير المتعمّد وأدنى خطأ متعمّد. والأمثلة والشواهد هى المعيار العلمى الوحيد لصحة ما رأيته من الاعتبارات الكيفية كالنظر إلى الراوى وعدالته فإذا كان مبتدعًا ويدعو إلى بدعته "حتى صار أمامًا يقتدى به فى بدعته ويرجع إليه فى ضلالته، كغيلان وعمرو بن عبيد، وجابر الجعفى وذويهم"<sup>(١)</sup>، فإن أدنى رواية - أقصد المتن هنا- ترجع إلى مذهبه تتسبب إليه وحده فى السند وتلصق به ويقال إنه تعمّد وضعها.

وكذلك "القصاص الذين كانوا يضعون الحديث فى قصصهم ويرونها عن الثقات.... فقالوا له: فأخبرنا بأعقل الناس عندك. قال أعقل الناس الذى لا يعمل؛ لأن من العمل يجيء التعب ومن التعب يجيء المرض..."<sup>(٢)</sup>.

والنية محلها القلب ولا يستطيع إنسان كائنًا من كان فى الدنيا أن يصل إلى نية راوى الحديث الذى يخالف غيره من الأحاديث بسبب وهم رواية على اختلاف درجات الوهم، أو يخالف العقل والنقل: هل تعمّد أم أخطأ وهما؟ لكن المحدثين من خلال قرائن مثل (صاحب

(١) للمجروحين، المقدمة ص ٨٣-٨٤ (النوع التاسع عشر).

(٢) السابق ص ٨٥-٨٧ (النوع العشرون).

البدعة) أو (القصاص)... الخ هذه القرائن التي يتوصلون من خلالها إلى أن الراوى تعتمد الخطأ أم لا. إن ابن حبان ألح على جانب الكيف في مقدمة كتابه المجروحين، على المستوى النظرى، وأفرد النقائ- وليس الضعفاء فقط- فى كتابه (المجروحين) بأنواع وأجناس، ونبه إلى أهمية النظر إليهم من جانب الكم والكيف فقال: "ذكر أجناس من أحاديث النقائ للتى لا يجوز الاحتجاج بها.... الجنس الأول: وهو الذى كثر فى المحدثين، فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير، إما فى الكتابة حيث كتب، ولم يعلم به حتى بقى الخطأ فى كتابه إلى أن كبر... مثل تصحيف اسم يشبه اسم، ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث فى حديث أو ما يشبه هذا"<sup>(١)</sup>.

إنه يفرق هنا بين الخطأ الفاحش والخطأ اليسير، ويفرق بين الذى يعتمد وبين الذى لا يعتمد قوله بدليل (وهو لا يعلم) التفرقة الأولى تنتمى إلى كم ودرجة الخطأ والثانية تندرج تحت الكيف.

وبسبب هذه التفرقة العلمية الدقيقة ذهب إلى أنه ينبغى الأخذ بالتفصيل فى الحكم عليهم، لذلك انتقد يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، الذين يطلقون الجرح على الرواة<sup>(٢)</sup>. إن التفاوت فى الظاهرة ودرجاتها كما وكيفاً لا بد وأن يلزمه مرونة فى أدوات الدراسة ومنهج البحث والأساليب الإجرائية، وهذه أمور تؤثر فى مدى دقة نتائج الدراسة، لذلك قال: "وهذا الجنس ليسوا عندى بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشيء من أخبارهم بل الذى عندى ألا يحتج بأخبارهم إذا انفردوا، فأما ما وافقوا النقائ فى الروايات، فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجئ من هذا الجنس فى هذا الكتاب فأنى أقول بعقب ذكره: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد"<sup>(٣)</sup>.

(١) مقدمة المجروحين ص ٩٠.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه.

إن نتائج الدراسة عنده لازمت ووازت الظاهرة، وأدوات البحث، الكل يراعى الفروق ويأخذ بالتفصيل.

ونجد شواهد لأسلوب مراعاة الجوانب الكيفي في مبحث "التدليس" إن الراوى مهما كانت درجة عدالته وضبطه وثقته وحجته إذا كان من المدلسين، لابد وأن يقول: "حدثنا" و"سمعت" - حتى يحتج به، حتى لو كان (سفيان الثوري)، ذكر ابن حبان في (الجنس الثاني من النقات) أنهم: "أقوام نقات كانوا يروون عن أقوام ضعفاء كذابين، ويكنونهم حتى لا يعرفوا، فربما أشبه كنية كنية ثقة، فيتوهم المتوهم أن راوى هذا الخبر ثقة فيحملون عليه، وليس ذلك الحديث من حديثه، ومن أعلمهم بمثل هذا من هذه الأمة الثوري، كان يحدث عن الكلبي ويقول: حدثنا أبو النضر فيتوهم المستمع أنه أراد به سعيد بن أبي عروبة أو جرير بن حازم.... فلا يجوز الاحتجاج بخبر في روايته كنية إنسان لا يدري من هو، وإن كان دونه ثقة، لأنه يحتمل أن يكون كذاباً كنى عن ذكره<sup>(١)</sup>. والحق أن التخريج وحده هو الذى يثبت أن الراوى تعمد الخطأ أو الوضع أو إسقاط الضعيف من بين النقات كي يصير السند صحيحاً، أو التحديث بالكنية كي يوهم النقاد أنه يحدث عن ثقة. والضعيف الذى يفعل هذا يصير متروكاً، ولا يترك الثقة بل يؤخذ بالتفصيل فى روايته ويفصل بين ما قال فيه (حدثنا) و(سمعت) وما قال فيه (عن) أو (أن)، وأكبر دليل على مراعاة الكيف في هذا المبحث أن ابن حجر جعلهم طبقات راعى فيها جانب الكم والكيف، فمنهم المحتج به؛ لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، ومنهم المحتج به بشرط دراسة صيغ التحمل والأداء عنده فيقبل ما صرح فيه بالتحديث ويرد ما عداه، ومنهم من يقبل فى الشواهد والمتابعات، ومنهم المردود بسبب فحش تدليسه ووهمه، ومنهم المتروك الذى يعتمد التدليس<sup>(٢)</sup>.

(١) المجروحين، المقدمة ص ٩١.

(٢) انظر مقدمة (تعريف أهل التدليس...) لابن حجر، المقدمة.

وقد عقد ابن حبان نوعاً عنه (الثامن عشر) نبه فيه إلى المدلسين الذين غلب علي حديثهم الرواية بصيغة "عن" وعدهم من الضعفاء، لأنهم يدلسون - عمداً - عن لم يروهم، قال: "ومنهم المدلس عن لم ير كالحجاج بن أرطاة ونويه، كانوا يحدثون عن لم يروهم ويدلسون حتى لا يُعلم ذلك منهم<sup>(١)</sup> إن من يروى بصيغة (حدثنا) و(سمعت) عن لم يره هو جدير بأن يجرح من قبل ضبطه.

كذلك اعتمد ابن حبان على جانب كفي وهو التفريق بين المحدث الفقيه، والفقيه فقط، والمحدث فقط، وراعى أنه لابد من الجمع بين التخصصين، قال: "الجنس الرابع - من الثقات - الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره.... الجنس الخامس - منهم أيضاً - الفقيه إذا حدث من حفظه، وهو ثقة في روايته، لا يجوز عندي الاحتجاج بخبره...."<sup>(٢)</sup>.

وراعى الجانب الكيفي في مبحث (زيادة الثقات) فقال: وإنما احترزنا من الجنسين - السابقين - لأننا نقبل الزيادة في الألفاظ إذا كانت من الثقات"<sup>(٣)</sup>.

وهناك شواهد أخرى على تحكيمهم لمعايير الكيف، حيث فرقوا بين الخطأ غير المتعمد الذي يرجع عنه صاحبه، والخطأ المتعمد الذي يُنبه إليه صاحبه فلا يرجع من يخطئ ثم يبين له الخطأ ويرجع، غير الذي يبين له ثم يُصر على الخطأ، وهذه اعتبارات كيفية. إن أدنى خطأ - درجة وكم - إذا بُين، ثم ألح الراوى على العناد والإصرار - جانب كفي - صار متروكا مثله في الدرجة مثل الذي تعمد الكذب، وتعمد إسقاط الضعيف كما في المدلسين وكالمبتدع الذي يدعو لبدعته، ولذلك جعل ابن حبان لهذه الظاهرة

(١) المجروحين، المقدمة ص ٩١.

(٢) المجروحين المقدمة ص ٩٣.

(٣) السابق ص ٩٤.

نوعاً عده السادس عشر، قال: "ومنهم من سبق لسانه، حتى حدث بالشيء الذى أخطأ فيه وهو لا يعلم، ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه، وتمادى فى روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة، ومن كان هكذا كان كذاباً، ومن صح عليه الكذب استحق الترك"<sup>(١)</sup>. وتكلم عن هذا الإصرار فى النوع الخامس عشر الخاص بالتقنين بسبب غفلة الراوى أو اختلاطه بسبب ذهاب العقل، أو الكبر أو احتراق كتبه أو غرقها، فقال: "ومنهم من أدخل عليه شيء من الحديث وهو لا يدري. فلما تبين له لم يرجع عنه، وجعل يحدث به أنفاً من الرجوع عما خرج منه. وهذا لا يكون إلا من قلة الديانة والمبالاة.... فإن سلم فى أول وهلة وهو لا يعلم بما يحدث به، ثم علم وحدث به بعد العلم بما ليس من حديثه، وإن كان شيئاً يسيراً فقد دخل فى جملة المتروكين لتعديه ما ليس له"<sup>(٢)</sup>.

كذلك يفرقون بين الذى يعلم والذى لا يعلم بسبب كبر السن ففى هذه الحالة يعولون على الذى لقن ويحملون عليه ويكون السبب لا من الشيخ بل ممن غيره وكل هذه أمور لها مدخل فى الجرح والتعديل، قال ابن حبان: سمعت محمد بن المنذر يقول: سمعت أحمد بن واضح يقول: كان هانئ بن المتوكل لم يكن أول أمره يحدث بشيء من المناكير، إنما أدخلوا عليه بعدما كبر الشيخ<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>. وبدراسة النوع الثالث عشر عند ابن حبان نلاحظ أن كم وكيف الخطأ - كثرته وقلته ويسره وفحشه - له أكبر الأثر على قبول

(١) السابق ص ٧٨ - ٧٩.

(٢) المجرحين ص ٧٨ من المقدمة.

(٣) السابق ص ٧٨.

(٤) ولذلك نبه ابن حبان فى النوع الرابع عشر قائلاً: "ومنهم من امتحن بآبى سوء كانوا يضعون له الحديث، وقد أمن الشيخ ناصيتهم،... فالشيخ فى نفسه ثقة إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بأخباره، ولا الرواية عنه، لما خالط أخباره للصحة الأحاديث الموضوعية" ص ٧٧ من السابق.



الراوى والاحتجاج به وحده، أو فى الشواهد، أو الترك. قال ابن حبان: (منهم من كثر خطؤه وفحش، وكاد أن يغلب صوابه، فاستحق الترك من أجله وإن كان ثقة فى نفسه صدوقاً فى روايته، لأن العدل إذا ظهر عليه أكبر أمارات الجرح استحق الترك، كما أن من ظهر عليه أكثر علامات التعديل استحق العدالة<sup>(١)</sup>).

ويمكن أن نضيف إلى الذين يتعمدون الوضع والكذب، كما سبق فى القصاصين، وبعض أهل الفرق - يمكن أن نضيف إليهم "الزنادقة الذين كانوا يعتقدون الزندقة والكفر... يضعون الحديث على العلماء... قال إبراهيم النخعي: إياكم والمغيرة ابن سعيد وأبا عبد الرحيم فأنهما كذابان"<sup>(٢)</sup>.

يقصد ابن حبان المغيرة بن سعيد البجلي وأبا عبد الله الكوفى الرافضيين<sup>(٣)</sup>.

إن قرائن كثيرة فى المتن هى التى تدل النقاد على أن فلاناً وضع الحديث، يدل على ذلك ورود أحداث ومصطلحات حادثة لم ترد أيام النبى، يتوصل الناقد من خلالها إلى تعمد الراوى فلان الوضع، قال ابن حبان: "ومنهم من كان يضع الحديث عند الحوادث يحدث للملوك وغيرهم فى الوقت دون الوقت من غير أن يجعلوا ذلك لهم صناعة ليتشوقوا بها" مثل: "لا سبق إلا فى نصل أو خف أو حافر أو جناح؛ لأن الواضع دخل على المهدي الذى كان يشتري الحمام ويشتريها كثيراً، ويلعب بها"<sup>(٤)</sup>. ومتن (معلمو صبيانكم شراركم أقلهم رحمة ليتيم وأغلظهم على المساكين)<sup>(٥)</sup>.

(١) السابق ص ٧٦ - ٧٧.

(٢) السابق ص ٦٢ - ٦٣.

(٣) للميزان ٤ / ١٦٠، ٥٤٧.

(٤) المجروحين ص ٦٥، ٦٦ من المقدمة.

(٥) السابق ٦٧.

إن هؤلاء تعمدوا الوضع، أما لم يتعمد الوضع - وهذه اعتبارات كيفية - ترجع إلى النية التي لها مظاهر كالعلم وتحصيله. نحن نستدل على العقل بالذكاء والتحصيل، ونحن لا ندرك مادة عقولنا بل ندرك عقلنا من خلال التذكر والنسيان والفهم وعدمه. يساوي الكذابين في الدرجة - الكم - مع الاختلاف في الكيف - التعمد أو الخطأ- يساويهم الصالحون الذين غلب عليهم الصلاح والعبادة، قال ابن حبان في النوع الخامس من الضعفاء والمتروكين: "ومنهم من كثر وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز... ونقل قول يحيى القطان: لم نجد الصالحين أكذب منهم في الحديث" نقل قول وكيع: ".... ذاك رجل صالح وللحديث رجال... لقد أخرجهم ابن حبان عن حد الاحتجاج كأبان بن أبي عياش ويزيد الرقاشي<sup>(١)</sup>. وهم ليسو مجروحين من قبل عدالتهم بل من قبل ضبطهم؛ لأنهم لم يتعمدوا الكذب. وذكر في النوع السادس (جماعة من الثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون فأجابوا فيما سئلوا، وحدثوا كيف شاعوا، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم، فلم يتميز فاستحقوا الترك<sup>(٢)</sup>). إنهم متروكون لا بسبب العدالة لأنهم لم يتعمدوا الخطأ. وذكر في النوع السابع أن (منهم من كان يجيب عن كل شيء يسئل سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه فلا يبالي أن يتلقن ما لقن، فإذا قيل له: هذا من حديثك، حدث به من غير أن يحفظ. فهذا وأضرابه لا يحتج بهم لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون"<sup>(٣)</sup> .

وقال في النوع الثامن: "ومنهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب إذ العلم لم يكن من صناعته، ولا اغبر فيها قدمه"<sup>(٤)</sup>. إنه

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق ٦٨.

(٣) السابق ص ٦٨ - ٦٩.

(٤) السابق ص ٧٠.

يكذب لأنه جاهل، ولا يخفى أن التعمد وغيره أمور كيفية لا تلمس ولا تبصر إلا من خلال مظاهرها، فحال الراوى فى حياته وسيرته وعدالته أحيانا يدلان على تعمده أو سهوه، وأحيانا يصل الناقد من خلال القرائن إلى أن فلاناً سها أو تعمده.

وقد مارس ابن حبان هذا الأسلوب الإجرائى، الذى يراعى الكم والكيف فى نقده للرجال، قال فى ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزى: ".... كان مولى لعمر ابن عبد العزيز.... روى عن عمرو بن دينار وأبى الزبير ومحمد بن عباد بن جعفر مناكير كثيرة وأوهاما غليظة، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، وكان أحمد بن حنبل - رحمه الله - سيء الرأى فيه... نهى رسول الله ﷺ عن ضرب البهائم، وقال: إذا ضربت فلا تأكلوها"<sup>(١)</sup>... روى عن أيوب السخينى فى نسخة كتبناها عنه أكثرها مقلوبة"<sup>(٢)</sup>.

وقال فى ترجمة أبان بن المحبّر "يأتى عن نافع وغيره من الثقات ما ليس من أحاديثهم، حتى لا يشك فى المتبحر فى هذه الصناعة أنه كان يعملها"<sup>(٣)</sup>.

إن دراسة مروياته وشيوخه ومقارنة مروياته بهم لأنهم ثقات، وخالفهم، وهذه المرويات ليست عندهم - تدل على أن هو الذى عملها.

وقال فى ترجمة (إبراهيم بن بينطار): "يروى عن عاصم الأحوال المناكير التى لا يجوز الاحتجاج بها على قلة شهرته بالعدالة وكتابة الحديث"<sup>(٤)</sup>.

وقال: "لم يترك إبراهيم بن يحيى للقدر إنما ترك للكذب"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) المجروحين ١ / ١٠٠ - ١٠١.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق ١ / ٩٨.

(٤) السابق ١ / ١٠٢.

(٥) السابق ١ / ١٩٥.

ومن الرواة من يقول فيه: (منكر الحديث) مثل إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ابن الحارث التيمي<sup>(١)</sup>. ومنهم من يقول فيه: (منكر الحديث جدًا) كإبراهيم بن عطية الواسطي<sup>(٢)</sup>. أما (إبراهيم بن إسحاق الواسطي) فهو "يروى عن ثور بن يزيد ما لا يتابع عليه، وعن غيره من الثقات المقلوبات، على قلة روايته، لا يجوز الاحتجاج به"<sup>(٣)</sup>. وعندهم فارق بين من يروى ما لا يتابع عليه مع كثرة روايته، وبين من يروى ما لا يتابع عليه مع قلة روايته. والأمر يخضع للتفصيل. والفصل هو نقد المرويات وحالة وظروف وملابس كل رواية.

وإبراهيم بن عبد الله بن همام، يروى عن عبد الرازق المقلوبات الكثيرة التي لا يجوز الاحتجاج بمن يريها لكثرتها<sup>(٤)</sup>.

وهنا ينبغي أن أنبه إلى أن كل مصطلح من مصطلحات الحديث وكل لفظة من ألفاظ الجرح والتعديل لها علاقة كبيرة في دراستها للوصول إلى رأى علمي ودقيق فيها - لها علاقة في دراستها بالجوانب الكمية والكيفية، ف وراء كل لفظ ومصطلح معايير كمية وكيفية ومن لا يراعيها لن يصل إلى رأى دقيق في دراستها. إن مصطلح (المقلوبات) السابق يحكمه معيار كمى هو الكثرة (الذى يصفها).

والذى (يقلب الأخبار ويسرق الحديث ويعمد إلى حديث تفرد به رجل واحد لم يره فجاء به عن شيخ آخر)<sup>(٥)</sup>. وهذا الحديث ليس عند سوى هذا الرجل الواحد - له حكم غير حكم سيئ الحفظ، ردىء الفهم، يقلب ما يروى<sup>(٦)</sup>، الأول: متعمد، الثانى: غير متعمد؛ لأنه لا يفهم.

(١) السابق ١ / ١٠٨.

(٢) السابق ١ / ١٠٨ - ١٠٩، وانظر ص ١١٣.

(٣) السابق ١ / ١١٣.

(٤) السابق ١ / ١١٨.

(٥) السابق ١ / ١١٩.

(٦) السابق ١ / ١٢١.

إن فاحش الخطأ يشبه المتروك بسبب كذبه، كلاهما متروك لذلك يستخدم ابن حبان كاف التشبيه للتفريق بين المتعمد وغير المتعمد، قال في ترجمة (إسماعيل ابن رافع بن عويمر أبو رافع): "كان رجلاً صالحاً، إلا أنه يقلب الأخبار حتى صار الغالب على حديثه المناكير التي تسبق إلى القلب أنه كان كالمتعمد لها، لذلك قال يحيى ابن معين: (ليس بشيء) <sup>(١)</sup>. لقد ألح ابن حبان في تراجم كثيرة على كلمة (كالمتعمد لها) و(كأنه كان المتعمد لها) <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup>. إنه لم يجزم بالمتعمد؛ لأن (بشر بن رافع النجراني) الذي روى "عن يحيى بن أبي كثير أشياء موضوعة يعرفها من لم يكن الحديث صناعته... وكان مفتي أهل نجران" <sup>(٣)</sup>. إنه من حيث العدالة لا كلام فيه، إذن لا بد من تصدير كلمة المتعمد (بكأنه). وكل من يقولها فيه يكون عدلاً من حيث الأخلاق، أما الضبط فلا. وهو يلح كثيراً على كاف التشبيه هذه، قال في الحكم بن عطية العيشي: "كان أبو الوليد شديد الحمل عليه ويضعفه جداً، وكان الحكم ممن لا يدري ما يحدث، فربما وهم في الخبر بجئ كأنه موضوع، فاستحق الترك" <sup>(٤)</sup>.

إن وهمه يصل إلى درجة الوضع، لذلك فهو متروك، لا بسبب أنه وضاع. إن الوهم في فحشه قد يصل إلى درجة العمد فهما سواء في النتيجة، لذا قال: (فحمل حفص بن عمر الأبلى متن خبر يزيد بن عياض على مالك بن أنس عن الزهري عن سعيد متوهما

(١) السابق ص ١٢٤.

(٢) انظر أيضاً ١ / ٢٠٤.

(٣) السابق ١ / ١٨٨.

(٣) السابق نفسه

(٤) السابق ١ / ٢٤٨ وانظر أيضاً ١ / ٢٨٦.

أو متعمداً<sup>(١)</sup>(\*) .

وهو أحياناً يؤكد على أن الراوى أخطأ (توهماً لا عمداً)، وحسب كمية وكيفية التوهم تكون درجة الراوى، فقد يقبل فى الشواهد والمتابعات كما فى ترجمة (سلم ابن ميمون الخواص)<sup>(٢)</sup>. أو يترك كمفضل بن صالح الأسدى<sup>(٣)</sup>.

### نماذج تطبيقية.

**معايير الكم والكيف وأثرها فى الكم على الرواة - قلة وكثرة الخطأ والوهم نموذجاً.**

الخطأ إما نادراً، أو كثير لم يغلب، أو كثير غالب أى أن له درجات، وسوف أتحدث عن الأوهام والأخطاء بصفة عامة لا من خلال مصطلح معين. والكلام عام ينطبق على التدليس والإرسال والتصحيف... إلخ.

### أولاً: ندرة وقلة الخطأ.

ومثال الأخطاء المعدودة على الأصابع التى يتسامح النقاد فيها، ما جاء فى ترجمة ثابت بن عجلان. الأنصارى أنه: "وثقه ابن معين وحكيم، وقال أبو حاتم والنسائى: لا بأس به، وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبى فقلت: أهو ثقة؟ فسكت وكأنه مَرَضَ أمره

---

(١) ٢٥٨ / ١ وأيضاً ٢٦٤ / ١.

(\*) وقد ألح ابن حبان على فكرة العمد والوهم والخطأ كثيراً فنظر ٢٥١ / ١، ٢١٠،

١٦٦، ٣١٠، ٣٥٢، ٣٧١، ٢ / ٣، ٥، ٩، ٨، ٣٤، ١٠١، ١٣١، ١٦٣، ١٨٦،

١٨٩، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣ / ٩،

٤٦، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٧٩، ٨٣، ٨٨، ٩٣، ١١٦، ١١٩، ١٢٣، ١٣٩، ١٥٠.

(٢) السابق ٣٤١ / ١، ١١٩ / ٣.

(٣) السابق ٣ / ٢٢.

وفى الميزان: قال أحمد: أنا متوقف فيه. واستغرب ابن عدى من حديثه ثلاثة أحاديث<sup>(\*)</sup>. وقال العقيلي<sup>(\*\*)</sup> "لا يتابع فى حديثه. وتعقب ذلك أبو الحسن ابن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات، وهو كما قال، له فى البخارى واحد فى الذبائح، وآخر فى التاريخ" والراوى روى له البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه<sup>(١)</sup>. وبما أن الرجل ثقة أغرب أو خالف إذن مرويه شاذ، لأنه ثقة خالف الثقات، وترد مروياته هذه بعينها ويصحح له ما لم يخالف فيه. مثال ذلك ما جاء فى ترجمة (مقدم بن محمد بن يحيى بن عطاء المقدمى الواسطى من أنه (من شيوخ البخارى) وقد وثقه أبو بكر البزار والدارقطنى وابن حبان، لكن لما ذكره فى الثقات قال: "يغرب ويخالف" فهذا إن كثر منه حكم على حديثه بالشذوذ" روى له البخارى<sup>(٢)</sup>. إن الراويين السابقين ندر وقل خطأهما ولم يقدح فى ضبطهما ولم يمنع هذا النقاد من الاحتجاج بهم. ويلاحظ هنا أن النقد موجه لهم- وبالفعل هذا موجود من قبل المتشددين الذين يعممون الأحكام.

## ثانياً: الكثرة مع عدم الغلبة:

لرواة الذين كثر الوهم فى حديثهم ولم يغلب عليهم، اختلف فيهم النقاد بعضهم يحتج بهم بمفردهم وبعضهم يحتج بهم فى الشواهد والمتابعات، فسلم بن قتيبة الشعيرى، أبو قتيبة. ثقة ابن معين وأبو داود وأبو زرعة والدارقطنى وغيرهم، أما أبو حاتم فقال: كان كثير الوهم<sup>(٣)</sup>.

(\*) ابن عدى معتدل - وهذا أمر كفى يجب مراعاته - فاطلق على خطئه (الغريبة) والبعض الآخر قد يطلق (النكارة) وقد يقول البعض (وهم) أو خالف.

(\*\*) وهذا -على الأقل هنا- تشدد، لأنه عمم الحكم على حديث ثابت بن عجلان.

(١) هدى السارى لابن حجر ص ٥٥٥.

(٢) السابق ص ٦٢١.

(٣) هدى السارى ص ٥٧٢.

وعبد الله بن رجاء روى له البخارى والنسائى وابن ماجه، وقال أبو حاتم: كان ثقةً رضىا، وقال عمرو بن على الفلاس: كان كثير الغلط والتصحيح ليس بحجة<sup>(١)</sup>.

وعبد العزيز بن محمد بن أبى عبيد الدراوردي أحد مشاهير المحدثين، روى له الستة ومتفق على توثيقه، أما الساجى فقال: كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم<sup>(٢)</sup>.

وعبد الرحمن بن عبد الله البصرى روى له البخارى وأبو داود والنسائى وابن ماجه، أما العقيلى فروى عن أحمد أنه: كان كثير الخطأ<sup>(٣)</sup>.

وعبد الرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حفظة روى له البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه، وقال ابن حبان: كان يخطئ ويهم كثيرا<sup>(٤)</sup>.

وجاء فى ترجمة (العلاء بن المسيب) أنه "روى له الستة" صدوق مشهور. قال بعض العلماء: كان يهم كثيرا: وهذا قول لا يُعْبَأُ به، فإن يحيى قال: ثقة مأمون. روى عنه عبثر، وجريـر وعدة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث....<sup>(٥)</sup>. وأبو بكر بن عياش الأسدى روى له الستة، أما بن سعد فقال: كان ثقة صدوقا عالما بالحديث إلا أنه كثير الغلط<sup>(٦)</sup>.

أما مسكين بن بكر الحرانى فقد روى له البخارى وأبو داود ومسلم والنسائى، وهو من شيوخ أحمد، ووثقه ابن عمار. وقال أحمد

---

(١) السابق ص ٥٨٠.

(٢) السابق ص ٥٨٩.

(٣) السابق ص ٥٨٦.

(٤) السابق ص ٥٨٥.

(٥) الميزان ٣ / ١٠٥.

(٦) هدى السارى ص ٦٣٤.



وابن معين وأبو حاتم: لا بأس به. زاد أحمد: في حديثه خطأ. وقال أبو أحمد الحاكم في الكنى: كان كثير الوهم والخطأ<sup>(١)</sup>. ويلاحظ أن معظم الأحكام المخالفة وردت من متشددین أو متساهلين<sup>(٢)</sup>.

والحق أن الكثرة لم تكن في الأخطاء أو الأوهام بل كانت في الرواية عن الضعفاء والمجهولين، فقد جاء في ترجمة (مروان بن معاوية الفزارى) أنه (من شيوخ أحمد، ثقة مشهور، تكلم فيه بعضهم لكثرة روايته عن الضعفاء والمجهولين ومع هذا روى له الستة واتفقوا على توثيقه<sup>(٣)</sup>). وقد يكون الراوى كثير الإرسال لكنهم يحتجون به جاء في ترجمة (سعيد بن فيرز، أبو البخترى) أنه (وثقه ابن معين وأبو زرعة والعجلي وقال أبو داود: لم يسمع من أبى سعيد الخدرى، وقال ابن معين: لم يسمع من على، وقال أبو حاتم: روايته عن أبى ذر وعمر وعائشة وزيد بن ثابت مرسله، ولم يسمع من رافع بن خديج، وقال ابن سعد: "كان كثير الحديث ويرسل كثيرا فما كان من حديثه سماعا فهو حسن وما كان عن غيره فهو ضعيف". وسعيد روى له الستة أى أنه متفق على توثيقه والاحتجاج به<sup>(٤)</sup>).

والوليد بن مسلم روى له الستة واحتجوا به، ومتفق على توثيقه في نفسه، وإنما عابوا عليه كثرة التدليس والتسوية، قال الدارقطنى: "كان الوليد يروى عن الأوزاعى أحاديث عنده عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ ثقات قد أدركهم الأوزاعى فيسقط الوليد الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعى عن الثقات"<sup>(٥)</sup>. ويحيى بن أبى كثير

---

(١) السابق ص ٦٠٩.

(٢) للمزيد انظر ص ٦٠٤ من هدى السارى، ٦١٣.

(٣) هدى السارى ص ٦١٩.

(٤) السابق ص ٥٧١.

(٥) السابق ص ٦٢٧.

اليمامي" أحد الأئمة الثقات المكثرين، وثقة الأئمة، وقال شعبة: حديثه أحسن من حديث الزهري. وقال يحيى القطان: مرسلاته تشبه الريح لأنه كان كثير الإرسال والتدليس والتحديث من الصحف" وروى له الستة أى متفق علي توثيقه<sup>(١)</sup>.

"ومحمد بن مسلم تدرس أبو الزبير المكي"، أحد التابعين مشهور وثقه الجمهور وضعفه بعضهم لكثرة التدليس وغيره، ولم يرو البخاري سوى حديث واحد في البيوع قرنه بعطاء عن جابر، وعلق له أحاديث واحتج به مسلم والباقون<sup>(٢)</sup>. ومحمد بن يوسف الغرياني، من كبار شيوخ البخاري وثقة الجمهور، وذكره ابن معين في الكامل فقال: له أفراد. وقال العجلي: ثقة، وقد أخطأ في مائة وخمسين حديثا وذكر ابن معين حديثا أخطأ فيه فقال: هذا باطل. قلت: اعتمدها البخاري لأنه انتقى أحاديثه وميزها، وروى له الباقر بواسطة<sup>(٣)</sup>.

ومن الملاحظ في الأمثلة السابقة أن الكثرة نسبية تختلف من ناقد لآخر، فالمعتدل يرى أن هذه الأخطاء والأوهام مما لا ينفك عنه البشر، فينتقى من مرويات الثقات ويحتج بها. وقد يرى بعض المتشددین أن هذه الأخطاء المعدودة تؤثر في ضبط الراوي.

قال ابن رجب: "إن الرواة ينقسمون أربعة أقسام: أحدها: من يتهم بالكذب والثاني: من لا يهتم لكن الغالب على حديثه الوهم والغلط. والثالث: من هو صادق ويكثر في حديثه الوهم ولا يغلب عليه. والرابع: الحفاظ الذين يندر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم"<sup>(٤)</sup>.

---

(١) السابق ص ٦٣٠.

(٢) السابق ص ٦١٧.

(٣) السابق ص ٦١٧.

(٤) شرح علل الترمذي ١ / ١٥٨ - ١٥٩.

والقسم الأول: وهو من يتهم بالكذب - لا علاقة له بأمر الضبط، فهو ساقط أصلاً، فبقى ثلاثة أقسام تتعلق بالضبط وهي: الأول: من غلب على حديثه المناكير، لغفلته وسوء حفظه. الثاني: من يقع الوهم في حديثهم كثيراً، لكن ليس هو الغالب عليهم. الثالث: أهل الصدق والحفظ الذين يندر الخطأ والوهم في حديثهم أو يقل، وهؤلاء هم الثقات المتفق على الاحتجاج بهم<sup>(١)</sup>. مع أنه لم يسلم من الغلط والخطأ واحد من الأئمة مع حفظه.

قال الإمام الترمذى: "وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبت عند السماع، مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم<sup>(٢)</sup>". وقال ابن معين: "من لم يخطئ فهو كذاب" وقال ابن المبارك: "ومن يسلم من الوهم؟. وقد وهمت السيدة عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم للحديث... وقال أحمد: "كان مالك من أثبت الناس، وكان يخطئ<sup>(٣)</sup>".

أما القسم الأول والثاني - فقد جرى اختلاف بين المحدثين في الاحتجاج بأصحابها.

حكم الاحتجاج بالقسم الثاني، وهو: من يقع الوهم في حديثهم كثيراً. لكن ليس هو الغالب عليهم. ذهب العلماء فى ذلك إلى قولين: الأول: جواز الاحتجاج بهم: وإليه ذهب سفيان وأكثر أهل الحديث المصنفين منهم فى السنن والصحاح، كمسلم بن الحجاج وغيره وقد حدث ابن المبارك وابن مهدي ووكيعة وغيرهم عن هذه الطبقة أيضاً .

الثانى: عدم الاحتجاج بهم. وإليه ذهب يحيى بن سعيد القطان، حيث ترك حديث هذه الطبقة. وإلى طريقة يحيى بن سعيد يميل

(١) السابق ١ / ١٠٥.

(٢) السابق ١ / ٢٥٣.

(٣) السابق ١ / ١٥٩ - ١٦٠.

على بن المدينى وصاحبه البخارى<sup>(١)</sup>. والواقع العملى السابق أثبت أن البخارى كان يخرج لهم فى صحيحه، وعلى الأقل كان ينتقى من مروياتهم ما يوافق شرطه.

ومن الرواة الذين كثر الوهم فى حديثهم مَنْ يُخرج لهم النقاد فى الشواهد والمتابعات، وهذا يرجع فى رأى إلى مناهج النقاد فمنهم المعتدل الذى ينتقى من مروياتهم ما وافق الصحيح، ومنهم من يتشدد ويجعلهم فى الشواهد والمتابعات، ومنهم من يحسن لهم ويدخلهم فى الصحيح<sup>(٢)</sup>. كما سبق عن مسلم، لأنه كان يخرج عن الطبقة الثانية من الصحيح، والبخارى كان يخرج عن الأولى، والحق أن هؤلاء الرواة مختلف فىهم ينبغى الأخذ بالتفصيل فيهم، فمن ينتقى من مروياتهم ويصححها أو يحسنها على حق، ومن يحكم عليهم فيما أخطئوا فيه بكثرة الوهم - على حق أيضا يدل على هذا أن بكر بن أبى السميط قال ابن معين فيه: صالح الحديث، وقال ابن حبان: لا يحتج به كثير الوهم<sup>(٣)</sup>. إن ابن معين متشدد وقال فى الراوى: صالح الحديث، أى يُحسن حديثه لذاته على الأقل، والمتشدد إذا وثق راوياً يكون صحيح الحديث أو حسناً على الأقل. وابن حبان متشدد فى الجرح لذلك قال: لا يحتج به، عنده، فى رأيه هو. وقد ثبت أن غيره من المعتدلين يحتج به فى غير ما أخطأ فيه. وابن حبان يحتج بهم - كثيرى الوهم - إذا وافقوا غيرهم، أى فى الشواهد والمتابعات، وهو من الذين لا يقبلون إلا الصحيح، وبالتالي فالحسن عنده يدخل فى الشواهد، والحسن عنده الذى هو صحيح من طرق أخرى، يساوى الحسن لذاته عند المتأخرين. ويدل هذا على قوله: "جابر بن نوح الحماني.... يروى عن الأعمش

(١) ١٠٥ / ١ - ١٠٩.

(٢) حسن لذاته له شواهد فيصير صحيحاً لغيره.

(٣) للميزان ١ / ٣٤٩.

وابن أبى خالد المناكير الكثيرة كأنه كان يخطئ حتى صار فى جملة من سقط الاحتجاج بهم إذا أنفردوا<sup>(١)</sup>.

ويحيى بن محمد بن قيس أبو زكير "كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد، فلما كثر ذلك منه صار غير محتج به إلا عند الوفاق. وإن اعتبر بما لم يخالف الأثبات فى حديثه فلا ضير<sup>(٢)</sup>."

وبين ابن حبان منهجه فى التعامل مع مثل هذا النوع من الرواة - كثيرى الخطأ- فقال فى ترجمة يحيى بن سعيد التميمى المدينى: "كان ممن يخطئ كثيراً، وكان رديء الحفظ، فوجب التنقيب عما انفرد به من الروايات والاحتجاج وافق الثقات، لأن أمارات العدالة فيه ألهمته عن الصدق والإتقان<sup>(٣)</sup>. إن وهم فى الشيء بعد الشيء أو أخطأ فى الحديث فإن هذا شيء لا ينفك عنه البشر، يترك ما أخطأ فيه إذا علم. والأحوط أن يترك ما انفرد به من الرواية. وكل ما نقول فى هذا الكتاب إنه لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد فسيبيله هذا السبيل أنه يجب أن يترك ما أخطأ فيه، ولا يكاد يعرف ذلك إلا الممعن البازل فى صناعة الحديث، فرأينا من الاحتياط ترك الاحتجاج بما انفرد جملة حتى تشتمل هذه اللفظة على ما أخطأ فيه أو أخطئ عليه أو أدخل عليه وهو لا يعلم أو دخل له حديث فى حديث، وما يشبه هذا من أنواع الخطأ، ويحتج بما وافق الثقات،

---

(١) المجروحين له ١ / ٢١٠.

(٢) السابق ١١٩/٣.

(٣) ابن حبان متشدد فى الجرح وكلامه هنا يفهم إذا وضع فى الاعتبار أنه ينظر إلى هذا الراوى مقارناً بالثقات المتقنين فكلامه هنا نسبى وهو هنا مطابق لوصف الصدوق الذى يحتج به بشرط اختبار مروياته لمعرفة الشاذ والمعل لترك الاحتجاج بما عده. وانظر أيضاً: ٢ / ٥٦، ٣ / ١٩، ١ / ٣١١ - ٣١٢، ١٠ / ٣٣٠، ٢ / ١٢٨ - ١٢٩، ٢ / ٨٧، ٢ / ٥٧، ١٠، ٩، ١٠.

فلهذه العلة قلنا في هذا الكتاب لمن ذكرنا أنه لا يحتج بانفراده<sup>(١)</sup>.  
وكلامه هنا على النوع الثاني وهو: من يقع الوهم في حديثهم  
كثيراً، لكن ليس هو الغالب عليهم، وهو أخذ بالأحوط - عنده -  
 واحتج بهم في الشواهد، ولم يحتج بما انفردوا به، وغيره يحتج بهم  
 بشرط اختبار مروياتهم، وهو هنا موافق ليحيى القطان وكلاهما  
 متشدد، والاختلاف بين النقاد راجع إلى اختلاف مناهجهم. قال في  
 ترجمة "زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي: "كان فاحش الخطأ  
 كثير الوهم لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق  
 الثقات في الروايات فإن اعتبر بها معتبر فلا ضير"<sup>(٢)</sup>.

ويؤيد أن الاختلاف في هذا القسم من الرواة راجع إلى اختلاف  
 مناهج النقاد مما جاء في ترجمة (إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع) أن  
 النسائي ضعفه وقال ابن معين: ليس بشئ. وقال أبو حاتم: كثير الوهم  
 ليس بالقوى. وقال البخاري: كثير الوهم، واستشهد به في صحيحه<sup>(٣)</sup>.

ومن يستشهد بهم البخاري يصحح لهم مسلم أحياناً ويحسن  
 المتأخرون مروياتهم لذاتها، وأبو حاتم وابن معين متشددان، وقول  
 أبي حاتم: كثير الوهم ليس بالقوى - هو كلام نسبي أى بالنسبة  
 لأقرانه في شيخهم، وقد يكون ثقة في غيره محتجاً به.

### ثالثاً: الرواة الذين غلب الوهم على مروياتهم:

وجدت ابن حبان يحتج بهم في الشواهد والمتابعات في أحيان،  
 وفي أخرى يرد مروياتهم. ومثال الحالة الأولى قوله: "ثبت بن  
 زيد بن ثابت بن زيد بن أرقم... يروى المناكير عن المشاهير كان

(١) السابق ٣ / ١١٨ - ١١٩.

(٢) المجروحين ١ / ٣٠٢ - ٣٠٣ وانظر أيضاً: ١ / ٢٠٧، ٣٧٢، ٣٣٧، ٣٣٦.

٣٠١، ٢٧٧، ٢٦١، ٢٥٣، ١٩٢، ١٧٤.

(٣) الميزان ١ / ١٩.

الغالب على حديثه الوهم لا يحتج به إذا انفرد" (١)

ومثال الثانية قوله: "خالد بن عثمان العثماني... يروى عن مالك الأشياء المقلوبات ويحدث عنه بالأشياء الملزقات، فلما كثر منه ما وصفت بطل الاحتجاج بخبره فيما وافق الثقات لغلبة الوهم والخطأ عليه" (٢).

أما (على بن غالب فقد "كان كثير التدليس فيما يحدث حتى وقع المناكير في روايته وبطل الاحتجاج بها؛ لأنه لا يدرى سماعه لما يروى، ومن كان هذا نعته كان ساقط الاحتجاج بما يروى لما عليه الغالب من التدليس" (٣).

ويؤيد ابن حبان أن ابن حجر نقل رأيه هذا، وجعله في المرتبة الخامسة من مراتب التدليس التي يرد مرويات أهلها (٤).

وقال ابن حبان في ترجمة (داود بن عطاء أبو سليمان): "كثير الوهم في الأخبار، لا يحتج به لكثرة خطئه وغلبته على صوابه، كان أحمد بن حنبل يقول: رأيت وهو لا شيء" (٥).

إن الراوى الذى يغلب عليه الخطأ مردود الرواية هذا هو الأصل، أما الذين يحتج بهم فى الشواهد من الذين غلب عليهم الخطأ فهى حالات بعينها ونادرة، وهذه أمور ترجع إلى مناهج النقد حيث ذكر الترمذى أن حكم الاحتجاج بالقسم الأول وهو: من غلب على حديثه الوهم والغلط هو: أحدهما: جواز الرواية عنهم، حكاة عن سفيان الثورى، لكن كلامه فى روايته عن الكلبى يدل على أنه بما يعرف أنه صدق.

---

(١) المجروحين ١ / ٢٠٦.

(٢) السابق ١ / ٢٧٩.

(٣) السابق ٢ / ١١١ - ١١٢.

(٤) تعريف أهل التدليس ص ٤١.

(٥) المجروحين ١ / ٢٨٥.

الثاني: الامتناع من ذلك، ذكره عن أبي عوانة وابن المبارك، وحكاه الترمذى عن أكثر أهل الحديث من الأئمة. وقد ذكر الحاكم المذهب الأول: عن مالك والشافعى وأبى حنيفة<sup>(١)</sup>.

لكن هناك حالات - بعينها - رأى بعض النقاد أن أصحابها ممن غلب الغلط والوهم على حديثهم فلم يحتجوا بهم، بينما رأى البعض الاحتجاج بمروياتهم بل وتصحيحها. لقد مثل ابن رجب لهذا القسم بمثالين: الأول: عبد الله بن محمد بن عقيّل: حيث قال: "ذكر الترمذى فى أول كتابه عن البخارى أن أحمد وإسحاق والحميدى كانوا يحتجون بحديثه. وقد صحح الترمذى حديثه. وقال ابن معين وغيره: لا يحتج به. وقال الجوزجاني: عامة ما يروى عنه غريب. وتوقف عنه. الثاني: عاصم بن عبيد الله العمرى: وقال فيه: أن الترمذى يصحح حديثه فى غير موضع، والأكثر أنه كان مغفلاً يغلب عليه الوهم والغلط قال شعبة: كان عاصم لو قلت له من بنى مسجد البصرة؟ لقال: حدثنى فلان عن فلان أن النبى ﷺ بناه. وقال شعبة: كان عاصم لو قلت له رأيت رجلاً راكباً حمراً؟ لقال: حدثنى أبى"<sup>(٢)</sup>.

وتصحح الترمذى لهما لا يخالف ما نحن فيه الآن، حيث وجد أن لمروياتهم - التى صححها - شواهد ومتابعات فى الباب تدل على صحة معناها<sup>(٣)</sup>.

لكن قد تكثر الأوهام والمناكير والأغلاط ولا تغلب عليه، لكن ترد رواية الراوى؛ لأن المناكير جاءت عن مشاهير، وكثر ذلك منه، مثل عمر بن نبهان الذى "كان ممن يروى المناكير عن

---

(١) شرح اللعل ١ / ٨٧ - ٨٨.

(٢) شرح ابن رجب لعلل الترمذى ١ / ٣٢٩.

(٣) انظر التفصيل فى الإمام الترمذى والموازنة بين جامعة والصحيحين ص ٢٨٥

- ٢٧٨ للدكتور نور الدين عتر.



المشاهير، فلما كثر ذلك فى حديثه استحق الترك<sup>(١)</sup>.

والأوهام قد تكثر لأنها فاحشة، أى أنها زانت كما وكيفاً مثل (الحسن بن يحيى الخشنى) فقد (كان رجلاً صالحاً يحدث من حفظه كثير الوهم فيما يرويه حتى فحش المناكير فى أخباره التى يرويها عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها فلذلك استحق الترك<sup>(٢)</sup>). إنه يروى عن الثقات المناكير الفاحشة وبالرجوع إلى مروياتهم للتحقق من ذلك ومقارنة مروياته بمروياتهم لا نجد لها عندهم.

إن أخطاءه قد تكون موضوعات فيروياتها، مع أنه لم يضعها، وبذلك يجعل نفسه محل شبهة فتزد روايته مثل: "سعيد بن هبيرة" الذى "كان ممن رحل وكتب ولكن كثيراً ما يحدث بالموضوعات عن الثقات كأنه كان يضعها، أو توضع له فيجيب فيها، لا يحل الاحتجاج به بحال"<sup>(٣)</sup>. و"ركن بن عبد الله الشامي: لا يجوز الاحتجاج به بحال، روى عن مكحول عن أبى أمامة بنسخة أكثرها موضوع"<sup>(٤)</sup>. وعلى بن غراب الفزارى الذى "كان غالباً فى التشيع كثير الخطأ فيما يروى حتى وجد الأسانيد المقلوبة فى روايته كثيراً والأشياء الموضوعية التى يرويها عن الثقات، فبطل الاحتجاج به، وإن وافق الثقات"<sup>(٥)</sup>.

إنهم ينظرون إلى كم الخطأ وكيفه. إن رواية الأوهام والأخطاء غير رواية الموضوعات. ويدل على معايير الكيف أيضاً أن الوهم قد يشتد والخطأ قد يفحش، لذلك ينبغى التفصيل فى كل رواية، كما جاء فى ترجمة حرب بن ميمون الذى (روى عن يونس بن محمد

---

(١) المجروحين ٢ / ٩٠.

(٢) السابق ص ١ / ٢٣٥.

(٣) السابق ١ / ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٤) السابق ١ / ٢٩٧.

(٥) السابق ٢ / ١٠٥.

المؤدب، يخطئ كثيراً حتى فحش الخطأ في حديثه وكان ابن حرب يقول: هو أكذب الخلق<sup>(١)</sup>. وترجمة (النضر بن إسماعيل البجلي الذي كان ممن فحش خطؤه، وكثر وهمه، استحق الترك من أجله"<sup>(٢)</sup>)).

وفي السياق يأتي ابن حبان كثيراً بكلمة (معضلة) غير قاصد الإعضال الذي هو نوع من أنواع الانقطاع (المُعْضَل) بل يقصد به المردود متناً. قال: "إبراهيم ابن عثمان العبسي... كان إذا حدث عن الحكم جاء أشياء معضلة، وكان ممن كثر وهمه وفحش خطؤه. حتى خرج عن حد الاحتجاج به وتركه يحيى ابن معين<sup>(٣)</sup>. وقال: "عمرو بن هارون البلخي.... كان ممن يروي عن الثقات المعضلات<sup>(٤)</sup>. وأحيانا يورد مصطلح الطامات<sup>(٥)</sup>. بدلاً من المعضلات.

وخلاصة ما أردت أن أشير إليه أن تطبيقهم لمعايير الكم والكيف كان نسبياً راعوا فيه التفصيل وعدم الإطلاق .

### معايير الكم والكيف من خلال مصطلح (ضعيف): -

وراء كل مصطلح من مصطلحات الحديث وألفاظ الجرح والتعديل معايير كمية وأخرى كيفية وسوف أختار مصطلح ضعيف بالنسبة للحديث مرة وللراوى أخرى، وهو مصطلح قيمى لكليهما - أى الراوى والمروى - .

(١) المجروحين ١ / ٢٦١.

(٢) السابق ٣ / ٥١.

(٣) وأنظر للمزيد السابق ١ / ٣١٣، ٢٧٢، ٢٦٨، ١٣٣، ١٢٦، ١٦٨.

(٤) السابق ١ / ١٠٤.

(٥) السابق ص ١ / ٩٠.

(٥) ترجمة عمر بن عيسى ٢ / ٨٧.

وبالنسبة للراوى سوف أنتبعه فى مراتب الجرح والتعديل. اللفظ غائب تمامًا فى المرتبة الأولى وكذلك الثانية من مراتب التعديل، وغائب حاضراً فى المرتبة الثالثة، حيث إن (خفة الضبط) التى يحسنون حديث صاحبها لذاته، بشرط عدم الشذوذ وعدم العلة - وتعنى ضعفاً ما، قد يكون الراوى لينا، أو مختلفاً فى توثيقه، أو اختلط، أو له أوهام زادت عن حد من تقبل أوهامه أو له غرائب أو مناكير، أو ضعيف فى شيوخ دون شيوخ وأماكن دون أماكن. هذه أشياء يضعها النقاد فى الاعتبار وينزلون بها الراوى من الضبط والإتقان وثبات الحفظ إلى خفة الضبط<sup>(١)</sup>. ونجد حضور الضعف مع أنه غائب فى لفظ (فلان ما أقرب حديثه) التى قيلت فى رزام بن سعيد، قالها أحمد، أى ما أقرب حديثه من الوثاقة وأبعده عن الضعف<sup>(٢)</sup>. ويحتاج بأصحاب الثالثة بشرط عدم الشذوذ وعدم العلة. وفى المرتبة الرابعة وهى بداية الشواهد والمتابعات لا الاحتجاج بهم إذا انفردوا - نجد قولهم (إلى الصدق ما هو) أى هو أقرب إلى الصدق منه إلى الضعف<sup>(٣)</sup>.

وفى الرابعة نجد أيضاً "فلان صدوق" فى حفظه ضعف" وهذا بمعنى له أوهام. ومعلوم أن مراتب الجرح الخفيفة أهلها أهل صدق لكن فى حفظهم ضعف غير أنه يُطلق فيهم الضعف كقولهم: "لـين أو فيه ضعف أو ضعف.... إلخ ولا يقال (صدوق فيه ضعف)، والأمر سهل فقولهم: "صدوق فيه ضعف أو ضعيف الحفظ) أقل من قولهم: "صدوق" وأعلى من قولهم: (فيه ضعف أو ضعيف)<sup>(٤)</sup>.

وفى المرتبة الأولى من مراتب الجرح، نجد أن العراقى كما فى التقييد والإيضاح على مقدمة ابن الصلاح - نجد أنه عد قولهم (فيه

(١) ص ٩١ من النكت على نزهة للنظر لابن حجر.

(٢) شفاء العليل ص ١٣٨.

(٣) السابق ص ١٤١.

(٤) السابق ١٤٤.

ضعف) و(فى حديثه ضعف) و(للضعف ما هو) و(ضَعَف) - عَدَّهَا  
فى ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب الجرح<sup>(١)</sup>.

وقولهم (ضَعَف) أخف جرحًا من (فيه ضعف) والقول السابق  
أخف ضعفا من (ضعفوه) و(ضعيف) أشد جرحًا من (ضعفوه)، أى  
أنها على الترتيب تبدأ من الأخف جرحًا حتى تصل إلى أشدها. إن  
اللفظ الأول على البناء للمجهول بخلاف الثانى ففيه جزم من  
القاتل، وأما (ضعفوه) فأخف من قولهم (ضعيف)؛ لأن إسناد الكلام  
إلى الغير فيه هروب من العهدة وكثيرا ما يفعل هذا ابن حجر فى  
التقريب<sup>(٢)</sup>. وفى هذه المرتبة نجد قولهم (فلان ضَعَف قليلاً)<sup>(٣)</sup>.  
وقولهم: (يُسْتَضَعَف) جاء فى عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب،  
قاله يحيى<sup>(٤)</sup>.

وفى المرتبة الثانية من مراتب الجرح نجد قولهم "ضَعَف" كما عند  
السخاوى فى شرح ألفية الحديث<sup>(٥)</sup>. وقولهم: "فلان مستضعف أو كان  
مستضعفا، قالها ابن القطان فى عمرو بن أبى عمرو مولى المطلب،  
وقال: وأحاديثه تدل على حاله، قال الذهبى: قلت ما هو بمستضيف  
ولا بضعيف. نعم ولا هو فى الثقة كالزهرى ونويه"<sup>(٦)</sup>. وقولهم:  
"فلان ثقة شبه الضعيف" أى أنه ثقة فى دينه ولكن فيه ضعف من قبل  
حفظه، وقولهم (شبه الضعيف) أخف فى الجرح من قولهم (ضعيف).  
واللفظ قاله أبو داود فى المحبر أبى سليمان الطائى<sup>(٧)</sup>.

---

(١) شفاء العليل ص ١٥١.

(٢) السابق ص ١٥٣.

(٣) السابق نفسه.

(٤) الميزان ٣ / ٢٨٢ وقارن بالسابق ١٥٤.

(٥) السابق ص ١٥٩.

(٦) الميزان ٣ / ٢٨٢ والسابق ص ١٦٦.

(٧) شفاء العليل ص ١٦٨ - ١٦٩.

وفى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح - ولا زلنا فى مراتب الشواهد - نجد قولهم (ضعيف الحديث) كما عند ابن حاتم وابن الصلاح، و(ضعيف) و(ضعفوه) كما فى ألفية العراقي وعند ابن حجر (ضعيف) كما فى التقريب، وهو من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يُفسّر. وعند السخاوى (ضعفوه). وقد فرق ابن الصلاح بين قولهم: "فيه ضعف" و"فى حديثه ضعف" وبين قولهم: "ضعيف" فجعل الثانى أشد فى الجرح وهذا ظاهر<sup>(١)</sup>. وتعريف (الضعيف) لابن حجر لا يخلو من إشكال، فكم من ضعيف قد اختلفوا فيه وترجح قول المجرحين وفيه توثيق لمعتبر لكن ترجح جانب الجرح<sup>(٢)</sup>.

ونجد فى المرتبة الثالثة قولهم (إلى الضعف ما هو) أى هو أقرب إلى الضعف منه إلى السقوط<sup>(٣)</sup>. ونجد قولهم: "فلان ضعيف لا يكذب" و(فلان ضعيف أرجو أنه لا يكذب) و(فلان ضعيف ما أعلم أنه يكذب) فهذه الألفاظ تتدرج من الأخف جرحاً إلى الأشد، فالأول نفى للكذب على سبيل الجزم والثانى رجاء وتمنٍ لنفى الكذب ولا يلزم من الرجاء التحقيق، والثالث عدم العلم فقط ولا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء فضلاً عن التحقق<sup>(٤)</sup>. وقولهم: "فلان ضعيف يهولنى كثرة ما يسند" أى من الموقوفات والمرسلات، قاله أبو حاتم فى عبد الرحمن بن عثمان بن إبراهيم<sup>(٥)</sup>. وقولهم: "فلان ضعيف الحديث منكر الحديث قد جاء للتفسير والبيان لا التأكيد. واللفظ قاله أبو حاتم فى عبد العزيز بن

(١) شفاء العليل ص ١٧٠.

(٢) السابق ص ١٧٠.

(٣) السابق ص ١٧١.

(٤) السابق ص ١٧٤.

(٥) الجرح والتعديل ٥ / ٢٦٤ والسابق ص ١٨١.

عبيد الله ابن حمزة وزاد: (يكتب حديثه)<sup>(١)</sup>.

وقولهم: "قلان ضعيف الركن" قاله مسلم في التمييز في جعفر بن برقان فقد قال: "... فأما روايته عن الزهري وعمرو بن دينار وسائر الرجال فهو فيها ضعيف الركن ردئ الحفظ في الرواية عنهم"<sup>(٢)</sup>.  
وقولهم: "قلان ضعيف يُخرَج حديثه" أي يعتبر به ولا يترك<sup>(٣)</sup>.

وفي المرتبة الرابعة وهي بداية مراتب الرد والترك نجد قولهم (ضعيف جدا)، كما عند العراقي في التقييد والإيضاح وألفيته في الحديث<sup>(٤)</sup>. وقولهم: (ضعيف الأمر جدا)<sup>(٥)</sup>. وقولهم: "قلان ضعيف يشبه القصاص" أي لا أصل لأحاديثه، حيث يرويها بلا لأسانيد فهي غير مسندة. واللفظ قاله ابن عدى في عبد العزيز بن حوزان - وقيل حوزان -<sup>(٦)</sup>.

وقولهم: "قلان أحاديثه عامتها أو كلها ضعيفة" أو "ضعيف في كل ما يرويه". والنقاد إذا قالوا في راو (ضعيف) فمعناه أن صوابه أكثر من خطئه، هذا في المراتب الأولى والثانية والثالثة من مراتب الجرح، لكن إذا قالوا هذا اللفظ في المرتبة الرابعة فمعنى ذلك أن الإمام منهم تبحر حديث الراوى وجمع كل مروياته قدر استطاعته ونقدها ورأى أن الأخطاء أكثر من الاستقامة، فالأصل في هذا اللفظ أنه جرح شديد إلا أن تظهر قرينة تدل على خلاف هذا. والمسألة اجتهادية فقد يترك حديث الراوى لأنه أخطأ في حديث واحد أو حديثين لقلة ما عنده فقد لا يكون معه غيرهما، وقد لا

---

(١) الجرح والتعديل ٥ / ٣٨٧ والسابق ١٨٢.

(٢) شفاء العليل ص ١٨٣.

(٣) السابق ص ١٨٥.

(٤) السابق ص ١٨٨.

(٥) السابق ص ١٩١.

(٦) لسان الميزان ٤ / ٢٩ والكامل ٥ / ١٩٣٠.

يضره إذا أخطأ في عشرة أحاديث تنغمر في سعة ما روى وهذا شأن المكثرين من أهل الضبط. ومن تتبّع صنيع ابن عدى في الكامل علم أنه يقول هذا اللفظ على من فحش خطؤه وترك حديثه أو اتهم بسرقه الحديث - غالباً - كما في ترجمة حسين بن على الأسود، وحفص بن سليمان أبي عمر الأسدي الذي كذبه بعضهم وقال بعضهم: (تركوه) و ترجمة حفص بن عمر بن ميمون العدني و ترجمة عمرو بن الأزهر العتكي وغيرهم إلا أنه قد يقول هذا على من يكتب حديثه - وهذا خلاف الأصل - كما في عمرو بن حكام وبكر بن سليم الصواف وداد بن زبرقان وعبد الله بن نجيح والد الإمام على بن المديني، وإسماعيل بن رافع بن عويمر<sup>(١)</sup>.

ونجد قولهم: "قلان ضعيف ضعيف" وتكرار الصفة يزيد الحكم تأكيداً ورفعة، وهنا تكرار الصفة - ما لم يكن تفسيراً - يدل على شدة الجرح، وهذا اللفظ معناه أن الراوى ضعيف جداً أو ليس بشئ، ومن أكثر من استعمل اللفظ في الجرح الشديد الإمام على بن المديني فقد قال في أيوب بن خوط: "ضعيف لا يكتب حديثه". وقال في سليمان القافلاني: "ضعيف ضعيف ليس بشئ"، وكذا في أبي بكر الهذلاني: ضعيف ليس بشئ" وقال مرة: "ضعيف جداً" وقال مرة ضعيف ضعيف، وصرح غيره فيه بالترك بل كذبه بعضهم<sup>(٢)</sup>. وفي هذه المرتبة نجد قولهم: "قلان ما أضعف حديثه". وهذا أشد ضعفاً من قولهم (ضعيف الحديث) من أجل أداة التعجب، وقد قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: "محمد بن مسلم الطائفي ما أضعف حديثه، وضعفه جداً"<sup>(٣)</sup>.

(١) للكامل ٢ / ٧٩١، ٢ / ٧٩٣ - ٧٩٤، ٥ / ١٧٨٤ - ١٧٨٥، ٥ / ١٧٨٨، ٢ / ٤٦٣، ٣ / ٩٦١ - ٩٦٢، ١٤٩٧، وشفاء العليل ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٢) تهذيب التهذيب ١٢ / ٤٦، وشفاء العليل ص ٢٠٥.

(٣) شفاء العليل ص ٢٠٧.

وفى المرتبة الخامسة من مراتب الجرح وهى إحدى مراتب الرد والترك، نجد قولهم: (فلان الضعف على حديثه بين) أو (بين الأمر فى الضعفاء)، و(بين الأمر فى الضعف) و(بين الأمر جدا فى الضعف) و(الضعف لائح على حديثه) و(ضعيف مهين)<sup>(١)</sup>.

وقولهم: "ضعيف الحديث بين الضعف" وأكثر من يستعمل هذه الألفاظ ابن عدى فى كامله، ويستعمله فيمن هو شديد الضعف - غالبا - فقد قال ابن عدى فى كامله، ويستعمله فيمن هو شديد الضعف - غالبا - فقد قال فى أحمد بن الحسن بن أبان الأيلى: "يسرق الحديث ضعيف وهو بين الأمر فى الضعفاء" بعد أن وصفه بالكذب الفاحش متنا وإسنادا، وانظر ترجمة أحمد بن هارون بن موسى بن هارون وإبراهيم بن نجيح أبى صالح الملطى ومحمد بن مروان السدى الصغير ومحمد بن أحمد الحسين الأهوازي وبشر بن إبراهيم الأنصارى المظلوم<sup>(٢)</sup>.

وابن عدى قليلاً ما يستعمل هذا اللفظ أو نحوه فى مراتب الشواهد، كما قال فى عباد بن صهيب الكلبي أبى بكر: "ويتبين على حديثه الضعف ومع ضعفه يكتب حديثه"، وقد استعمل بعض هذه الألفاظ أبو حاتم كما فى (تهذيب التهذيب) ترجمة عقبة ابن علقمة الشكري أبى الجنوب، فقال: "ضعيف الحديث بين الضعف مثل الأصبغ بن نباتة وأبى سعيد... لا يشتغل به" والنذى فى الجرح والتعديل: "ضعيف الحديث هو مثل أصبغ بن نباتة وأبى سعيد.... ولا يشتغل به"<sup>(٣)</sup>.

(١) السابق ص ٢٠٤ - ٢٢٥.

(٢) "الكامل" على الترتيب ١ / ٢٠٠، ٢ / ٧٥٩، ٥ / ١٦٧٣، ١ / ٢٠٦، ١ / ٣٢٥، ٦ / ٢٢٦٧، ٦ / ٣٠٢، ٢ / ٤٤٧ والسابق ص ٢٢٥.

(٣) الكامل ٤ / ١٦٥٣، تهذيب التهذيب ٧ / ٢٤٧، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم



ونجد أيضا قولهم: "كان فلان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب". وهذا اللفظ اتهم بسرقة الحديث، وبيان ذلك أن الراوى الثقة تكثر الغرائب فى حديثه لأسباب منها اجتهاده فى الطلب لأن من شأن المجتهد أن يقف على ما لم يقف عليه غيره أو يحفظ ما نسيه غيره، وقد يخصصه المشايخ بأحاديث لم يحدثوا بها غيره، وليس هذا وليس هذا كتماننا للعلم، فقد يكون الحديث مشهوراً من طريق شيخ نازل الإسناد، وقد يكون الشيخ عسرا فى الرواية ضنينا بالحديث ولا يكثر عنه إلا من كثرت ملازمته له وهذا شأن المكثرين أهل الرحلة والطلب، أما إذا كان الراوى ليس معروفا بالطلب فمن أين تأتى الغرائب والفوائد إليه، إما أن يكون مغفلاً شديد الخطأ، وإما أن يكون سارقاً، ويدل على هذا ما جاء فى ترجمة محمد بن يزيد بن محمد كثير بن رفاعة العجلي الذى اتهم بسرقة الحديث أن ابن نمير قال: "كان أضعفنا طلبا وأكثرنا غرائب". ونحوه قول ابن عمار فى يحيى بن عبد الحميد الحماني: سقط حديثه، قيل له: فما علتة؟ قال: لم يكن لأهل الكوفة حديث جيد غريب، ولا لأهل المدينة ولا لأهل بلد حديث جيد غريب إلا من رواه هذا. وابن الحماني قد صرح بكذبه وتركه غير واحد من الأئمة<sup>(١)</sup>.

ونجد قولهم: "فلان ضعيف جداً فى كل ما يرويه" وهذا اللفظ أشد جرحاً من قولهم (فلان ضعيف جداً)، على من كان الغالب على حديثه الضعف<sup>(٢)</sup>.

وقولهم: "فلان ضعفه بأنه لم يلق أولئك"، أى أنهم ضعفوه من قبل عدالته؛ لأنه ادعى السماع من أقوام لم يلقهم، وقد قال ابن عدى فى أحمد بن عبد الجبار العطاردى: "رأيتهم مجتمعين على ضعفه، ولم أر له حديثاً منكراً إنما ضعفوه لأنه لم يلق أولئك. وقال

(١) تهذيب التهذيب ٩ / ٥٢٦، ١ / ٢٤٦، وشفاء العليل ٢٢٦.

(٢) شفاء العليل ص ٢٣٢.

مطّين الحضرمي: كان يكذب، قال الذهبي: يعنى فى لهجته لا أنه يكذب فى الحديث فإن ذلك لم يوجد منه ولا تفرد بشئ ومما يقوى أنه صدوق فى باب الرواية أنه روى أوراق المغازى بنزول عن أبيه عن يونس بن بكير، وقد أثنى عليه الخطيب وقواه واحتج به البيهقي فى تصانيفه. وواضح أن قول الذهبي مخالف لقول ابن عدى، وكون الكذاب لم يرو حديثاً منكر المتن أو لم يتفرد بشئ لا يلزم منه صدقه، لأن السارق يروى أحاديث صحيحة ويسرق أحاديث معروفة ليست منكراً<sup>(١)</sup>.

وفى الخامسة نجد أيضاً قولهم: "قلان ضعيف لا من قبل حفظه"، أى أنه ضعيف من قبل العدالة، قاله الذهبي فى محمد بن حميد الرازى الذى قال أبو زرعة فيه: يكذب، وقال صالح جزرة: مل رأيت أحداً أحق بالكذب منه ومن ابن الشاذكونى<sup>(٢)</sup>.

وفى آخر مرتبة من مراتب اجرح وهى السادسة نجد قولهم: "قلان أضعف عندى من كل ضعيف" إن هذا اللفظ معناه أنه ليس له نظير فى الكذب، وهذا اللفظ قاله أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى فى الشاذكونى وهو متهم بالوضع وشرب الخمر. وقال عباس العنبرى: "ما مات ابن الشاذكونى حتى انسلخ من العلم انسلخ الحية من قشرها"<sup>(٣)</sup>.

ولابن معين استعمال خاص للفظ (ضعيف) فهو - كما نقل ابن أبى خيثمة عنه - إذا قال فى الراوى: (ضعيف) فإنه يقصد به أنه ليس بثقة ولا يكتب حديثه<sup>(٤)</sup>. وهو يطلقه على المتروكين والكذابين غالباً، وكثيراً ما يقول: "قلان ضعيف ليس بشئ" ويستعمل هذين

(١) سير أعلام النبلاء ١٣ / ٥٦ - ٥٧، وشفاء العليل ص ٢٣٦.

(٢) المغنى فى الضعفاء للذهبي ٢ / ٥٧٣ وشفاء العليل ص ٢٥٣.

(٣) تاريخ بغداد ٩ / ٤٧ وشفاء العليل ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

(٤) شفاء العليل ص ٢٨٥.

اللفظين في الجرح الشديد، وهناك بعض المواضع خالف فيها ذلك، فقد سأله معاوية بن صالح عن عبد الرحمن بن ثوبان العنسي فقال: "ضعيف"، فقال له معاوية: "يكتب حديثه"، قال: "نعم على ضعفه وكان رجلاً صالحاً". فالظاهر أن قوله في الراوى: "ضعيف" جرح شديد حتى يظهر خلاف هذا<sup>(١)</sup>.

وزيادة في بيان معايير الكم والكيف وأهميتها في ترتيب الألفاظ حسب درجتها دلالتها - أؤكد أن الناقد منهم إذا جزم بأن الرجل ضعيف يكون أبلغ في الحكم ويدل على أن القائل متأكد مما يقول بخلاف ما إذا عزا القول إلى غيره. (فضعفه) أقل جرحاً من (ضعيف). "وضعيف" أشد جرحاً من "يستضعف" وقولهم "أظن فلاناً ضعفه" أشد جرحاً من قولهم (كأن فلاناً ضعفه)<sup>(٢)</sup>. ومن خلال ما سبق أردت أن أفرد معايير الكم والكيف بالدراسة وأبين مدى أهميتها في دراسة كل لفظ من ألفاظ الجرح والتعديل. وغياب هذه المعايير يعنى غياب القواعد والضوابط وانتشار الفوضى التى تعنى اللاعلم.

إن مراعاة هذه المعايير ييسر ويسهل دراسة هذا العلم على المبتدئين، ويبين دقة منهج المحدثين حتى يستفيد منه طلاب العلم وأصحاب مناهج البحث العلمى. وبالنسبة لتقييم الحديث ووصفه بأنه ضعيف فقد ورد عند ابن حجر تقسيم للضعيف، يراعى معايير الكم والكيف.

لقد جعل الحافظ ابن حجر الضعيف مراتب كما يلى:  
(الموضوع) ويليهِ (المتروك)، ثم (المنكر)، ثم (المعلل)، ثم (المدرج)، ثم (المقلوب)، ثم (المضطرب). كذا رتبهُ ابن حجر<sup>(٣)</sup>.

(١) تهذيب التهذيب ٦/١٥١، وشفاء العليل ص ٢٨٥.

(٢) السابق ص ٤٩٩.

(٣) النخبة وشرحها ص ٤٦ وما بعدها، نشر المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

والحق مع ابن حجر فالوضائع فاقده للعدالة والضبط، والمتروك رواية متهم بالكذب، والمنكر<sup>(\*)</sup> رواية فاحش الغلط كثير الغفلة، أو فاسق، والمُعَلَّل سبب وصفه بهذا أن راويه يهمل، والإدراج تغيير في سياق الإسناد، أو إدخال في المتن ما ليس منه بلا فصل بقصد الشرح أو البيان، والمقلوب إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير ونحوه. والثلاثة الأخيرة ترجع إلى عيب في الضبط لا في العدالة، وكذلك المضطرب. ويوازي هذه المعايير ترتيب آخر للقبول والرد فالمتروك والمنكر يقابله الرد والتترك في المراتب، والباقي يقابله مراتب الشواهد والمتابعات إذا وافق غيره من الثقات. والحق مع ابن حجر في عدم وضعه المرسل والمدلس والمنعن والمؤنن تحت الضعيف؛ لأن هذه المصطلحات مع أن الأصل فيها الضعف إلا أنها تخضع لمبدأ التفصيل لا الإطلاق في الحكم عليها فمنها الصحيح والجيد والحسن والضعيف.

ونلاحظ معايير الكم والكيف داخل المدلس الذي فيه جانب من جوانب الضعف، حيث عدوا تدليس الإسناد - وهو رواية الراوى عن من قد سمع منه ما لم يسمع منه غير أن يذكر أنه سمعه منه<sup>(١)</sup> - مكروهاً جداً وذمه أكثر العلماء. وتدليس التسوية - وهو رواية الراوى عن شيخه ثم إسقاط راو ضعيف بين تقنين لقى أحدهما الآخر<sup>(٢)</sup> - عدوه أشد كراهة منه. وأما تدليس الشيوخ - وهو أن يروى الراوى عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسميه أو يكتنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف -<sup>(٣)</sup> فكراهته أخف من

---

(\*) هو من أنواع الضعيف جداً؛ لأنه إما رواية ضعيف موصوف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة أو الفسق، وإما رواية ضعيف مخالف في روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضعف شديد، أى أنه أضيف للضعف المخالفة وهذا أمر كمى وكيفى.

(١) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ص ٥٩.

(٢) السابق ص ٥٩.

(٣) السابق ص ٦٠.

تدليس الإسناد، لأن المدلس لم يسقط أحدًا وإنما الكراهة بسبب  
تضييع المروى عنه، وتوعير طريق معرفته على السامع وتختلف  
الحال في كراهته بحسب الغرض الحامل عليه<sup>(١)</sup>.

والأغراض الحاملة على التدليس - وهى الجانب الكيفى -  
أربعة تخص تدليس الشيوخ وهى:

- ١- ضعف الشيخ وكونه غير ثقة.
- ٢- تأخر وفاته بحيث شاركه فى السماع منه جماعة دونه.
- ٣- صغر سنه بحيث يكون أصغر من الراوى عنه.
- ٤- كثرة الرواية عنه فلا يجب الإكثار من ذكر اسمه على صورة  
واحدة.

والأغراض الحاملة على تدليس الإسناد خمسة هى:

- (١) إيهام علو الإسناد.
- (٢) فوات شئ من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.
- (٣)، (٤)، (٥) الأغراض الثلاثة الأولى المذكورة فى تدليس  
الإسناد<sup>(٢)</sup>.

وفى سياق تفريقهم بين المرسل والمقطع والمعضل قالوا بأن  
المعضل أسوأ حالاً من المرسل والمنقطع، والمنقطع أسوأ حالاً من  
المرسل؛ لأن المرسل يكون السقط فيه بين التابعى والرسول ﷺ  
حيث سقط الصحابى فقط، وجهالة الصحابى لا تضر، أما الانقطاع  
فقد يكون فى أول السند أو آخره أو وسطه<sup>(٣)</sup>.

أى أن الضعف قد يكون خفيفاً فيحسن المروى لذاته إذا كان  
خاصاً بالضبط، وقد يكون وهماً خفيفاً فيصبح المروى شاذاً إذا كان

---

(١) السابق ص ٦١.

(٢) السابق ص ٦٢.

(٣) السابق ص ٥٧.

من ثقة خالف الثقات، وقد يكون من ضعيف فيصبح المروى منكراً لأنه خالف الثقة، وقد يكون الضعيف متوسطاً في الضبط فيصبح المروى مقبولاً في الشواهد والمتابعات، وقد يكون ضعفه شديداً فيرد المروى ويترك.

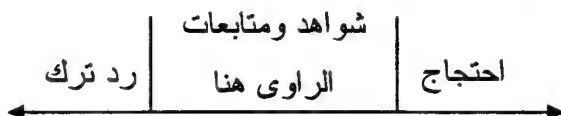
وبذلك يصبح من الأهمية بمكان دراسة المعايير الكمية والكيفية كي يتبين أثرها في جرح وتعديل الرواة وقبول ورد المرويات.

### الرسوم البيانية المتخيلة عند المحدثين:-

لم يكتف المحدثون بمراعاة الجانب الكمي والكيفي بل راحوا يسجلون نتائجهم هذه على ما يشبه (الرسوم البيانية) عند العلماء التجريبيين. إنهم نبهوا إلى مثل ما يسير عليه العلماء الآن من تسجيل نتائجهم على رسوم بيانية تؤيدها الشواهد. مع مراعاة أن هناك فارقاً بين المحدثين والمعاصرين، بين الأجهزة المعاصرة وأدوات المحدثين التي كانت قدر استطاعتهم.

لقد تخيلوا (حدوداً) فارقة بين مراتب "الاحتجاج" و"الشواهد والمتابعات" و"المردودين المتروكين". وهذه الحدود كانت بمثابة (الخطوط) الفاصلة بين مرتبة وأخرى. قالوا صراحة: "عيسى بن المسيب البجلي... كان ممن يقلب الأخبار ولا يعلم، ويخطئ في الآثار ولا يفهم، حتى خرج عن حد الاحتجاج به"<sup>(١)</sup>.

إن هذا الراوى ما دام يخطئ - ضبطاً - دون عمد، يكون في مرتبة الشواهد والمتابعات.



(١) المجروحين لابن حبان ١١٩/٢.

وقال ابن حبان فى ترجمة (تمام بن بزيع): "كان ممن كثر وهمه وفحش خطؤه حتى بعد عن الاحتجاج به"<sup>(١)</sup>. إن ابن حبان تخيل وجود مسافة (خط) للاحتجاج أى نقطة عليه، يقترب الراوى منها أو يبعد.

وتخلوا أيضا حذا للعدالة<sup>(\*)</sup> (أى التعديل)، قال ابن حبان: "عمر بن موسى ابن وجيه الوجيهى... كان ممن يروى المناكير عن المشاهير، فلما كثر فى روايته عن الثقات ما لا يشبه حديث الإثبات حتى خرج عن حد العدالة إلى الجرح فاستحق الترك"<sup>(٢)</sup>. ولا يخفى التصريح بمعايير الكم والكيف بجانب الرسوم المتخيلة التى هى أشبه بخط الأعداد عند الرياضيين.

وجاء فى ترجمة (سليمان بن أبى داود الحرانى) أنه "منكر الحديث جذا، يروى عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات حتى خرج عن حد الاحتجاج به، إلا فيما وافق الإثبات من رواية ابنه عنه"<sup>(٣)</sup>. لا يخفى أن كلمة جذا تعنى الكم، والمخالفة تعنى الكيف. والثقات المقصود بهم شيوخه، والإثبات يقصد بهم أقرانه. إنه يخالف الأقران فى الرواية عن شيوخه، لدرجة أن المناكير عنده (منكرة جذا)، لذلك انتقل من منطقة (الاحتجاج) إلى منطقة (الشواهد والمتابعات). وذلك مع تقييدات هى رواية ابنه عنه لا غيره.

ومما يدل على أنهم راعوا أن هناك مناطق - كما قلت بلفظى أنا - أنهم استخدموا لفظ (محل). قال ابن حبان: "سهل الأعرابى شيخ قليل الحديث منكر الرواية، وليس بالمحل الذى يقبل ما انفرد

---

(١) السابق ٢٠٣/١.

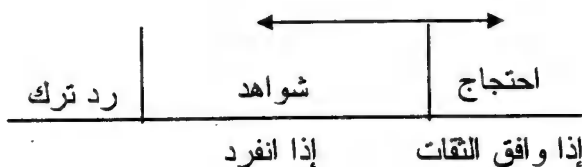
(\*) ليس المقصود بها (معيير العدالة الدينية) بل التعديل الذى يجمع بين عدالة الراوى وضبطه معاً.

(٢) المحروحين ٨٦/٢.

(٣) المحروحين ٣٣١/١.

به لغلبة المناكير على روايته<sup>(١)</sup>. ويلاحظ معايير الكم مثل (قليل) و(الغالب) والكيف (المخالفة) التي يطلقون عليها النكارة، لأن الراوى ضعيف خالف النقات، لذلك هو ممن لا يحتج به (ليس بالمحل الذى يقبل ما انفرد به)، إنه يقبل فى الشواهد والمتابعات ما دام جرحه متوجه إلى الضبط لا العدالة، لأنه ليس مبتدعاً أو كاذباً أو وضاعاً، إنه يعتمد الوضع، أو ينبه إلى الخطأ فلا يرجع. وشاهد آخر على قولهم (محل) ما جاء فى تراجمة (يحيى بن مسلم) من أنه (ينفرد بالمناكير عن المشاهير، ليس فى العدالة بحالة يقبل منه مفاريد، ولا فى الجرح محله محل من تترك موافقته للنقات، فهو ساقط الاحتجاج بما انفرد، وفيما وافق النقات محتج به)<sup>(٢)</sup>.

إن هذا الراوى من نوع آخر إنه يشغل منطقتين، الأولى منطقة الاحتجاج إذا وافق النقات، والثانية منطقة الشواهد والمتابعات فى عدم موافقته فهو لا يحتج بما انفرد به بل يحتج به فى هذه المنطقة إذا وافق غيره.



لقد عبر المحدثون عن أحكامهم - التى وراءها معايير للعدالة والضبط والكم والكيف - برسوم متخيلة، مستمدة من واقع دراستهم لظاهرتهم، إن ما صنعه المحدثون راعوا فيه أن تكون لغتهم من واقع بيئتهم، وراعوا الربط بين الكم والكيف ولم يفرضوا، أى

(١) السابق ٣٤٥/١، ٣٧٢.

(٢) للمجروحين ١١٥/٣، ١٨٩/١، ١٩٢، ١٠٤، ١١٤، ٢٨/٣، ٣٠، ٩٢، ٩٥.



تصور لعلوم معينة على مادتهم المدروسة، وإن استفادوا فبالقدر الذى لا يحيل لغتهم إلى طلاس<sup>(\*)</sup>.

وقد اشتكى المحدثون قبلنا من الطلاس فجاء فى كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي من رواية ابن أبى حاتم: كان رجل يحب الكلام ويختلف إلى حسين النجار، وكان ثقيلًا متشاقًا لا يدرى ما يقول، فأذى حسينًا، ثم فطن له، فكان يُعَذِّ له الجواب من جنس السؤال، فينقطع ويسكت، فقال يومًا: ما تقول - أصلحك الله - فى حد تلاحى التوهيمات فى عنفوان القرب من درك المطالب؟ فقال له حسين: هذا من وجود فوت الكيفية على غير طريق الحيثية وبمثله يقع التشاء فى المجانة على غير ملامة ولا افتراق، فقال الرجل: هذا يحتاج إلى فكر واستخراج، فقال حسين: أفكر فإننا استرحنا<sup>(١)</sup>.

وقد عبروا عن هذا (الحد والخط) المتخيل بتغيرات أخرى مثل (الطريق) أو (المسلك). وشبهوه (بالقنطرة) أحيانًا التى تعنى الربط بين (برين) أو طريقين بينهما ماء، كقولهم: (فلان قفز القنطرة)<sup>(\*)</sup>. قال ابن حبان: "محمد بن مالك أبو المغيرة... يخطئ كثيرًا، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، لسلوكه غير مسلك النقات فى الأخبار"<sup>(٢)</sup>.

إن النقات العدول الضابطين لهم مسلك متخيل يسيرون فيه والمخالف لهذا المسلك يسجل العاثون أخطاءه ويبينونها له، فإذا رجع أو خالف نادرًا، كانت له درجته التى تناسبه أما إذا تعمد أو أصر أو وضع أو كذب فالأمر يختلف.

---

(\*) يشكو معظم المتقنين الآن مما يصنعه بعض الباحثين المعاصرين من استخدام لغة صعبة جدًا فى توصيل العلم، لدرجة أن بعض المتخصصين لا يفهمون هذه اللغة ويشكون منها.

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٤٢٠/٢.

(\*) الرواة النقات للذهبي ص ٤٠.

(٢) المجروحين ٢٥٩/٢، ٢١١.

وجاء فى ترجمة (محمد بن يونس بن موسى) ... أنه "كان يضع الحديث على النقات. وضعا ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث.. أكذب الناس الصبّاغون والصوّاغون... حدثنا الكديمي محمد بن يونس فيما يشبه هذا من الأحاديث التى تغنى بشهرتها عند من سلك مسلك الحديث - عن الإغراق فى ذكرها للقدح فيه"<sup>(١)</sup>.

ويظهر من هذا النص ارتباط "الأعداد" بكلمة (مسلك) بالكيف (تعمد الوضع) بدلالة المفعول المطلق (وضعا).

وورد لفظ (قفو الأثر) فى ترجمة (الفضل بن دلهم) جاء فيها: "كان ممن يُخطئ فلما فحش خطؤه بطل الاحتجاج به، ولا قفا أثر العدول فيسلك به سننهم، فهو غير محتج به إذا انفرد"<sup>(٢)</sup>.

ولا يخفى أن الذى يسير فى الطريق مستقيما وموافقا للمشايين فيه غير الذى يخالف جاء فى ترجمة (زيد بن عوف) الذى خالف الطريق بسبب اختلاطه أنه (كان ممن اختلط بأخرة، فما حدث قبل اختلاطه فمستقيم، وما حدث بعد التخليط ففيه مناكير. يجب التتعب عما انفرد به من الأخبار)<sup>(٣)</sup>.

وجاء فى ترجمة (سليمان بن داود الرايماني) أنه "يقلب الأخبار وينفرد بالمقلوبات عن النقات... يحيى بن معين: ليس بشئ. قال الدارمي: أرجو أنه ليس كما قال يحيى، فإن بن حمزة روى عنه أحاديث حسانا كأنها مستقيمة"<sup>(٤)</sup>. وسليمان بن داود دمشقي مستقيم الحديث صدوق<sup>(٥)</sup>.

(١) المجروحين ٣١٣/٢.

(٢) السابق ٢١٠/٢. وانظر فى كلمة مسلك ١٩٥/٢، ٢٢٠، ٢٧٢، ٢٥/٣ و(مسلك

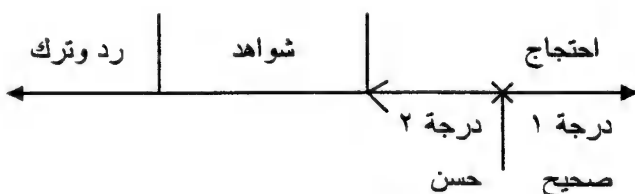
المتقين) ١٥/٣.

(٣) السابق ٣٠٧/١.

(٤) المجروحين ٣٣٠/١.

(٥) ٢٨١/٢.

لا يخفى هنا ارتباط ما سمّيته بالخط أو الحد المتخيل في أذهان النقاد، بمعيار الصدق وارتباط الكل بمصطلح حسن. والراوى هنا مختلف فيه منهم من عمم الحكم كابن معين. وابن حبان أخذ بالتفصيل، فالراوى هنا يشغل منطقتين على هذا الخط منطقة الشواهد والمتابعات فيما قلبه وانفرد به عن الثقات، أما الأحاديث المستقيمة الحسنة فقد جعلته فى منطقة أخرى هى المنطقة الثانية من مرتبة الاحتجاج التى يحسن البعض لهم أو يصحح البعض الآخر مروياتهم إذا كان لها شواهد ومتابعات.



كما أنهم تحدثوا عن هذا الخط وسموه أحياناً "بقصد السبيل". قال ابن حبان: "عبد الرحمن بن دينار... ممن فحش خطؤه وكثر وهمه حتى سلك غير مسلك العدول فى الروايات وجانب قصد السبيل فى أسبابها. يجب أن يتنكب عما انفرد به من الأخبار، وإن اعتبر بما وافق الثقات من الآثار فلا ضير..."<sup>(١)</sup>.

### تسجيل النتائج على خط بيانى:-

متى ما استعمل المحدثون الاستقراء العددي (الإحصائي) كى يحكموا على الرواة من خلال عدد مروياتهم وعدد أخطائهم أحكاماً قيمية -

(١) السابق ٥٣/٢.

فإنهم يسجلون هذه النتائج الكمية والكيفية على ما يشبه الرسوم البيانية عند علماء "الرياضة" هذا الخط عبارة عن نقاط على خط له طرفان أحدهما درجات القبول والثاني درجات الرد وفي المنتصف يأتي الرواة الذين خف ضبطهم، الذين لم يصلوا في عدالتهم وضبطهم إلى الثقات المتقنين ولا إلى المردوبين والمتروكين.

لكن هل لدراسة هذا الذي يشبه الرسوم البيانية فائدة في دراسة المصطلحات والأحكام النقدية ومعايير الجرح والتعديل؟ سوف أدع الإجابة في نهاية الدراسة والتحليل. سوف أحدد - أولاً وقبل كل شيء - أن لهذا الخط نهايتين هما: واحدة في أقصى طرف القبول وهي: إليه المنتهى في التثبت<sup>(١)</sup> (\*). وفي أقصى طرف الرد والترك نهاية أخرى هي: أكنب الناس وإليه المنتهى في الوضع وركن الكذب<sup>(٢)</sup>.

قولهم: "بعيد الشبيه"<sup>(٣)</sup>. حيث نجد على هذا الخط نقاط قرب وبعد من نقاط مثل (الوثاقة) الذين يحتج بحديثهم بمفردهم، و"الصدق" الذي يحتج بأهلها بشرط اختيار ضبطهم، ويقع الرواة بدرجاتهم بين هاتين النقطتين، كذلك هناك نقطة "ضعيف". ومن الرواة من هو قريب من الصدق ومنهم من هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق - كما سيأتي.

وعلى هذا الخط نجد مراعاة لدرجات الكم والكيف في كل لفظ، فبعد النهاية السابقة - نجد بعدها مباشرة "ثبت حجة" ثم "ثبت

---

(١) شفاء العليل ص ٢٦.

(\*) يساوي هذا اللفظ قولهم: "فلان غاية الإسناد ليس بعده شيء". قال عبد الرحمن بن الحكم بن بشير: وكيع عن سفيان غاية الإسناد ليس بعده شيء الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣٠/١ ويساوي أيضاً قولهم: (كان من الصدق والضبط على نهاية ترخص بين أهل الحديث كأبي القاسم بن الجبلي ونظراته؛ قاله ابن المنادي في أحمد بن محمد بن صدقة أبي بكر الحافظ (تاريخ بغداد: ٤١/٥).

(٢) السابق ص ٢٦٠.

(٣) السابق ٨٩.

حافظ" ثم "ثقة متقن" ثم "ثقة ثقة"، ثم "صدوق"، و"ولا بأس به"، "وليس به بأس"، ثم "محل الصدق" ثم "جيد الحديث"، ثم "صالح الحديث" هذا كله في الطرف الأيمن من نقطة الوسط ثم يأتي بعد ذلك الطرف الأيسر ويبدأ بـ: "شيخ حسن الحديث"، "وصدوق إن شاء الله"، "وصويلح" ... "ضعيف" ... "متروك" ... "إليه المنتهى في الكذب"<sup>(١)</sup>. وهذا التقسيم العرضي الأفقي وجدته عند الذهبي وهو يصلح أن يكون رأسياً طولياً لكن الرجل لم يصنف الرواة إلى مراتب منفصلة مثل ابن حجر الذي فصل بين كل مرتبة وأخرى بحدود فاصلة (المرتبة الأولى كذا.. الثانية كذا... الخ). وليست أولى عنق نص الذهبي فهو محتمل للتقسيمين وإن كنت أرى أنه إلى التقسيم الأفقي أقرب.

وعلى هذا الخط نجد قولهم: "فلان ما أقرب حديثه"<sup>(\*)</sup>، وهو أعلى - حسب التقسيم الرأسى من قولهم: "فلان مقارب الحديث"، أقرب إلى الوثاقة - حسب التقسيم الأفقي - منه، وهو أعلى منه لوجود أداة التعجب<sup>(٢)</sup>.

وجاء في العلل ومعرفة الرجال لأحمد قوله: "حدثنا أبو أحمد الزبيرى ثنا رزام بن سعيد، قال أحمد: "وهو ثقة ما أقرب حديثه"<sup>(٣)</sup>. وقد عده الشيخ مصطفى إسماعيل في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، الذين يحتج بهم، لكننى أرى أنه لا يحتج بهم قبل اختبار ضبطهم، والسخاوى عد هذا اللفظ من ألفاظ المراتب التى يستشهد بأهلها<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر مقدمة ميزان الاعتدال ٣/١-٤ وانظر الموقظة له ص ٧٧.

(\*) عدها الشيخ مصطفى إسماعيل في المرتبة الثالثة التى يحتج بحديث أهلها بعد الاختبار، أى مع لفظة صدوق.

(٢) ورد مصطلح (مقارب الحديث) فى تاريخ بغداد ٩/٢٧٢.

(٣) ٢٧٧/١.

(٤) شفاء العليل ص ١٣٨.

مع ملاحظة أن قولهم (ثقة ما أقرب حديثه) معناه أنه عدل صادق في الرواية ويساوى في عدالته الصدوق، أما من حيث الضبط فهو خفيف خفة تجعله في مرتبة الحسن لذاته - بمصطلح ابن حجر - الذي قد يدخله البعض في الصحيح ويسميه صحيحًا، لأن المتقدمين كانوا يسمون الحديث إلى صحيح - ويدخل فيه الحسن - وضعيف. وقد يدخل الجانب الكيفي في الحكم على أمثال من يقال فيهم اللفظ، فهناك المتشدد الذي ينزل الراوى الذى له مناكير وغرائب إلى درجة خفة الضبط، وقد ينتقى المعتدل الصحيح من مروياته، ويجعله ثقة، يدل على هذا أن (زيد بن أبى انيسة الجزرى) جاء فى ترجمته أنه (متفق على الاحتجاج به، روى له الستة، لكنك قال أحمد بن حنبل فيما حكاه العقيلي: حديثه مقارب؛ وإن فيه لبعض النكرة. وقال المروزي: سألت أحمد عنه فحرك يده، وقال: صالح، وليس هو بذاك. قلت: فى صحيح البخارى حديثه عن المنهال بن عمرو<sup>(١)</sup>).

إن أصحاب الكتب الستة رَووا له انتقاء وجعلوه فى الصحيح، فهم صادقون فى تخريجهم له، وأحمد صادق فى حكمه أيضًا، لأن للراوى بعض المناكير أنزلته من الدرجة العليا للاحتجاج، وقوله "صالح" يعنى أنه يحسن حديثه لذاته، وليس هو بذلك القوى مقارنة بغيره من أقرانه فى شيخ ما، والرجل قد يكون ثقة مبرزًا فى شيخ آخر.

ونجد فى هذه المنطقة على الخط عبيد الله بن زياد الرصافى. قال الذهلى: هو من رصافة الشام، لا أعلم له راوياً غير ابن ابنه الحجاج، أخرج إلى جزءًا من أحاديث الزهرى فوجدتها صحاحًا، فهذا مجهول مقارب الحديث. وقال الدارقطنى: هو ثقة. قلت: وعلق له البخارى شيئاً فى الطلاق<sup>(٢)</sup>.

(١) هدى السارى لابن حجر ص ٥٦٨.

(٢) الميزان ٨/٣.

إن مثل هذا الراوى المعداد فى المجهولين - حالا - لا عينا - يؤخذ فيه بالتفصيل لأن مروياته صحيحة، والعبرة بالضبط. ونجد بجوارهما (الزبير بن عدى الكوفى) الذى روى له الستة فهو متفق على الاحتجاج به وتوثيقه. وثقة ابن معين، النسائى والعجلى، وقال أحمد بن حنبل: ثقة مقارب الحديث<sup>(١)</sup>.

إن لى اختلاف فى الراوى ولو من حيث العدالة ينزل إلى القرب من الثقات مثل (إبراهيم بن عبد الرحمن الخوارزمى). قال أحمد: هو صحيح الحديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديداً على الجهمية.

وقال الذهبى: ضعفه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلى وحده فقال: ضعيف الحديث". وقال الدارقطنى: ثقة، إنما تكلموا فيه للإرجاء، وقال أبو إسحاق الجوزجاني: فاضل روى بالإرجاء<sup>(٢)</sup>.

إن مثل هذا الراوى فى عداد المختلف فيهم، لكن قول الموثقين أقرب إلى الصواب. وقال أحمد فى إبراهيم بن طهمان: هو صحيح الحديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديداً على الجهمية. والرجل ثقة من علماء خراسان، روى له الستة، متفق على توثيقه والاحتجاج به، إن ميله إلى الإرجاء هو الذى جعل أحمد يقول فيه ما قاله<sup>(٣)</sup>.

ومن الرواة المختلف فيهم الذين قيل فيهم لفظ "مقارب": "إسماعيل بن زكريا الخلقاني، الصدوق الشيعى. قال أحمد: ما به بأس، وقال مرة: حديثه مقارب، وقال مرة: ضعيف الحديث. والرجل متفق على توثيقه. والاحتجاج به، روى له الستة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) السابق ٦٨/٢.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ١٣١/١.

(٣) الميزان ٣٨/١.

(٤) السابق ٢٢٨/١.

وإسماعيل بن رافع البخارى فيه: ثقة مقارب الحديث<sup>(١)</sup>.

أى أن الرواة الواقعيين فى المرتبة الثالثة من مراتب التعديل بين الثانية (احتجاج) والرابعة (شواهد) هم الذين تقال فيهم الألفاظ السابقة ويحتج بهم بعد اختبار ضبطهم فمن النقاد من يحسن حديثهم، ومنهم من يصححه يؤكد هذا ما سبق والترجمة التالية:

وضع الذهبى علامة (صح) أمام (محمد بن مطرف)، أبو غسان الليثى المدنى. ووضع بجانب اسمه علامة (ع) التى تعنى اتفاق الستة على توثيقه والاحتجاج به، والرجل وثقة أبو حاتم والجوزجاني ويعقوب السدوسي وابن معين. وقال ابن المدينى: كان شيخاً وسطاً وصالحاً، وقال أبو حاتم - مرة: صالح<sup>(٢)</sup>. وأبو حاتم متشدد فأحياناً من يقول فيه: صالح، يكون ثقة عند غيره.

ثم يأتى فى نقطة تالية على الخط ألفاظ مثل (إلى الصدق ما هو) و(شيخ وسط)، وعند السيوطى: (وسط) و(مقارب)<sup>(٣)</sup>. وقولهم: "قلان إلى الصدق ما هو" أى قريب من الصدق، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى الضعف وهذا لا يلزم منه التأكد من ثبوت الصدق، بل يُظن فيه الصدق، وقد قال السيوطى: فحرف الجر يتعلق بـ (قريب) مقدر، و(ما) زائدة فى الكلام، وقواه الصنعانى<sup>(٤)</sup>. مع ملاحظة أن معنى قولهم: "قلان مقارب الحديث أو مقارب" بفتح الراء وبكسرهما - التعديل؛ فإن كان بكسرهما فهو مقارب لحديث الثقات. وإن كان بفتحها فمعناه أن حديث الثقات يقرب منه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) السابق ٢٢٧/١.

(٢) السابق ٤٣/٤.

(٣) شفاء العليل ص ١٣٩.

(٤) السابق ص ١٤١.

(٥) السابق ص ١٤٢.



وعلى هذه النقطة قولهم (فلان متوسط الحال) أو "متوسط الأمر" وكذا قولهم: (فلان محله العدالة أو محله الصدق والستر". وكلمة محل تعنى المكان على هذا الخط<sup>(١)</sup>.

وفى نفس المكان قولهم: "فلان مقارب الحال" و"حاله مقارب" و"لم يزل حديثه مقارباً" و(قرب الأمر)<sup>(٢)</sup>.

ومن يقال فيه هذه الألفاظ يكون فى المرتبة الرابعة من مراتب التعديل، الذين يقبل حديثهم فى الشواهد والمتابعات، مع مراعاة التفصيل، حيث إن محمد بن مطرف الذى سبقت ترجمته روى له أصحاب الكتب الستة مع أن ابن المدينى قال: كان شيخاً وسطاً وصالحاً<sup>(٣)</sup>.

إنه ينبغى مقارنة رأى الناقد بآراء غيره من النقاد للوصول إلى الأرجح، إن محصلة أقوال والنقاد هى التى تعتمد، لا رأى ناقد بعينه، وينبغى أعمال معايير الكم والكيف، فمعظم الرواة وثقوه فى مقابل رأى ابن المدينى هذا.

أما الرواة الذين يسكنون هذه المنطقة فهم مثل "صالح بن محمد بن زائدة" فهو مقارب الحال<sup>(٤)</sup>. وملازم بن عمر السُحَيْمى اليمامى حاله مقارب<sup>(٥)</sup>، و"بكر بن سهل الدمياطى، أبو محمد، مقارب الحال<sup>(٦)</sup>. وصالح بن محمد بن زائدة مقارب الحال أيضاً<sup>(٧)</sup>.

لقد تخيلوا أن للصدق نقطة على هذا الخط يقترب منها الراوى أو يبعد، جاء فى ترجمة (إبراهيم بن عبد الرحمن أبو إسماعيل

---

(١) ميزان الاعتدال ١٨١/٤ وقارن بشفاء العليل ص ١٤٢.

(٢) شفاء العليل ص ١٤٤.

(٣) الميزان ٤٣/٤.

(٤) لنظر الميزان ترجمة رقم ٣٨٢٤.

(٥) السابق ١٨٠/٤.

(٦) السابق ٣٤٥/١-٣٤٦.

(٧) السابق ٢٩٩/٢.

السكسكى) كما قال ابن عدى: "روى عنه جماعة، ولم أجد له حديثاً منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويكتب حديثه كما قال النسائي<sup>(١)</sup>.

ولشيوخ هذا اللفظ عند ابن عدى نقله من بعده عنه فقد نقل ابن الجوزى كلام ابن عدى السابق فى نفس الترجمة<sup>(٢)</sup>.

ونقل ابن حجر رأى ابن عدى فى (إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكى) أيضاً<sup>(٣)</sup>. وانظر أيضاً رأى ابن عدى فى (إبراهيم بن العلاء)، وأبى هارون الغنوى. قال ابن عدى: هو إلى الصدق أقرب. قال: متماسك<sup>(٤)</sup>.

ولشيوخ هذا المصطلح عند ابن عدى واختصاصه به، نبيه المعاصرون - الشيخ مصطفى إسماعيل - إلى أهمية دراسة هذا المصطلح وتحديد دلالاته عنده فقال: "قوله - أى ابن عدى -: "قلان إلى الصدق أقرب"، يقوله فى الراوى الذى يُنكر عليه بعض حديثه ولكن وقعت المناكير فى حديثه على سبيل الوهم ولم يتعمد ذلك، فهو لا يُدفع عن الصدق وهو إليه أقرب من غيره وضرب لذلك مثالين هما (البراء بن عبد الله بن يزيد) و(جابر بن يزيد الجعفى). فالذى يظهر أن قوله: "قلان هو إلى الصدق أقرب" - معناه أن الراوى يصلح فى الشواهد والمتابعات إلا إذا كان ينفى عنه الكذب وإن كان متروكاً - أى متروك لا بسبب العدالة والصدق - بل متروك بسبب فحش الخطأ؛ فيحكم بما يظهر من السياق<sup>(٥)</sup>.

---

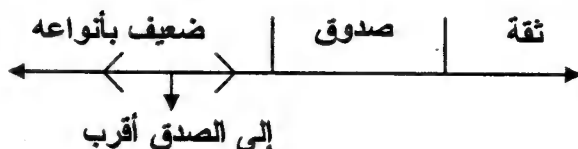
(١) مختصر الكامل ص ١١٥-١١٦، تهذيب الكمال ١٣٢/٢، وانظر شواهد أخرى فى مختصر الكامل ص ١١٥ رقم ٥٦، ص ١٩٤ رقم ٢٨٥.

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٣٨/١ رقم ٧٤ ونقله الذهبى فى الميزان رقم ١٣٥ من الجزء الأول، التهذيب ٢٣٨/١ رقم ٢٤٦، والتقريب ٣٨/١ رقم ٢٣٠.

(٣) هدى السارى ص ٥٤٨.

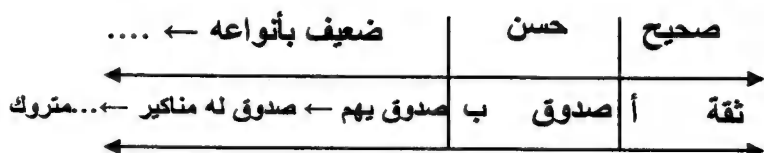
(٤) للسان: ٨٣/١ رقم ٢٣١، الميزان ج ١ رقم ١٥٢.

(٥) شفاء العليل ص ٣٢٠ - ٣٢١.



### كلمة (وسط) ودالاتها على الخط المتخيل:

تخيل المحدثون الرجال وقيمة مروياتهم على خط مستقيم تقع عليه مراتبهم ودرجاتهم فكما أنهم قسموا الأحاديث صحيح وحسن وضعيف بكل أنواعه، نجد عندهم تقسيماً موازياً للرجال.



والراوى الواقع بين (أ ب) يسمونه بالوسط فقد يحسنون حديثه لذاته أو لغيره بحسب حالته.

إن دراسة هذا الخط المتخيل لا حدود لفائدتها، فهناك صلة كبيرة بين نقاط هذا الخط وحدوده ومصطلحات الحديث. فالحق أنه يستحيل دراسة مصطلح (حسن) دون الانتباه لهذا الخط. من المعلوم أن الحديث الحسن يقع فى المنطقة الوسطى بين الصحيح والضعيف، وقد أحسنَّ الذهبي بصعوبة دراسة الحسن والحق معه؛ قال: "ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تتدرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك، فكم من الحديث تردد فيه الحفاظ، هل هو حسن أو ضعيف أو صحيح؟ بل الحفاظ الواحد يتغير اجتهداه فى الحديث الواحد، فيوما يصفه بالصحة، ويوما يصفه بالحسن، ولربما استضعفه"<sup>(١)</sup>. وأنا معه فى صعوبة هذا الأمر،

(١) الموقظة ص ٢٨-٢٩.

ولست معه فى عدم الاقتراب من هذه المنطقة فإننى سوف  
اقتحمها، وليقدر الله - سبحانه - ما شاء.

أقول وبالله التوفيق، اتضح من خلال كلام الذهبى أن الراوى  
المختلف فيه قد يحسنون حديثه بشرط عدم الشذوذ والعلة. إن من  
أكبر الأدلة على أنه - كما أرى - يمكن الإمساك بمعايير عملية  
حقيقية ومادية فى دراسة الحديث الحسن إذا روعى أشياء منها:-  
لا بد من دراسته مع مصطلح (وسط) و(صالح) و(لا بأس به)  
و(صدوق) والثلاثة الأخيرة تقع فى مرتبة واحدة هى مرتبة الاختبار  
أى أنه لا يحتج بحديثهم قبل اختبار مروياتهم، فالراوى الثقة الأصل  
فيه غالباً أنه يحتج به دون اختبار بشرط عدم مخالفة الأوثق منه  
حتى لا يصير حديثه شاذاً، أو زيادة ثقة يؤخذ فيها بالتفصيل.

لقد اتفق النقاد على أن الراوى الذى يطلق عليه ألفاظ من مثل  
(صدوق) و(لا بأس به) و(مأمون) و(خيار) و(ثقة إن شاء الله).  
يحسن حديثهم لذاته بشرط الاختبار<sup>(١)</sup>. أى أن هناك علاقة بين  
مصطلح حسن والمصطلحات السابقة بشرط توفر شروط القبول  
فى الجميع.

لقد ورد نص صريح عن الذهبى فى ترجمة (عتبة بن أبى  
حكيم) قال فيه: "قال النسائى ليس بالقوى. وقال مرة: ضعيف. قال  
أبو حاتم: صالح. وقال ابن معين. وقال مرة: ثقة، ولينه أحمد.  
وهو متوسط حسن الحديث"<sup>(٢)</sup>.

والحق أن هذا ليس حكماً عاماً، فكل من هو متوسط - لا يصح  
أن يحكم على حديثه بالحسن؛ لأنَّ هناك اختبار لضبط الراوى،  
وتخريجاً للمرويات، وعدم شذوذ، وعدم علة فينبغى حمل التحسين  
على مرويات بعينها أو على الأقل فيمن هم فى درجة عتبة.

(١) شفاء العليل ص ٢٨٢.

(٢) الميزان ٨٢/٣.

ويلاحظ أن الراوى (عتبة) مختلف فيه. إذن هناك علاقة بين التوسط والتحسين أما علاقة التوسط بالمصطلحات السابقة فالنصوص خير دليل عليها، قال الذهبي: "محمد بن قيس الأسدي.. مختلف فيه.. وثق وهو إلى الاحتجاج أقرب حديثه حسن" (١). أى أن الذهبي يحسن للراوى المختلف فيه بشرط أن يكون أقرب للاحتجاج منه إلى الضعف.

وجاء فى ترجمة (قيس بن طلق) أنه "ضعفه أحمد ويحيى فى إحدى الروايتين عنه. وفى رواية عثمان ابن سعيد، عنه: ثقة. ووثقة. العجلي وقال ابن أبى حاتم: سألت أبى وأبا زرعة عنه، فقالا: ليس ممن تقوم به حجة. قال ابن القطان: يقتضى أن يكون أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً" (٢).

إن الراوى (قيس) مختلف فيه لذلك لم يصل حديثه إلى الصحة بل هو بالحسن أجدر.

ومادام الراوى المختلف فيه يحسن له فى بعض الأحوال - بشروط - و"الصالح" و"الصدوق" و"لا بأس به" يحسن حديثهم - بشروط، إذن (وسط) الذى له علاقة بالمصطلحات الثلاثة الأخيرة له علاقة بمصطلح الحسن.

ومن النصوص التى تؤيد كون مصطلح (وسط) له علاقة بلفظ (صدوق) و"لا بأس به" - ما جاء فى ترجمة (عيسى بن جارية الأنصارى) أنه (قال أبو زرعة: لا بأس به" ثم حكم الذهبي على إحدى رواياته قائلاً: (إسناد وسط) (٣). وجاء فى ترجمة (إبراهيم بن على الرافعى أن ابن معين قال: "ليس به بأس" وقال ابن عدى: هو وسط (٤).

(١) السابق ١٦/٤.

(٢) الميزان ٣/٣٩٧.

(٣) الميزان ٣/٣١١.

(٤) مختصر الكامل لابن عدى: ص ١٢٨ ترجمة ٨٨.

ومن النصوص التى تدل على أن لفظ (وسط) له علاقة بلفظ (صدوق) - ما جاء فى ترجمة (محمد بن عجلان)، قال يعقوب بن شيبة: "صدوق وسط"<sup>(١)</sup>. وجاء فى ترجمة (إسماعيل بن مجالد) أن البخارى قال فيه: "هو صدوق". وقال أبو زرعة: وجاء فى ترجمة (سعيد بن يحيى بن مهدي الحميرى) أنه "وثقه أبو داود، وقال أبو بكر أبى شيبة: كان صدوقاً. وقال الدراقطنى: كان متوسط الحال ليس بالقوى"<sup>(٢)</sup>.

ومن النصوص التى تؤيد أن لفظ (وسط) له علاقة بلفظ (صالح)، وما جاء فى ترجمة (عبد الله بن محمد بن عمر بن على بن أبى طالب) - رضى الله عن الجميع -، قال ابن معين: وسط. قال غيره: صالح الحديث"<sup>(٣)</sup>. وجاء فى ترجمة (يزيد بن كيسان) أن يحيى القطان قال: "هو صالح وسط) ليس ممن يعتمد عليه"<sup>(٤)</sup>. ولا يخفى أن يحيى القطان من المتشددین. وجاء فى ترجمة (عبيد الله بن أبى زياد) أن يحيى القطان قال: كان وسطاً، لم يكن بذلك: وقال أحمد: صالح الحديث. وقال أبو داود: أحاديثه مناكير. وقال ابن عدى: لم أر له شيئاً منكراً"<sup>(٥)</sup> وجاء فى ترجمة (محمد بن زيد خنيس المكي) "أنه قال" أبو حاتم: شيخ صالح، كان يمتنع من الحديث. وقال ابن حبان، يجب أن يعتبر بحديثه إذا بين السماع. قلت- ألقائل الذهبى:- "هو وسط"<sup>(٦)</sup> وجاء فى ترجمة (محمد ابن مطرف، أبو غسان الليثى المدنى) أن أبا

(١) تهذيب التهذيب ٩/٣٤١ - ٣٤٢.

(٢) هدى السارى ص ٥٧٢..

(٣) الميزان ٢/٤٨٤.

(٤) مختصر الكامل ص ٨٣٦ ترجمة ٢١٨٠.

(٥) الميزان ٣/٨.

(٦) الميزان ٤/٦٨.

حاتم قال فيه: صالح. وقال أحمد وأبو حاتم - في رواية، والجوزجاني، ويعقوب السدوسي، وابن معين: ثقة. وقال ابن المديني: كان شيخاً وسطاً وصالحاً<sup>(١)</sup>.

مع ملاحظة مراعاة الإطلاقات والتقييدات في كل ترجمة فالراوى السابق مع أنه (متوسط) أى أنه من المفروض أن يحسن حديثه، إلا أن الذهبى الذى قال - أنفاً - يحسن للمتوسط، وضع علامة (صح) أمام ترجمة (محمد بن مطرف) ومعنى هذا أنه ثقة عنده وليس صدوقاً، ووضع علامة (ع) التى تعنى أن الراوى متفق على توثيقه روى له الستة - الشيخان وأصحاب السنن - مما يدل على أن الراوى (الوسط = الحسن) قد يصحح له الناقد بعض رواياته وربما وافق الثقات، وصار (لحديثه الحسن) شواهد ومتابعات، وربما ينتقى الناقد من مروياته التى ترتقى إلى درجة (صحيح). والعكس صحيح، ففي ترجمة (محمد بن عجلان) السابقة، هو صدوق، من المفترض أن يحسن حديثه لذاته - بشروط - إلا أن حجر الذى يأخذ بالتفصيل قال: إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبى هريرة؛ إذن نقد المرويات فيه جانب خاص، ومقيد ونسبى. على كل ناقد أن يراعيه، والعلماء ينظرون إلى العام ويقعدون عليه أما الخاص فيجب الانتباه له، أى أن قولى: إن هناك علاقة بين المصطلحات السابقة - قول يأخذ بالغالب والأعم. قال الذهبى فى ترجمة (إسماعيل بن زكريا الخلقاني): "صدوق شيعى قال أحمد: ما به بأس. وقال مرة: حديثه مقارب، وقال مرة: ضعيف"<sup>(٢)</sup>. ووضع

---

(١) السابق ٤٣/٤ وانظر أيضاً فى هذه العلاقات سؤالات محمد بن عثمان بن أبى شيبة لعلى بن المدينى، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. ص ٥٢، ٩٨، ١٣٦، ١٧٤، ١١١-١١٢، ١٤٧، ١٠١، ٧٦، ٧٧، ٤٨، تاريخ بغداد ٢٩٦/٣، ٢١٦.

(٢) الميزان ١/ ٢٢٨.

الذهبي أمامه علامة (ع) التي تدل على أنه محتج به، ومتفق على الاحتجاج به أى أن لفظ (صدوق) قد يصحح البعض مرويات من يقال فيه.

وقد لاحظت أن كلمة (وسط) عند المتقدمين وبخاصة المتشددون - تعنى أن الراوى ليس من أفضل الرواة عنه شيخه فهو من الثقات الذين يحسن حديثهم، حيث إن هناك من هو أثبت وأكثر ملازمة للشيخ منه أى أن الحكم يكون فى سياق المقارنة بغيره.

جاء فى ترجمة (سعيد بن جمهان الأسلمى) أنه (صدوق وسيط وقال أبو حاتم: لا يحتج به"<sup>(١)</sup>. إن أبا حاتم متشد فمن لا يحتج به قد يكون وسطاً أو صدوقاً عند غيره. وكذلك "مُحَلِّ بن مُحَرَّر الضبِّي": "صدوق قال يحيى القطان: وسط لم يكن بذاك. وقال أبو حاتم: لا يحتج به ووثقه أحمد وغيره"<sup>(٢)</sup>. إن يحيى وأبا حاتم متشدان بدليل توثيق غيرهما للراوى. وقال يحيى القطان فى (يزيد بن كيسان): "ليس ممن يعتمد عليهم، وهو وسط صالح"<sup>(٣)</sup>. وقال يحيى القطان فى عبيد الله بن أبى زياد: "كان وسطاً لم يكن بذاك"<sup>(٤)</sup>. وقال ابن المدينى: سألت يحيى (القطان) عنه (عبيد الله بن أبى زياد القداح) - السابق - فقال: كان وسطاً، لم يكن بذاك، ليس به بأس. وفى رواية: ثقة. وقال النسائى: ليس بالقوى. وقال ابن عدى: وقد حدث عنه الثقات ولم أر فى حديثه منكرًا"<sup>(٥)</sup>.

إن النص السابق فيه دليل على أن المتشدد إذا قال "فلان وسط" يكون درجته عند غيره "ثقة" أو "صدوقاً" على الأقل، بدليل أن

---

(١) الكاشف للإمام الذهبي ٣٥٧/١.

(٢) الميزان ٤٤٥/٣.

(٣) للضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢١٢/٣/٢ (٣٨٠١).

(٤) السابق ١٦٣/١/٢ (٢٢٣٩).

(٥) مختصر الكامل لابن عدى ص ٥٠٢ (١١٩).



النسائي والقطان متشددان، وبديل أن ابن معين المتشدد أيضاً قال: "لا بأس به" التي تعنى عنده أن الراوى ثقة، وعلى الأقل (صدوق) وقال أيضاً: (ثقة). وبديل تحديث الثقات عنه، وليس عنده منكر. إن المتشدد يقول (وسط) فى سياق المقارنة، يوضح ما فهمته من النص السابق والنصوص قبله - ما جاء فى ترجمة "عوف بن أبى جميلة" أن "أحمد وابن معين وثقاه، وقال النسائي: ثقة ثبت.. قلت - ابن حجر:- (احتج به الجماعة". وقال مسلم فى مقدمة صحيحة: "وإذا قارنت بين الأقران - مثلاً يفعل يحيى القطان - كابتون عون وأيوب مع عوف ابن أبى جميلة وأشعث الحمراني وهما صاحباً الحسن وابن سيرين كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما - كان البون بينهما وبين هذين بعيداً فى كمال الفضل وصحة النقل وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدقة وأمانة"<sup>(١)</sup>. إن المتشدد يقيس على درجة الكمال والمثالية لا الواقع العملى.

ويؤيد ما سبق - أن الحكم من القطان جاء فى سياق المقارنة- أنهم يقسمون تلاميذ الشيخ إلى طبقات، جاء فى ترجمة "محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله ابن عبد الله بن شهاب بن أخى الزهرى" أنه اتفق عليه الجماعة ووثقوه، ووضع ابن حجر علامة (ع) التى تدل على أنه متفق على توثيقه، وذكره محمد بن يحيى الذهلى فى الطبقة الثانية من أصحاب الزهرى مع محمد بن إسحق وفليح وقال: إن له ثلاثة أحاديث لا أصل لها.. وقال يحيى بن معين: هو أمثل من أبى أويّس وقال مرة: ليس بذلك القوى - يقصد درجة الكمال- ومرة: ضعيف. وقال أبو حاتم: ليس بقوى، يكتب حديثه"<sup>(٢)</sup>.

وجاء فى ترجمة (موسى بن عقبة المدنى) الذى روى له الستة واتفقوا على توثيقه أنه "وثقه الجمهور وقال ابن معين: كتاب

(١) هدى السارى ص ٦٠٦.

(٢) السابق ص ٦١٤.

موسى بن عقبة عن الزهرى من أصح الكتب، وقال مرة: فى روايته عن نافع شئ ليس هو فيه كمالك وعبيد الله بن عمر. قلت - ابن حجر-: فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره. إنه لين - فى حالات بعينها- إذا ما قورن بأقرانه كمالك وغيره فى نافع.

أى أن كلمة (وسط) قد ترد عند المتقدمين، وبخاصة المتشددون بمعنى (تقة) محتج به، وأقل درجة لها أن تكون مساوية لكلمة (صدوق) التى يحسن لصاحبها بشروط. وقد ترد كلمة وسط بمعنى أنه حسن الحديث لكن لغيره فى المنطقة (ب جـ).

| ثقة     | صدوق      | ضعيف:                  |
|---------|-----------|------------------------|
|         |           | جـ                     |
| محتج به | أ محتج به | ب ضعيف يصلح فى الشواهد |
|         |           | جـ ضعيف متروك          |

جاء فى ترجمة (أحمد بن الفرج بن سليمان أو عتبة الكندى) أن ابن عدى قال فيه: "وسط، ليس ممن يحتج بحديثه، أو يتدين به، إى أنه يكتب حديثه<sup>(١)</sup>. (أى فى الشواهد والمتابعات).

وهناك راوٍ (وسط) لا مثل السابق يساويه فى أنه تقبل رواياته فى الشواهد والمتابعات - فى بعض الأحيان- لكن بعض رواياته لا يتابع عليها: جاء فى ترجمة (إبراهيم بن خثيم بن عراك) أن ابن عدى قال فيه: وكان لا يكتب حديثه. قال النسائى: متروك. وقال السعدى: غير مقنع، واختلط بأخذه. وقال: كف عن حديثه تسلم. وقال ابن عدى: وهو متوسط فى الضعفاء، وأحاديثه منها ما يتابع عليه، ومنها ما يتابع عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) مختصر الكامل جـ ١ ص ١٩ (ترجمة ٢٩).

(٢) السابق ص ١٢٤ - ١٢٥ (ترجمة ٧٤).

مع ملاحظة أن ابن عدى معتدل، هادئ في أحكامه، عاش في القرن الرابع، الفترة التي استقرت فيها مصطلحات الحديث بدرجة كبيرة واستقرت أحكامهم على الرجال<sup>(\*)</sup>. إن أهمية هذه المنطقة ترجع إلى أن لها تأثيراً كبيراً في الأحكام الفقهية؛ قال ابن حزم تعليقاً على بعض الأدلة الفقهية: "وهذه رسالة لم يروها إلا بعد الملك بن الوليد ابن معدان عن أبيه وهو ساقط بلا خلاف"<sup>(١)</sup>.

وعلق الشيخ شاکر قائلاً: "في الميزان عبد الملك بن الوليد بن معدان عن عاصم بن أبي النجود قال يحيى ابن معين: صالح. وقال أبو حاتم: ضعيف" ثم قال: "أما عبد الملك فقد اختلف في شأنه كما ترى وانفرد ابن حزم بتضعيفه إلى النهاية - أى مطلقاً - وإنما هو متوسط" أ.هـ - (٢).

ولا يخفى هنا مدى ارتباط المختلف فيه، بصالح، بوسط، وفي هذه الحالة تحسن روايته لذاتها بشرط عدم المخالفة وعدم الشذوذ وعدم العلة وأن يكون ضعفه من جهة الضبط لا العدالة. وبهذه الأوصاف قد يصحح الناقد مروياته لغيرها إذا كان لها شواهد ومتابعات.

إن كلمة وسط تعنى عند المتشدد أنه صدوق التي تساوى ثقة عند غيره المعتدل، وقد تعنى أنه صدوق يحسن حديثه لذاته، وقد تعنى أنه ضعيف يقبل في الشواهد المتابعات، وقد تعنى أن بعض مروياته تقبل في الشواهد وبعضها الآخر يرد.

(\*) ت ٣٦٥ هـ.

(١) المحلى لابن حزم بتحقيق العلامة أحمد شاکر رحمة الله ص ٥٩، طبعة المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

(٢) هامش السابق وللمزيد من الشواهد على كلمة وسط انظر الميزان ٣٠٨/١، ٣٦٨، ١٩٩/٤، مختصر الكامل ص ٤١٧ ترجمة ٤٢٣، ص ٦٨٠، ترجمة ٧٠١، ص ٢٥٥ ترجمة ٣٠٩، الميزان ٣٠٨/١.

وبناءً على ما سبق يحق لى القول: إن صاحب شفاء العليل - الشيخ الفاضل<sup>(١)</sup> مصطفى إسماعيل - جانب الصواب عندما وضع لفظ (فلان متوسط الحال) فى المرتبة الرابعة التى جعلها لـ (الشواهد والمتابعات)، وكذلك (شيخ وسط) وضعها فى نفس المرتبة، وعلى فرض أنها فى بعض دلالتها تصلح فى هذه المرتبة، لماذا لم تجعلها فى الفصول الخاصة بالألفاظ التى يتجاذبها أكثر من مرتبة؟!.

ويحق لى القول بناءً على الترجمة القادمة لـ (محمد بن عجلان) "وهو إمام مشهور ومع كونه متوسطاً فى الحفظ... وثقة أحمد وابن معين، وابن عيينة، وأبو حاتم... وقال الحاكم: أخرج له مسلم فى كتابه (١٣) ثلاثة عشر حديثاً كلها فى الشواهد"<sup>(٢)</sup> - يحق لى أن أقول: إن (محمد بن عجلان) مع أنه موثق من علماء جهابذة إلا أن مسلماً أخرج له فى الشواهد لا فى الأصول، مما يجعلنى أميل إلى منهج المتقدمين فى التشدد - وأعوذ بالله من التشدد المذموم - أقصد الاحتياط الشديد فى قبول المرويات، إذا كان تلامذة الشيخ يقسمون إلى طبقات الأولى منها هى الأكثر عدالة وضبطاً وملازمة للشيخ، لماذا لا يكتفى بمرويات هذه الطبقة فى كل شيخ عما عداها، ورد ما خالفها، إذا كان هذا منهج البخارى ومسلم وهما عمليان مارسا نقد الرجال ونقد المرويات ولهم جهود تنظيرية وتطبيقية، وهم إلى الواقع العملى أقرب منه إلى عالم المثل والكمال، ليس ليحيى بن معين ويحيى القطان وابن المدينى كتب فى الصحيح مثل الشيخين، لماذا التمسك بخيوط وأحبال واهية ويقال: إن رواية الضعيف تقوى رواية الثقة، ونفيد فى الشواهد

(١) انظر شفاء العليل ص ١٣٩.

(٢) تعلمت منه الكثير.

(٣) للميزان ٦٤٤/٣ - ٦٤٥.

والمتابعات، وتزيد في تقوية الطرق، الحق أنها تفيد بشرط أن يصح في الباب مرويات، وأن يشتغل بالصحيح أولاً ثم ينظر لغيره، لكن لم نجمع المرويات الصحيحة ولم نتخذ للأسف إلى الآن - الطريق الصحيح لموسوعة شاملة تجمع صحيح المرويات، والحمد لله ثبت لدى بما لا يدع مجالاً للشك أن الحديث الصحيح - في باب الترغيب والترهيب - فيه غنية عن الأحاديث الحسنة لذاتها، ناهيك عن الضعيف ومن قبله الحسن لغيره، يبنى الفقه على الصحيح من المرويات، لا نبني القواعد على الروايات الضعيفة ثم نلتمس الأعذار والتأويلات لها من قواعد نظرية هشة وواهية من علم الحديث.. الأولى أن نصح ونغربل لنقف على أرض صلبة من مادة خام صحيحة.. ثم نستنبط منها النظريات.. طبقها... فأسس علم الاجتماع على مرويات التاريخ الصحيحة.. ناهيك يا أصحاب الحديث عن علم اجتماع قائم على (القصص القرآني) ثم (الصحيح من السيرة النبوية، والأحاديث... لماذا يقسم الشيخان المرويات إلى ثلاثة أقسام (صحيح وحسن وضعيف) ووازي هذا تقسيم الرجال إلى ثقة وصدوق وضعيف ثم نأتى نحن المتأخرين ونقول الصحيح ينقسم إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره، ثم الحسن ينقسم إلى لذاته ولغيره، والضعيف أنواع.. إن السابقين كانوا يطلقون الصحة على كل ما هو مقبول وكان الحسن يدخل في الصحيح لست ضد الدراسة والتحليل والتفريع والتنويع والتعمق في البحث لكنني ضد الإسراف غير المفيد.. هل جمعنا مرويات يحيى القطان الصحيحة؟ وهل جمعنا مرويات ابن المديني - أستاذ البخاري -؟ هل أكملنا جهود أحمد شاكر في تقييمه لمرويات المسند، ومرويات تفسير الطبري؟.. إن في الصحيح غنية عما يشغل به غير المنصفين من مرويات، إنهم يدعون.. ألم يقل ابن كثير - في مقدمة الجزء الثالث من تفسيره، تفسير سورة الإسراء

ما معناه: لقد كادت الرواية تتواتر، بل بالفعل تواترت على أن الذبيح إسحاق وردها، ألم يقل المحدثون بقبول زيادة الثقة بشروط مُفَصِّلِينَ دون إطلاق، ألم يخصصوا علمًا - فرعًا من علم الحديث - يختص بنقد مرويات الثقات هو (العلل)، ألم يقولوا: ليس كل ما صح سندًا صح متنا.

إن نص مسلم القادم خير رادع لمن يجمعون المرويات ثم يقولون: هي حسنة لغيرها والضعيف يقوى الضعيف!!! نعم فأت الشيخين أحاديث صحيحة ليست عندهما، لكن الفيصل في قبول المرويات وردها هو الاحتكام إلى التخريج وتطبيق قواعد علم الحديث. وقبل إيراد نص مسلم سوف أورد نصًا لابن حجر قاله في سياق الحديث عن زيادة الثقة التي تشمل عنده زيادة الراوى المقبول عمومًا (الصحيح والحسن)، قال: "وزيادة راويهما، أى الصحيح والحسن، مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة، لأن الزيادة: إما أن تكون لا تنافى بينها وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقًا، لأنها فى حكم الحديث المستقل الذى ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره. وإما أن تكون منافية. بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى فهذه التى يقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيقبل الرجح ويرد المرجوح"<sup>(١)</sup>. ثم نحى ابن حجر باللائمة على الذين يقبلون زيادة الثقة بإطلاق وشدد النكير عليهم فقال: "والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين: كعبد الرحمن بن مهدى، ويحيى القطان، أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى، البخارى، وأبى زرعة، وأبى حاتم، والنسائى، والدراقطنى - وغيرهم - اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول زيادة الثقة"<sup>(٢)</sup>.

(١) التكت على نزهة النظر ص ٩٥-٩٦.

(٢) السابق ص ٩٦.

وإذا كانوا يأخذون بالتفصيل في زيادة الثقة فماذا نفعل بالله عليكم أيها المحدثون في رواية غيرهم؟!

إنهم يقبلون تفرد الصدوق بشروط: ألا يخالف الأوثق، وأن يكون عنده ما ليس عند غيره، للاحتياط فقط(\*) . إذا تفرد الثقة وجاء له ما يوافقه من رواية صدوق، فيها ونهمت، وإذا تفرد الصدوق ولم يخالف فيها ونعمت أيضاً، وما عدا ذلك لا يقبل هذا هو الأصل - عندي - وكما فهمته من صنيع المحدثين، وتحسين المروى الضعيف لغيره جاء نتيجة تأويل للقواعد والنصوص التي دونت أو كان الأولى ألا تدون؛ لأن صاحبها لم يطبق قواعد المحدثين في النقد، ولو سار عليها لما دونها. نعم الرواية قد تكون صحيحة؛ لأن العمل عليها، مع أنها - في بعض الأحيان - قد تكون جاءت بسند ضعيف ففي هذه الحالة يكون الاحتكام إلى الواقع لا الرواية<sup>(١)</sup>. ثم إن هذا اجتهد من صاحب هذا الصنيع، لماذا لا يقيس المسلمون على (قرآن) أو سنة صحيحة أو حسنة بشروط. لماذا اللجوء إلى نص ضعيف أيها المسلمون!؟.

جاء في كتب الداراية في (مبحث الحسن)، قال ابن صلاح - كما عند ابن كثير - : "فتفتح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان: أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ، ولا هو متهم بالكذب، ويكون متن الحديث قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر، فيخرج بذلك عن كونه شاذاً أو منكراً. ثم قال - أي ابن الصلاح - وكلام الترمذى على هذا القسم يتنزل" - يقصد مصطلح حسن صحيح عند الترمذى.

---

(\*) إن المحدثين يخرجون للصدوق الذي يحسن حديثه لهذا الأمر، إن ما شارك فيه الثقة أمر لا يدعو إلى لشك لأتبعهما اجتماعاً على شيء واحد، إن الذي يحير فعلاً هو: إذا لم يُخْرَج له، قد يكون عنده ما ليس عند غيره وهنا نفوت على أنفسنا رواية مقبولة!!.

(١) انظر مبحث "عمل أهل المدينة" في كتب أصول الفقه وبخاصة الإمام مالك.

قلت - ابن كثير:- "لا يمكن تنزيله لما ذكرناه عنه. والله أعلم.  
 قال: القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق  
 والأمانة، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والإيقان، ولا  
 يعد ما ينفرد به منكرًا، ولا يكون المتن شاذًا ولا معلاً... قال الشيخ  
 أبو عمرو: لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة كحديث  
 "الأنان من الرأس": أن يكون حسنًا، لأن الضعيف يتفاوت فمنه ما  
 لا يزول بالمتابعات، يعنى لا يؤثر كونه تابعًا أو متبوعًا. كرواية  
 الكذابين والمتروكين، منه ضعيف يزول بالمتابعة، كما إذا كان  
 راويه سئ الحفظ، أو روى الحديث مرسلًا، فإن المتابعة تنفع  
 حينئذ<sup>(١)</sup>. أى أنه يرى عدم إطلاق قاعدة: "تحسين المروى إذا جاء  
 من طرق ضعيفة".. ويرى أنه لابد من عدم الشذوذ والجلة.

أعود لما قاله الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه بخصوص طبقات  
 الرواة وتصنيفهم من حيث العدالة والضبط والملازمة لهم، حيث  
 قسم الرواة إلى ثلاثة أقسام، قال الإمام مسلم: "فأما القسم الأول فإننا  
 نتوخى أن نقدم الأخبار التى هى أسلم من العيوب من غيرها وأنقى  
 من أن يكون ناقلوها أهل استقامة فى الحديث وإتقان لما نقلوا، لم  
 يوجد فى روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش.. فإذا نحن  
 نقصينا أخبار هذا الصنف من الناس اتبعناها أخبارًا يقع فى  
 أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف  
 المقدم قبلها، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر  
 والصدق وتعاطى العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبى  
 زياد وليث ابن أبى سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال  
 الأخبار"<sup>(٢)</sup>. هذان قسمان الأول للاحتجاج والثانى للاختبار يؤيد

(١) اختصار علوم الحديث ص ٣٣.

(٢) مقدمة صحيح مسلم، وانظر أيضًا ص ٢٤٥ من رسالة الماجستير للدكتور رفعت  
 فوزى، وعنوانها ابن أبى حاتم وأثره فى علوم الحديث، مخطوطة بدار العلوم.



هذا ما جاء عند ابن أبي حاتم الذي قال: "وجدت الألفاظ في الجرح والعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد إنه ثقة أو متقن ثبت، فهو ممن يحتج بحديثه. وإذا قيل له إنه صدوق، أو محله الصدق أو لا بأس به ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المنزلة الثانية"<sup>(١)</sup>. إن ابن أبي حاتم - وهو تلميذ مسلم - يرى أن الصدوق لا يحتج به قبل النظر في مروياته للاختبار. أى أن مسلماً وابن أبي حاتم يريان أن هناك مرتبة للاحتجاج ومرتبة للاختبار يحتج بأهلها بشروط، لكن مسلماً يرى أنهم في مرتبة الشواهد لا في الأصول، وليس بعد هذا دقة أو احتياط إنه يجعل رواية للصدوق في الشواهد والمتابعات. ثم جاء من بعده من المتأخرين من قال: إن الضعيف يحسن لغيره إذا كانت له شواهد ومتابعات بإطلاق دون تفصيل.

ويؤيد ابن أبي حاتم ومسلماً صنيع الإمام على بن المديني - شيخ البخاري - الذي جعل الرواة في ثلاثة مراتب: الأولى: مرتبة الاحتجاج وهي مرتبة الثقات الذين يحتج بحديثهم ويعمل بروايتهم، وجعل فيها (لا بأس به) و(صدوق). و(من خيار الناس). ثم مرتبة الاعتبار وجعل في أولها "صالح". ثم مرتبة الترك<sup>(٢)</sup>. وهو هنا يتفق معهم في التقسيم الثنائي الذي يرى أن الحديث إما صحيح ويدخل فيه الحسن أو ضعيف. لذلك فأنا مع القائلين بأن رواية الصدوق لا بد أن تختبر، لا لدراستها والحكم عليها، بل خشية أن يكون عنده ما ليس عند غيره فنفت على الشريعة نصاً ثبت موافقته لقواعد القبول، ولا يتم هذا بمقارنة روايته بروايات غيره داخل الباب، فيتضح انفراده ومخالفته وموافقته، فإذا لم يشذ ولم تكن روايته معلة صارت مقبولة.

(١) الجرح والتعديل ٢/٣٧.

(٢) الإمام على بن المديني ومنهجه في نقد الرجال لإكرام الله إمداد الحق ص ٦٠٤.

ثم يأتي في نقطة أخرى، هي المرتبة الخامسة من مراتب التعديل، الذين يقبلون في الشواهد والمتابعات، قولهم: "مقارب الحديث"<sup>(١)</sup>. وقولهم (فلان ليس ببعيد من الصواب). وهذا أقل من قولهم: (مقارب)؛ لأن نفي البعد لا يلزم منه ثبوت القرب، وقد قال للكنوى في كتابه "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"<sup>(٢)</sup>: "من أدنى مراتب التعديل وما أشعر بالقرب من الترجيح قولهم: "ليس ببعيد من الصواب"<sup>(٣)</sup>.

ويأتي بعد مراتب التعجيل المرتبة الأولى من مراتب الجرح وفيها قولهم "للضعف ما هو"<sup>(٤)</sup> أى قريب من الضعف. وقولهم: "إلى اللين ما هو"<sup>(٥)</sup>. وقولهم: "فلان لم يبلغ درجة الصحيح"، إن قصدوا بذلك أن حديثه لا يبلغ درجة أن يقال فيه (صحيح) فيحتمل أن يكون حسناً، وإن قصدوا أن حديثه لم يبلغ درجة الصحيح - والصحيح هو ما قابل الضعيف - فمحلّه هنا. وقد صرح الذهبي غير مرة أن الحديث الحسن من جملة الحديث الصحيح، وأن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وضعيف، فينظر إلى قائل ذلك هل هو ممن يرى التفرقة بين الصحيح، والحسن في الاصطلاح عند قوله: (صحيح) أن أنه لا يرى ذلك ولكل حكمة<sup>(٦)</sup>.

ويلى النقطة السابقة نقطة هي في آخر الشواهد والمتابعات وعى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، وفيها نجد ألفاظاً مثل (إلى

(١) شفاء العليل ص ١٤٦.

(٢) عن السابق ص ١٤٩.

(٣) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوى بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ص ٧٧ وقارن بشفاء العليل ص ١٤٩.

(٤) شفاء العليل ص ١٥١.

(٥) السابق ص ١٥٣.

(٦) السابق ص ١٥٦ والموقظة للذهبي ص ٢٦-٣٣.

الضعف ما هو)، أى هو أقرب إلى الضعف منه إلى السقوط<sup>(١)</sup>.  
وقولهم: "ما أقربيه أن يترك يترك" وهذا اللفظ معناه، أنه لم يترك  
بعد، وإن كان أبو حاتم قاله فى جنادة بن سلم العامرى ثم زاد: "عمد  
إلى أحاديث موسى بن عقبة فحدث بها عن عبيد الله بن عمر". وفى  
الجرح والتعديل لابن أبى حاتم: ضعيف الحديث ما أقربيه من أن  
يترك حديثه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم فى  
بكر بن خنيس: "لم يتبين لى طرحه أو لا يبلغ به الترك"<sup>(٢)</sup>.

### القرب من الضعف والخط المتخيل:

يقول ابن عدى - بصفة خاصة - "قلان إلى الضعف أقرب"  
غالبًا فيمن هو شديد الغفلة ويلقن كما فى (سويد بن سعيد  
الحدثانى)، وفيمن هو قليل الحديث، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه  
كما فى سهل مولى المغيرة ابن أبى الغيث بن عبد الرحمن، ودهثم  
بن قران اليمانى العكلى<sup>(٣)</sup>. والأصل فيمن يقول هذا اللفظ فيه  
الضعف الشديد حتى تظهر قرينة تدل على أن الراوى يصلح فى  
الشواهد والمتابعات<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عدى فى ترجمة (السرى بن إسماعيل): "وهو إلى  
الضعف أقرب"<sup>(٥)</sup>.

(١) شفاء العليل ص ١٧١.

(٢) الميزان ٤٢٤/١، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٥١٦/٢، ٣٨٤/٢ وقارن

بشفاء العليل ص ١٧١.

(٣) ص ٣٢٦ من مختصر الكامل ترجمة (٦٤٣).

(٤) شفاء العليل ص ٣٢٠ - ٣٢١.

(٥) مختصر الكامل ص ٤٠٦، ٤٠٧، ص ٣٩٩ ترجمة (٨٤٨)، ص ٣٩٨ (٨٤٦)،

ص ٤٩٣ (٨٦٢)، ص ٤١٨ (٨٩٩)، ص ٤٢٣ (٩٠٨)، ص ٣٦٣ (٧٤٣)، ص

٣٢٦ (٦٤٣)، ص ١٦٥ (٢٠٣)، ص ١٧٠ (٢١٨)، ص ٨٢٩ (٢١٥٧)، ص

١٩١ (٢٧٦)، ص ٤٠٠ (٨٥١)، ص ٤٨١ (١٠٩١)، ص ١٠٤ (١٨)، ص ١٥٠.

- ١٥١، ص ٣٩٣ (٨٢٩)، ص ٥١٢ (١١٨٩)، ص ٤٢٩ (٩٢٦)، ص ٢٧٤

ولشيوخ هذا المصطلح واختصاص ابن عدى به نقله عنه الذهبي<sup>(١)</sup>. وابن الجوزي<sup>(٢)</sup>. في التراجم المشار إلى أرقامها في الهامش.

ونجد قولهم: "فلان في حد من لو وضع له حديث لم يميز أو لم يفهم"، وهذا اللفظ بمفرده يدل على أنه ليس بمتقن ولا بحاذق، فلو وضع له الكذابون حديثاً أو لقنوه لم يميز، ولا يلزم من هذا أن يكون متروك الحديث إلا إذا كثّر هذا منه وفحش خطؤه، وقد قال هذا اللفظ أبو حاتم في سليمان بن عبد الرحمن بن بنت شرحبيل، وقد يكون الرجل مع هذا مستقيم الحديث كما قاله أبو حاتم في سليمان<sup>(٣)</sup>.

وإذا كانت النقاط السابقة - المرتبة الرابعة من مراتب التعديل حتى الثالثة من الجرح - كانت تشتمل على الضعيف بأنواعه، فإن النقطة التالية وهي الرابعة من الجرح تشمل الضعيف جداً<sup>(٤)</sup> والمنكر جداً<sup>(٥)</sup> واللين جداً<sup>(٦)</sup> ومظلم الحديث جداً<sup>(٧)</sup>. وقولهم: "فلان لا يتابعه إلا من هو مثله أو قريب منه"<sup>(٨)</sup>. وكذلك "ضعيف ضعيف"<sup>(٩)</sup>.

---

(٤٧٨)، ص ٢٧٥ - ٢٧٦، ص ٢٨٣ (٥١١)، ص ٢٩٤ - ٢٩٥، ص ٢٦٩

(٤٥٢)، ص ٢٦١ - ٢٦٤، ص ٢٦٤ (٤٤٦)، ص ٢٣٠ (٣٦٢)، ص ٢١٣ -

٢١٦، ص ٢١١ - ٢١٢، ٢٠٦ (٣١١)، ١٨٧ (٢٦٢)، ٧٣٢ (٧٣٣)، ص ٧٢٩.

(١) الميزان ٤٦٩/٢، ٣٨٥/١، ٢٧٣/١، ٢٩٨/١، لسان الميزان ٩١/٢، الميزان

٢٩٢/٢، ٣١١، ٣١٣، ٢٤١، ٢٤٩.

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٤٠/١ (٥١١)، ٢٢٣/١ (٩٤٠)،

٧/١ (١٥٥٧).

(٣) تذكرة الحفاظ ٤٣٨/٢، والجرح والتعديل ١٢٩/٤ وشفاء العليل ص ١٨٤.

(٤) شفاء العليل ص ١٨٨.

(٥) السابق ١٩٣.

(٦) السابق ص ١٩١.

(٧) السابق ص ١٩٧.

(٨) السابق ١٩٨.

(٩) تهذيب التهذيب ٤٦/١٢.

وقولهم فلان (مباعد الحديث) وهو عكس قولهم "مقارب الحديث". إن الثاني معناه أن الراوى يقرب منه حديث الثقات أو يقرب حديثه من حديث الثقات، والأول عكسه أى أنه بعيد عن حديث الثقات، فإن قيل: (مباعد الحديث جدًا) أو (ليس بينه وبين حديث الثقات قرب البتة)، فهو جرح شديد وأحسن أحواله أن يكون مردود الرواية<sup>(١)</sup>.

ونحو اللفظ السابق قولهم: "ليس بالقوى ولا بالقريب" فقد يطلق ذلك على المتهمين، فقد قال السعدى فى سيف وعمار ابنى أخت الثورى: ليسا بالقويين فى الحديث ولا قريبين". والكلام فى سيف شديد الجرح فقد قال يحيى: "كان شيخا ها هنا كذابا خبيثا" وقال مرة: ليس بثقة<sup>(٢)</sup>.

ثم نجى نقطة الترك وفى مقدمتها المرتبة الخامسة من مراتب الجرح وفيها "فلان لا نقر به". أى هو متروك؛ قاله ابن المبارك فى محمد العرزمى كما فى التاريخ الكبير للبخارى فى ترجمة حجاج بن أرطاة الكوفى النخعى وكما فى الضعفاء الصغير<sup>(٣)</sup>.

### الخط البيانى الرأسى المتخيل:

لحافظ ابن حجر تقسيمان أحدهما أفقى وافق فيه الذهبى كان يذكر فيه اللفظ ثم الذى يليه ثم الأقل وهكذا<sup>(٤)</sup>. وله تقسيم آخر - أحسبه رأسيًا - جاء فى تقريب التهذيب له جعلها اثنتى عشرة مرتبة:

(١) شفاء العليل ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٢) شفاء العليل ص ٢٠٦ والكلام فى الكامل لابن عدى: ١٢٦٧/٣.

(٣) شفاء العليل ص ٢٣٢ والنص فى التاريخ الكبير ٣٧٨/٢، للضعفاء الصغير ص ٦٧.

(٤) نزعة النظر بشرح نخبة الفكر فى مصطلح حديث أهل الأثر علق عليه أبو

عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهمى ص ٨٧ - ٨٨، مكتبة التراث الإسلامى،

مصر، دت.

الأولى: الصحابة. الثانية: من أكد مدحه بأفعل، كأوثق الناس، أو بتكرار الصفة لفظاً، كثقة ثقة، أو معنى، كثقة حافظ. الثالثة: من أفرد بصفة كثقة، أو متقن أو ثبت ... ثم ذكر حكم كل مرتبة<sup>(١)</sup>.

ومن الألفاظ التي وضعت على هذا الخط الرأسي قولهم: "فلان فوق الثقة جبل" قاله الدارقطني في الحسن بن العزيز الجروي<sup>(٢)</sup>.

وقولهم: "لو كتب فلان عن مالك مثلاً لأثبتته في الطبقة الأولى من أصحابه؛ قال النسائي في محمد بن ربح بن المهاجر التجيبي، وقد قال فيه النسائي أيضاً: "ما أخطأ في حديث واحد"<sup>(٣)</sup>.

مع مراعاة أن جعلهم الراوى في الطبقة الأولى من أصحاب أحد الأئمة هو بالنظر إلى الضبط والإتقان لا كبر السن، يدل على هذا أن محمد بن يحيى جعل محمد بن عبد الله المعروف بابن أخي الزهري في الطبقة الثانية من أصحاب الزهري مع أسامة بن زيد ومحمد بن إسحاق وابن أبي أويس وفليح، قال: وهؤلاء في حال الضعف والاضطراب، وقال: إذا اختلف أصحاب الطبقة الثانية كان المفزع إلى أصحاب الطبقة الأولى. ونحو هذا قولهم: "فلان من الطبقة العليا"<sup>(٤)</sup>.

وقولهم: "فلان ثقة وفوق الثقة بدرجة؛ قاله الدارقطني في إدريس ابن عبد الكريم الحداد ونحوه قولهم: "فلان فوق الثقة أو لو قيل لأحد فوق الثقة لقال: ثقة وزيادة"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) مقمة تقريب التهذيب بتحقيق الدكتور عبد الوهاب عبد اللطيف، ط٢، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢/٢٩٢.

(٣) السابق ١٦٥/٩.

(٤) شفاء العليل ص ٣٩ - ٤٠ والنص في تهذيب التهذيب.

(٥) شفاء العليل ص ٤٦.

وقولهم: "ليس تضم فلاناً إلى أحد إلا وجدته فوقه"؛ قاله أحمد في معمر بن راشد<sup>(١)</sup>. وقولهم: "فلان لا يكلمه أحد إلا علاه في كل فن"؛ قاله أحمد بن سيار المروزي في محمد بن أبي يعقوب البلخي اللؤلؤي<sup>(٢)</sup>.

وقولهم: "فلان ما فوقه أحد في الثقة"؛ قاله الذهبي في عфан بن مسلم الصغار<sup>(٣)</sup>. وقولهم: "فلان مرتفع" كما في ترجمة مقاتل بن حيان النبطي<sup>(٤)</sup>.

وقولهم: "فلان عالي الإسناد"، وهو من ألفاظ المدح للراوى، ولا يلزم منه كون الراوى ثبتاً في الرواية، أى أنه مصطلح وصفى لا قيمي، ومعناه أن الراوى بكر في الطلب فلقى مشايخ لم يدركهم غيره، أو أنه طال عمره فكان إسناده عاليًا، ويعبرون عن ذلك بقولهم: "فلان ألحق بالأحفاد بالأجداد" أو "ألحق الأسباط بالأجداد"، لكن هذا اللفظ استعملوه على سبيل الذم في موضع آخر، كما جاء في (جامع التحصيل) للحافظ العلاني: "أبو سعيد البقال سعيد بن المرزبان متكلم فيه، قال ابن المبارك قلت لشريك ابن عبد الله النخعي: تعرف أبا سعيد البقال؟ قال: إني والله أعرفه عالي الإسناد أنا حديثه، عن عبد الكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم، عن عبد الله بن معقل، عن ابن مسعود حديث (النوم توبة) فتركني وترك عبد الكريم وزيادًا وروى عن عبد الله ابن معقل... الحديث"<sup>(٥)</sup>.

والظاهر أن هذا ليس بكذب، بل عده غير واحد تدليسًا كما ذكره العلاني، وقال أبو زرعة: لين الحديث هو مدلس، قيل له: هو

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٢٦٤.

(٢) السابق ص/٤٢٦.

(٣) سير النبلاء ١٠/٢٥٠.

(٤) تهذيب التهذيب ١-٢٧٨.

(٥) جامع للتحصيّل ص ١٢٩.

صدوق؟ قال: نعم هو لا يكذب". وقد يعبرون بقولهم: "فلان أخرج أحاديث مما قرب سنده" على العلو، ويحتمل أن سبب العلو هنا هو الاجتهاد في الطلب أو التذكير فيه أو التدليس أو الغفلة، كما جاء في (الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ترجمة عبد الوهاب بن بزغش بن عبدالله قال ابن نقطة: هو ثقة لكنه أخرج أحاديث مما قرب سنده، ولا يعرف الرجال فرميا أسقط من الإسناد رجالان أو أكثر، وهو لا يدري<sup>(١)</sup>).

وإذا علم هذا، ينبغي أن نعلم أن ابن حبان ذكر في كتابه "المجروحين" أبا سعيد البقال، وذكر أن ابن المبارك سئل عنه فقال: (كان قريب الإسناد) فقال ابن حبان: يريد بقوله (كان قريب الإسناد) أي أنا كتبنا عنه لقرب إسناده، ولولا ذلك لم نكتب عنه شيئاً، والظاهر من قول ابن المبارك هو الذم، كما سبق من قول شريك له<sup>(٢)</sup>.

### المحدثون ووزن الرجال ومروياتهم:

ومثلما تخيل المحدثون خطأ بيانياً تقع عليه نقاط الوثاقة والاحتجاج والصدق والاختبار والضعف والشواهد والمتابعات؛ كذلك تخيلوا ميزانا يزنون به الرجال ومروياتهم، محاولين بهذا الوصول إلى نتائج دقيقة في الحكم على الرجال، جاء في ترجمة ابن أبي ليلى أنه (الإمام العلم ... أفقه أهل الدنيا ..... كان فقيهاً صدوقاً صاحب سنة جازز الحديث ... قارئاً عالماً بالقرآن قرأ عليه حمزة ... ليس هو بأقوى ما يكون ... مضطرب الحديث. قلت - ابن عدى -: حديثه في وزن الحسن ولا يرتقى إلى الصحة لأنه ليس بالمتقن عندهم"<sup>(٣)</sup>. إن كلمة (صدوق) هي التي أنزلته من صحيح إلى حسن.

(١) شفاء العليل ص ٣٢٨.

(٢) السابق نفسه ونص ابن حبان في المجروحين ٣١٨/١.

(٣) مختصر الكامل لابن عدى ص ١٧١ (١٦٥).



أما (إسماعيل بن أبي خالد) فهو تابعي، سمع من خمسة من أصحاب النبي ﷺ: عبد الله بن أبي أوفى، وأنس بن مالك، وعمر بن حريث، وأبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي، وقيس بن عاذ. وهو ثبت في الحديث، رجل صالح، ثقة. متفق على توثيقه. روى عنه سفيان الثوري، وكان دقيق العلم. حسن الرأي، جيد الرواية. ومن هنا لقب بالميزان<sup>(١)</sup>.

وأطلقوا على شعبة إمام الجرح والتعديل وصف (قبان المحدثين)؛ لأنه يزنهم ويقدرهم ويصدر أحكامه عليهم ويحدد مرتبتهم ودرجاتهم. قال عبد الله بن إدريس: كان شعبة قبان المحدثين، لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما لزمت غيره<sup>(٢)</sup>.

ودرس المعاصرون - الشيخ مصطفى إسماعيل - لفظ (فلان ليس في وزن من يشتغل بخطئه) وجعلها في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، التي جعلها للرواة الذين ترد روايتهم. فالراوى إن كان عدلاً ضابطاً وروى حديثاً خولف فيه فالأئمة لا يتعجلون فى إطلاق الوهم عليه إلا بعد بحث ومقارنة لحديثه وحديث مشايخه عن طريق تلامذة آخرين أو حديث تلامذته عن شيوخ آخرين؛ ليعرف سبب الوهم والمخالفة هل منه أو ممن فوق أو ممن دونه. أما الراوى المخلط فلا يشتغل بخطئه ولا يبحث فى حديثه؛ لأن أمره فى التخليط ظاهر فمثل هذا لا يشتغل بخطئه ولا بصوابه<sup>(٣)</sup>.

وقال الحسن بن أبى معشر فى يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير: لا يسوى نواة فى الحديث<sup>(٤)</sup>.

(١) تاريخ ابن معين ٣٢/٢، التاريخ الكبير ٣٥١/١/١، التهذيب ٢٩١/١ - ١٩٢ من دراسات فى الحديث النبوى للدكتور عباس عجلان، ط١ دار المعارف.

(٢) ص ٦٧ من مختصر الكامل لابن عدى. وشفاء العليل ص ٣٤ وجعلها المؤلف - للشيخ مصطفى إسماعيل - فى المرتبة الأولى من مراتب التعديل الذين يحتج بحديثهم. ولضيف أنهم ليسوا محتجاً بهم فقط؛ بل يقبل قولهم فى الجرح والتعديل أيضاً.

(٣) شفاء العليل ص ١٩٦.

(٤) مختصر الكامل ص ٨٢٧ (٢١٥٢).

وقال عبد الرحمن بن خراش: يحيى بن نضلة المدينى لا يسوى فلساً<sup>(١)</sup>. وقال ابن معين فى زياد بن المنذر: عدو الله، ليس يسوى فلساً. قال ابن عدى: أحاديثه عامتها غير محفوظة، وعامة ما يروى فى فضائل أهل البيت، وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين<sup>(٢)</sup>.

وجاء فى ترجمة سليمان بن أرقم أنه (ليس بشئ)، ليس يسوى فلساً<sup>(٣)</sup> وجاء فى ترجمة (سليمان بن زيد الأزدي، أبو إدام" أنه "ليس بثقة، كذاب، ليس يسوى حديثه فلساً"<sup>(٤)</sup>.

وقريب مما سبق المصطلح الذى شاع عند ابن معين وهو (ليس حديثه بشئ)؛ قال: "على بن مالك الغنوى... ليس حديثه بشئ، ضعيف"<sup>(٥)</sup>. وقال فى (على بن نزار) و(سلام بن أبى عمرة): "حديثهما ليس بشئ"<sup>(٦)</sup>. وقال فى عمرو بن يحيى بن عمرو بن سلمة: "ليس بشئ، وقال مرة: سمعت منه، لم يكن بمرضى"<sup>(٧)</sup>.

ولاختصاص ابن معين بهذا المصطلح فى الغالب - لزم دراسة مدلوله الدقيق عنده. يستخدم ابن معين هذا المصطلح - أحياناً - قاصداً الوصف لا التقويم، فهو يعنى به أن أحاديث الموصوف بالعبرة، قليلة بالنسبة لأقرانه، وأنه لم يرو حديثاً كثيراً كغيره من زملائه وأقرانه. وعند ابن معين لا علاقة لهذه العبارة بالجرح - أحياناً - وهو أكثر المحدثين استعمالاً لها. وقد أطلقها كثيراً (ليس بشئ) على الثقات قليلي الحديث. وإن كان ظاهرها، يوهم بأن

---

(١) السابق ص ٨٢٨ - ٨٢٩ (٢١٥٦).

(٢) السابق ص ٣٤٤ (٦٩٠).

(٣) السابق ص ٣٦٠ (٧٣٤).

(٤) السابق ص ٣٦١ (٧٣٧).

(٥) السابق ص ٥٦٠ (١٣٥٠).

(٦) السابق ص ٥٦٠ - ٥٦١ (١٣٤٩).

(٧) السابق ص ٥٤١ (١٢٨٧).

معناها ليس بشئ في الرواية والحفظ والعدالة؛ لكنه غير مراد  
ألبتة<sup>(١)</sup>. إن هذا اللفظ يعنى - عند غير ابن معين - أن الراوى  
مردود، وهو من ألفاظ الجرح الشديد. وهو يطلق على من اشتهر  
ضعفهم من قبل حفظهم وغلبت المناكير على رواياتهم. إن ابن  
معين يستعمل هذا اللفظ في عدة معان:

الأول: يقول ذلك في الكذابين والمتروكين كما في ترجمة "تليد  
بن سليمان المحاربى" و(القاسم بن عبد الله بن عمر العمرى)  
وترجمة (حبيب بن أبى حبيب كاتب مالك) و(خالد بن أيوب)<sup>(٢)</sup>.

وأحياناً يطلق قوله السابق على أهل الغفلة والاضطراب الذين  
يرد حديثهم، وهو في هذا يتفق مع غيره من الأئمة. وأحياناً يطلقه  
على المبتدعة كما في ترجمة (تليد) السابقة<sup>(٣)</sup>. وأحياناً يقوله فيمن  
هو مقل في رواياته كما سبق الكلام عاليه عن مصطلحاته. وقد  
يقول ذلك في الراوى قاصداً بعض حديثه، وإن كان الراوى ثقة  
عنده، جاء في ترجمة عبد المتعال بن طالب، كما في مقدمة (فتح  
البارى) لابن حجر: "شيخ بغدادى، وثقة أبو زرعة ويعقوب بن  
شيبة وغيرهما وأورده ابن عدى في الكامل ونقل عن عثمان  
الدارمى أنه سأل يحيى بن معين عن حديث هذا عن ابن وهب  
فقال: (ليس هذا بشئ). قال ابن حجر: "قلت: وهذا ليس بصريح  
في تضعيفه لاحتمال أن يكون أراد الحديث نفسه، ويقوى هذا أن  
عثمان هذا سأل ابن معين عن عبد المتعال فقال: ثقة، وكذا قال  
عبد الخالق بن منصور عن ابن معين". وقريب من هذه الحالة أنه

---

(١) الشرح والتعليل ص ١٠٩.

(٢) شفاء العليل ص ٢٩٧ - ٢٩٨، التهذيب ٥٠٩/١، الميزان ٣/٣٧١ - ٣٧٢،

٤٥٢/١، لسان الميزان ٣٧٤/٢.

(٣) شفاء العليل ص ٢٩٨ وانظر تاريخ بغداد ٢٨٢/٣ ترجمة محمد بن ميسرة.

قد يقول هذا القول فيمن هو ضعيف في شيخ دون شيخ فليتأمل<sup>(١)</sup>. وأحياناً يقول هذا القول على المجهول - عنده - ولا يعرفه - وهو يطلق قوله (لا أعرفه) على مجهول الحال - كما في ترجمة (عمير بن إسحاق قال: لا يساوى شيئاً ولكن يكتب حديثه، قال أبو الفضل الدوري: يعنى يحيى بقوله: "إنه ليس بشئ" أنه لا يعرف، ولكن ابن عون روى عنه، فقلت ليحيى: ولا يكتب حديثه؟ قال: بلى<sup>(٢)</sup>)(٣).

أما الشافعى فإنه يقول (حديثه ليس بشئ) قاصداً به الكذب، ذكر السخاوى فى فتح المغيـث عن المـزنى أنه قال: سمعنى الشافعى يوماً وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لى: يا أبا إبراهيم اكس ألفاظك أحسنها لا تقل فلان كذاب ولكن قل (حديثه ليس بشئ). وهذا يدل على أن الشافعى لطيف العبارة فى التجريح، وإذا قال فى الراوى هذا اللفظ فهو يعنى أنه كذاب، وقد عد بعضهم المـزنى من جملة القائلين بهذا على الكذابين من أجل هذه الحكاية<sup>(٣)</sup>.

أما الدارقطنى فإنه يقول (ليس بشئ) على من يكذبه، وعلى الوضاعين<sup>(٤)</sup>.

وأختم حديثى عن هذا الميزان عند المحدثين بالكلام على ميزان الاعتدال للذهبى، فقد سمى أحد كتبه فى نقد الرجال بميزان الاعتدال، سجل من خلال وزن الرجال به - وطبقاً لمعايير خاصة

(١) شفاء العليل ص ٣٠٠، وهـدى السارى لابن حجر: ص ٥٩٠ - ٥٩١.

(٢) شفاء العليل ص ٣٠٠، وتاريخ ابن معين ٤٥٦/٢.

(٣) للمزيد من الشواهد على هذه الظاهرة عند ابن معين انظر مختصر الكامل ص

٥١٠ (١١٨٦)، ص ٥٤٥ (١٢٩٩)، ص ٥٢٨ (١٢٥٦)، ص ٥٢٦ (١٢٥٢)،

ص ٥٢٥ (١٢٤٧)، ص ٥١٨ (١٢١٤)، ص ٣٤٤ (٦٨٩)، ص ٨٣٢

(٢١٦٥)، ص ٨٣٤ (٢١٧٠)، ص ٥١١ (١١٨٨)، ص ٥١٢ (١١٨٩).

(٣) السابق نفسه، فتح المغيـث ١٦١/٢ طبعة ١٣٥٥ هـ، القاهرة، مصر.

(٤) السابق: ص ٣٠٠ - ٣٠١.

به - سجل آراءه فيهم. أى أن المحدثين انتبهوا إلى معايير الكم، وحاولوا وزنها - مع أنها معنوية - قدر استطاعتهم، وبحسب الأدوات الثقافية التى هياتها لهم ثقافتهم. ووجدت هذه اللفظة عند الذهبى فى غير الميزان. فقد نقل فى تذكرة الحفاظ فى ترجمة عبدوس بن أحمد بن عباد الثقفى قول صالح بن أحمد الحافظ: سمعت أبى يقول: كان عبدوس ميزان بلدنا فى الحديث<sup>(١)</sup>.

كما أن الذهبى نقل قول أبى حاتم فى ترجمة "عبد الله بن صالح"، قال: "قال أبو حاتم أخرج أحاديث فى آخر عمره أنكروها عليه نرى أنها مما افتعل خالد بن نجيح وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية لم يكن وزن أبى صالح الكذب، كان رجلاً صالحاً"<sup>(٢)</sup>. أى أن نقاد الحديث قبل الذهبى انتبهوا إلى هذا اللفظ، وعلموا أن تقييم الرجال يحتاج إلى ميزان - تخيلوه فى ذهنهم - يراعى الجوانب الكمية والكيفية المتعلقة بالرواة ومروياتهم.

وقد انتبه سفيان الثورى إلى هذا الأمر أيضاً فجاء فى ترجمة (عبد الملك ابن أبى سليمان العزمى): "كوفى، ثقة" ثبت فى الحديث، ويقال: إن سفيان الثورى كان يسميه الميزان<sup>(٣)</sup>.

روى ابن حبان: حدثنى محمد بن إسحاق الثقفى، قال: سمعت محمد ابن عبد العزيز بن أبى رزمة، قال: سمعت على بن الحسن بن شقيق، يقول: سمعت عبد الله بن المبارك، يقول: سئل الثورى عن عبد الملك بن أبى سليمان، فقال: "ميزان"<sup>(٤)</sup>.

والذهبى، بلا شك، أخذ اسم كتابه من هذه المصادر، كما أن عملية اختبار ضبط الراوى تتم بالمقارنة والموازنة بين مروياته

---

(١) تذكرة الحفاظ ٧٧٣/٢ (٧٦٨).

(٢) تذكرة الحفاظ ٧٧٣/٢ (٧٦٩).

(٣) تاريخ اللغات للعجلى ص ٣٠٩ وتهذيب التهذيب ٣٩٦/٦.

(٤) اللغات لابن حبان ٩٧/٧، ط الهند، ١٤٠٢ هـ.

ومرويات أقرانه ثم مقارنة وموازنة مروياته بمرويات تلاميذه وشيوخه. نقل الذهبي عن الإمام مسلم قوله: "قال مسلم في مقدمة صحيحة: وإذا وازنت بين الأقران كابن عوف وأيوب مع عوف بن أبي جميلة، وأشعث الحراني - وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن ابن عوف وأيوب صاحباهما إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحة النقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة"<sup>(١)</sup>.

وبذلك يتضح لماذا سمي الذهبي كتابه: ميزان الاعتدال.

وقال ابن حجر في النوع الرابع عشر - المنكر - من كتابه (النكت على كتاب ابن الصلاح: قوله - أي ابن الصلاح -: "وإطلاق الحكم على التفرد أو النكارة أو الشذوذ - موجود في كلام كثير من أهل الحديث". قلت: وهذا مما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة بغير عارض يعضده"<sup>(٢)</sup>.

وجاء في ترجمة عبد الله بن صالح المصري كاتب الليث مصطلح "الوزن" في سياق الدفاع عنه، ونفى الكذب عنه؛ قال أبو حاتم فيه: "كان سليم الناحية لم يكن أبا صالح الكذب كان رجلاً صالحاً"<sup>(٣)</sup> وهذا معناه أن المناكير تقع في حديثه وهما لا عمداً.

وقد تخیلوا (قيمة ما) للرواة تعديلاً وجرخاً، تبلورت في مراتب الجرح والتعديل، بدءاً من المحتج بهم وحدهم، ثم المحتج بهم في الشواهد والمتابعات، ثم المتروكين، كل هذه أمور راعوا فيها قيمة

(١) الميزان ٣/٣٠٥.

(٢) ص ٢٧٤.

(٣) الجرح والتعديل ٨٧/٥ والميزان ٢/٤٤١.

مرويات الراوى وعدالته وضبطه، وإن كانت أشياء معنوية، فقولهم (فلان لم يكن له عندى قيمة) معناه متروك الحديث، وهو مثل قولهم: لا يساوى شيئاً، قال ابن مهدى فى عمر بن هارون البلخى: "لم يكن له عندى قيمة"، وقال مرة: "حدثنى بأحاديث فلما قدم مرة أخرى حدث بها عن إسماعيل بن عياش عن أولئك فتركت حديثه"<sup>(١)</sup>.

والموازن إذا كانت عند المحدثين تقيس أموراً معنوية، كذلك لهم مقاييس متخيلة للمعنويات أيضاً، قالوا: "فلان ليس عليه قياس" أو "لا يقاس به أحد". وهذا يدل على أن الراوى غاية فى المدح أو القدر، ففى المدح جاء فى سير أعلام النبلاء أن ابن معين قيل له: "شريك أعلم بحديث بلدك من الثورى؟ فقال: ليس يقاس بسفيان أحد؛ لكن شريك أروى منه فى بعض المشايخ"<sup>(٢)</sup>.

وفى الذم، جاء فى سير النبلاء: "قال الفضل بن زياد: ... فقال: إسرائيل صاحب كتاب يؤدى ما سمع وليس على شريك قياس كان يحدث بالحديث بالتوهم"<sup>(٣)</sup>.

وجاء فيه أيضاً: "سأل الأثرم أحمد ما تقول فى ابن الحماني؟ فحمل عليه حملاً شديداً فى أمر الحديث، وقال: "ابن الحماني ليس الآن عليه قياس، أمر ذاك عظيم"، قال: ورأيتك شديد الغيظ عليه"<sup>(٤)</sup>. وجاء فى تاريخ بغداد ترجمة يعقوب بن محمد ابن عيسى الزهرى المدينى أن يحيى بن معين تكلم فيه، وقال أبو زرعة: ليس على يعقوب قياس"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) شفاء العليل ص ٢٢١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٠٢/٨، وتاريخ بغداد ٢٣/٧.

(٣) سير النبلاء ٢٠٥/٨.

(٤) السابق ٥٣١/١٠.

(٥) تاريخ بغداد ٢٧١/١٤.

ومن هذا القبيل أيضاً قولهم: "كان فلان فى مسلاخ شعبة" أو (كان فلان فى قياس شعبة) أو (فى منوال شعبة) وفى مقارنتهم بين الرواة قالوا: (فلان ينظر بفلان الإمام) (١).

وقولهم: "فلان ميزان لا يرد على مثله". قال الثورى: حدثنا عبد الملك ابن أبى سليمان وكان ميزاناً وقال أيضاً: ذلك: ميزان. وقال جرير: كان المحدثون إذا وقع بينهم الاختلاف فى الحديث سألوا عبد الملك وكان حكمهم (٢).

وإذا كان الحائكون يستعملون آلة (المنوال) وهى خشبة الحائك التى يحوك عليها الثوب، وهو ماضى، - فإن للمحدثين منوالاً معنوياً يقيسون به ضبط الرواة (٣). والمنوال أحد طرق علماء الإحصاء والرياضة والمحاسبة فى العمليات الحسابية (٤).

وقالوا بأن من مميزات المنوال أنه هو المتوسط الوحيد للبيانات الوصفية (٥). إن المحدثين وعلماء الإحصاء والحائكين اتفقوا فى استخدام لفظ المنوال لكن اختلفوا فى معناه نظراً لاختلاف تصورهم له، واستخدامهم له يدل على مدى الدقة المنهجية عند المحدثين وعلماء الإحصاء، وعلى محاولة الإنسان السيطرة على البيئة وتجهيز ما يحتاجه، وهى محاولة - عند الحاكة - أفرزت بعد بذلك مصانع النسيج.

ومن هذا القبيل قولهم: "فلان لا يسوى شيئاً" أو "قلس خير منه" أو "لا يساوى فلساً" أو "لا يساوى بعرة" أو "لا يساوى تمرّة" أو "لا

---

(١) شفاء العليل ص ٤٦.

(٢) السابق ص ٣٥ والكلام موجود فى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم: ٣٦٦/٥ - ٣٦٧.

(٣) انظر مادة (نال) فى المعجم الوجيز.

(٤) مبادئ الإحصاء للدكتورين محمد المهدي محمد على، ومحمد فؤاد محمد حسان

ص ٨٢، ط ١٩٩٦م، مطابع الولاء الحديثة، شبين الكوم.

(٥) السابق: نفسه.



يساوى نواة فى الحديث" أو "ليس يسوى قليلاً ولا كثيراً" أو "لا يساوى دستجة بقل: أى حزمة بقل". أو "لا يساوى كعباً" - كتلة من السمن قليلة، والكعب من اللبن والسمن قدر صبة<sup>(١)</sup> و"لا يساوى حديثه كفاً من تراب" و"لا تسوى أحاديثه النقل" و"كان لا يساوى طلية أو طليتين" وهى - صوفة تطلى بها الإبل المصابة بالجرب<sup>(٢)</sup>.

---

(١) لسان الغرب ١/٧١٩.

(٢) شفاء العليل ص ١٩٤.

## الخاتمة ونتائج البحث

- توصلت إلى أن معظم العلوم - بل كلها - لها منهجية حاولت أن تكون دقيقة في دراستها وتحليلها لمادتها المدروسة، هذه المنهجية سجلتها في كتب نظرية نتيجة لتراكم المعلومات والثقافات والنتائج التي يتوصل إليها العلماء يستدرك اللاحق على السابق ويعدل من آراء السابقين عليه بعد أن يستفيد منها. وعلم الحديث واحد من هذه العلوم له دقة منهجية.
- لقد تحدثت كل العلوم عن الوسطية والأخذ بالتفصيل والوسط في إطلاق الأحكام؛ لأن الاختلاف موجود بين العلماء في شتى تخصصاتهم؛ لأنهم بشر - وعلاجاً لهذا الاختلاف كانوا يأخذون بالمحصلة - محصلة النتائج جميعاً - والمتوسط للوصول إلى أقرب وأدق وأرجح رأى.
- لقد سبق المحدثون المعاصرين في الوصول إلى هذه الأدوات الإجرائية مع الفارق الزمني والأدوات والنتائج واختلاف المادة المدروسة، ولم لا والكل ولد آدم؟! إن هذا الاتفاق - النسبي - بينهم - في رأيي - يدل على وحدة العقل الإنساني وتشابهه في معالجته للقضايا والمشكلات التي تواجهه، لقد اتفقوا في الخطوط العريضة، واختلفوا في التفاصيل لاختلاف المادة المدروسة. وكان علماء النفس أكثر العلماء حديثاً عن المعايير كما وكيفاً.
- إن دراسة معايير التعديل دلت على أنه لا بد من الأخذ بالصحيح والصحيح فقط في كل شيء من أحكام الشريعة الإسلامية، فالذين

قالوا بالأخذ بالضعيف فى الوعظ والتفسير والفضائل أخطأوا  
جادة الصواب ... لأن الكل شرع.

- لقد توصلت إلى أنه لا يمكن التنظير الدقيق لعلم الحديث دون  
دراسة معايير الجرح والتعديل، ولا يتم دراسة المعايير دون  
النزول إلى الواقع النقدي للمرويات فى كتب الثقات والضعفاء  
والعلل، كما أنه يستحيل دراسة الدلالة الدقيقة للألفاظ، دون  
دراسة المعايير، ولا يمكن دراسة كل هذا دون معرفة مناهج  
النقاد اعتدالاً وتشددًا وتساهلاً، إن دراسة معايير الكم والكيف -  
بالذات - الكامنة وراء كل لفظ وحكم هى المنهج الإجرائى  
العلمى والوحيد الصادق والثابت والموضوعى للوصول إلى  
أشياء مادية تمسك باليد إذا ما توصل إليها الدارس ونظر لها  
ودعا إليها - وجد طلاب العلم سهولة لا حدود لها فى تحصيله.  
- كان للمحدثين معايير كم وكيف دقيقة لدرجة أنهم كان يستقرون  
مرويات الرواة استقراءً عدديًا.

- سبق علماء الحديث علماء النفس إلى التنبيه إلى عمليات كالذكاء  
والفقه والكياسة والعقل كما أنهم ربطوا بين الصحة والحفظ والذكاء.  
- سبق الذهبي علماء النفس إلى التنبيه إلى قضية الاعتدال  
والانحراف، كما أنه تناول العملية المعرفية فى علاقتها بغيرها  
من العمليات الحسية وكل ما يجرى داخل الجسم وعلاقة كل  
هذا بالعظام والأعصاب.

- وقد توصلت إلى أن منهج المحدثين فى نقد المرويات - جرحًا  
وتعديلًا وقبولًا من خلال المعايير - هو منهج فى التربية  
(العدالة) والتعليم (الضبط والحفظ والذكاء)، لقد نظروا إلى  
عملية التعلم نظرة كلية شمولية فمعايير العدالة نسبية، ومعايير  
الضبط فيها إطلاق ونسبية بسبب تعميم الجزئى؛ لذا يجب  
الرجوع إلى معايير الكم والكيف فتناولوا أخلاق المحدث

بالدراسة وكذلك ذكائه، وصحته وطعامه، وعرفوا نظام  
البعثات، فكانت الرحلة في طلب الحديث، وسبقوا المعاصرين  
من علماء القانون إلى التنبيه إلى الحقوق الذهنية، وحق  
المؤلف، كما في معيار السرقة والتحديث من غير أصل،  
والوجادة - في العصور الأولى - والتدليس.

- لابد من الجمع بين الرواية والدراية ومن يفعل غير ذلك يكون  
آثمًا، لابد من النقد والتمييز والانتخاب مع الرواية.

- لعلماء الحديث موازين ورسوم بيانية معنوية متخيلة تشبه إلى  
حد ما الرسوم البيانية عند علماء الفيزياء والرياضة والفلك.

- يستحيل دراسة مصطلحات الحديث ومصطلحات الجرح  
والتعديل بمعزل عن دراسة معايير الجرح والتعديل، حيث أثبت  
البحث أن عملية نقد المروى عملية كلية شمولية وأن المحدثين  
نظروا إلى السند ككل ونسق وربطوه بالمتن في نقد المرويات.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

## الأصول والمصادر والمراجع والدوريات

### أولاً: الأصول والمصادر

- اختصار علوم الحديث لابن كثير، مع شرحه "الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر" نشر مكتبة دار التراث، مصر، ط ٣ (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م).
- تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين بتحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجي، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- تاريخ بغداد، مكتبة السعادة، ١٣٤٩ هـ. وطبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- تاريخ الثقات للعجلي بتحقيق الدكتور عبد المعطى قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
- التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي، ط ١٣٥٧ هـ، فاس، المغرب.
- تذكرة الحفاظ للذهبي، ط دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، الهند، توزيع أم القرى للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٣٧٧ هـ - ١٩٦٨ م.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتتليس لابن حجر، بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، دت.
- مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ط ١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، دار صادر بيروت، مصورة عن ط ١ (١٣٢٦ هـ) لمجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدر آباد الدكن.

- الثقات لابن حبان، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى.
- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ط دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، الهند، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م، وط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، المصورة عنها.
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي، طبع المكتبة العلمية، لاهور، باكستان، ١٤٠٢هـ.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي، ط. دار البشائر الإسلامية، ط ١ (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م)، بيروت، لبنان.
- سؤالات البرقائي للدارقطني في الجرح والتعديل، بتحقيق عبد الرحيم القشيري، ط. باكستان.
- سؤالات ابن الجنيدي ليحيى بن معين بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، ط ١ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م). مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط ١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومجموعة من العلماء، ط ١. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح لبرهان الدين الأبناسي بتحقيق صلاح فتحى هلال، مكتبة الرشيد، الرياض، ط ١ (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م).
- شرح علل الترمذي لابن رجب، ط. العاني، بغداد، بتحقيق صبحي جاسم الحميد ١٣٩٦هـ، وطبعة مكتبة المنار الأردن، بتحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط ١ (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م).

- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، بتحقيق أبي الفداء عبدالله القاضي.
- علوم الحديث لابن الصلاح بتحقيق الدكتور نور الدين عتر، ط ٢، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٩٧٢ م.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث بتحقيق الشيخ صلاح محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، وطبعة أنوار محمدى، لكنو، الهند.
- قاعدة فى الجرح والتعديل وقاعدة فى المؤرخين لتاج الدين السبكي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط ٢، دار الوعي، حلب، سوريا، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- الكامل فى ضعفاء الرجال لابن عدى الجرجاني، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادي، طبع دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٥٧ هـ.
- لسان الميزان لابن حجر، ط الهند، ١٣١٤ هـ.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان بتحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ٢، ١٤٠٢ هـ.
- مختصر الكامل فى الضعفاء وعلل الحديث لابن عدى للإمام تقى الدين أحمد ابن على المقرئ (٧٦٦ - ٨٤٥ هـ) تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنة، مصر، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري بتحقيق الدكتور السيد معظم حسين، مكتبة المتنبي، مصر.
- الموقظة للذهبي تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط ٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٢ هـ.

- ميزان الاعتدال للذهبي بتحقيق على محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر، بتعليق إسحاق عزوز، المكتبة العلمية، بيروت.
- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي عمير الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط. المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. وطبعة أخرى بتحقيق مسعد عبد الحميد السعدني ومحمد فارس. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤.
- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر، بتحقيق على بن حسن ابن علي عبد الحميد، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- هدى الساري لابن حجر (مقنمة فتح الباري شرح صحيح البخاري) حقق أصلها عبد العزيز بن بلز، ورقم كتبها وأبوأبها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي، ط١ (١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م) دار الكتب العلمية، بيروت.

## ثانياً: المراجع:

- آداب الشافعي مناقبه لابن أبي حاتم بتحقيق عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.
- إتحاف المسلم بما في الترغيب والترهيب من أحاديث البخاري ومسلم للشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني (١٢٦٥ هـ - ١٣٥٠ هـ) بتحقيق مأمون الصاغرجي، ط دار الفكر المعاصر، بيروت.
- إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة المصطلح والجرح التعديل لأبي الحسن مصطفى ابن إسماعيل، دار التأليف، القاهرة، ١٩٨٣ م.
- أخبار الأذكىء لابن الجوزي، تحقيق محمد مرسى الخولي، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية ط (١٩٧٠ م).



- الأنكباء لابن الجوزي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٥ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ارتقاء القيم للدكتور عبد اللطيف محمد خليفة، عالم المعرفة، الكويت برقم (١٦٠).
- أسباب اختلاف المحدثين للدكتور خلدون الأحذب، ط ٢، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- أسس القياس السيכולوجي للدكتور سيد عبد العال، ط ١، ١٩٨٦ م. لا ناشر.
- الأسس النفسية للنمو من الطفولة إلى الشيخوخة للدكتور فؤاد البهي السيد، ط ٤ دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥ م.
- الإسلام والتربية الصحية للدكتورة عائدة عبد العظيم، ط ١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، مكتبة التربية العربي لدول الخليج.
- أصول التربية، إعداد قسم أصول التربية، جامعة حلوان، ط (١٩٩٩ م) مطبعة العمرانية للأوفست.
- الإضافة، دارسات حديثة، لمحمد عمر بازمول، دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية، ط ١ (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م).
- الاضطرابات المعرفية لـ (ر.و.بين) R.W. Payne، ترجمة د. محمد نجيب الصبوة، مركز النشر لجامعة القاهرة ١٩٩٣ م.
- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي، طبع دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- الاغتباط بمن رمى بالاختلاط لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي بتحقيق علاء الدين علي رضا، طبعة دار الحديث، القاهرة ١٤٨٠ هـ - ١٩٨٨ م.
- الإلزامات والتتبع للدارقطني بتحقيق مقبل بن هادي الوادعي، توزيع دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط ٢، د.ت.

- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة التراث، مصر، ط ١ (١٣٨٩ هـ - ١٩٧٥ م).
- الإمام الترمذى والموازنة بين جامعہ والصحيحين للدكتور نور الدين عتر، ط ١ (١٣٩٠ هـ) لجنة التأليف الترجمة والنشر، مصر.
- الإمام الزهرى وأثره فى السنة للدكتور حارث سليمان الضارى، دكتوراه مطبوعة، (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) مكتبة بسم، الموصل، العراق.
- الإمام على بن المدينى ومنهجه فى نقد الرجال لإكرام الله: إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط ١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م).
- الانتقاء فى فضائل الثلاثة الفقهاء لابن عبد البر، نشر مكتبة القدسى، القاهرة، ١٣٥٠ هـ.
- الإنسان وصحته النفسية للدكتور سيد صبحى، ط (١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م)، المطبعة التجارية الحديثة، مصر.
- الأول من كتاب التمييز للإمام مسلم بتحقيق محمد صبحى حسن حلق، ط، دار الإيمان، الإسكندرية، مصر، د.ت.
- البحث التاريخى، دراسة منهجية تطبيقية للدكتور محمود عرفة، دار الثقافة العربية، مصر، د.ت.
- البداية والنهاية للذهبي، ط. دار الغد العربى، مصر.
- تاريخ التربية والتعليم للدكتورين سعد مرسى أحمد وسعيد إسماعيل على، عالم الكتب، ١٩٨٠ م، القاهرة.
- التاريخ الكبير للبخارى، ط ١ الهند.
- تاريخ النقد الأدبى عند العرب للدكتور إحسان عباس، ط دار الثقافة بيروت، لبنان، ط ٥، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- تاريخ يحيى بن معين بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، ط. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩ م.

- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني لأبى محمد: عبدالله بن يحيى ابن أبى بكر يوسف الغسائى، ط. دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- التراث العلمى فى الحضارة الإسلامية، للدكتور أحمد فؤاد باشا، ط، دار المعارف، مصر.
- التربية فى الإسلام للدكتور أحمد فؤاد الأهواني، ط دار المعارف ١٩٨٣ م.
- التعليم عند برهان الإسلام الزرنوجى للدكتور سيد أحمد عثمان، ط ٢ (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م)، الإنجلو المصرية.
- التعليم وتحديات المستقبل، إعداد وتقديم د. عبد العزيز القوصى، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٨١ م.
- التفوق العقلى والابتكار للدكتور عبد السلام عبد الغفار، ط ١ دار النهضة العربية، ١٩٧٧ م.
- التقويم والقياس فى التربية وعلم النفس للدكتورين سيد محمد خيرالله، ممدوح عبد المنعم الكنانى، مطبوع بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم وجامعات مصر، ط ١٩٩٥ م - ١٩٩٦ م.
- التكاليف المعيارية: اتخاذ قرارات - رقابة، للدكتور عبد الرحمن محمود عليان، لا ناشر، د.ت.
- التكاليف المعيارية: مدخل إدارى للدكتور على مجدى الغورى، طبع وتوزيع دار الشافعى للطباعة، المنصورة، مصر، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- التكيف والصحة النفسية للدكتور محمد السيد الهابط، ط ٢، نشر المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، د.ت.
- تلبيس إبليس لابن الجوزى، طبع وتوزيع دار النور الإسلامية، مصر، د.ت.

- التنكيل بما فى تأنيب الكثرى من الأباطيل لعبد الرحمن بن يحيى المعلمى (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦هـ) تحقيق الشيخ الألبانى، المطبعة العربية، لاهور، باكستان، ١٤٠١ هـ.
- توثيق السنة فى القرن الثانى الهجرى للدكتور رفعت فوزى، مكتبة الخانجى، ط١، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨١م.
- تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان، ط المعارف، الرياض، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.
- جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، ط. دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة دار الفتح، الأزهر، مصر، د.ت. وطبعة إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- الجرح والتعديل للدكتور "أبو لبابة حسين"، ط١، دار اللواء، الرياض ١٣٩٩هـ.
- الحديث المعلول قواعد وضوابط للدكتور حمزة عبد الله المليبارى، نشر دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١ (١٤١٦ هـ - ١٩٩٩م).
- الحديث وأحكامه للدكتور أبو اليقظان عطية الجبورى، نشر جامعة بغداد، كلية الآداب.
- حقوق الإنتاج الذهنى للدكتور أحمد سويلم العمري، دار الكتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.
- الحلال والحرام للدكتور يوسف القرضاوى، ط٨، دار الاعتصام، مصر، ١٩٧٤م.
- دراسات فى الجرح والتعديل للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١ (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م).
- دراسات فى الحديث النبوى للدكتور عباس عجلان، ط. دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م.

- دراسات في الصحة النفسية للدكتور محمد السيد عبد الرحمن، دار  
قباة للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١ (١٩٩٨م).
- دراسات في علوم الحديث للدكتورين أبو العلا علي، عبد العال أحمد،  
ط دار التراث العربي للطباعة والنشر، مصر، ١٩٧٢ م - ١٩٧٣م.
- دراسة حديثة نضر الله امرءاً سمع مقالتي ... رواية ودراسة،  
للدكتور عبد المحسن ابن حمد العباد، ط ١ (١٤٠١ هـ) مطابع  
الرشيد، المدينة المنورة.
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقي، طبعة بيروت،  
١٤٠٥ هـ، الأولى.
- رسائل إخوان الصفا، المطبعة العربية، ١٩٢٨م.
- رسالة في الطريق إلى ثقافتنا للأستاذ محمود شاكر، نشر دار المدني  
بجدة، ط ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- انرواة الذين وثقهم الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم  
بعض النقاد من حيث البدعة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة،  
السعودية، د.ت.
- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان بتحقيق محمد محيي الدين  
عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- سيكولوجية ذوى الاحتياجات الخاصة للدكتور عبد المطلب أمين  
القريطى ط ١. دار الفكر العربي، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
- سيكولوجية النمو للدكتور نبيل حافظ وآخرين، محاضرات أقيمت على  
طلبة الدراسات العليا، جامعة عين شمس، كلية التربية، ١٩٩٣م لا ناشر.
- شذرات من علوم السنة للدكتور محمد الأحمدى أبو النور، مطبعة  
الحلبى د.ت.
- شرح النووى على صحيح مسلم، تحقيق د. عبد المعطى قلعجى،  
المكتبة القيمة، دار الغد العربي، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

- الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل للدكتور يوسف محمد صديق، نشر مكتبة ابن تيمية، الكويت، ط ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل لأبى الحسن مصطفى بن إسماعيل، نشر مكتبة ابن تيمية، مصر، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- الصحة النفسية للدكتور حامد زهران، عالم الكتب، مص، ١٩٩٧ م.
- صحيح كتاب الزهد للإمام وكيع بن الجراح بتحقيق الدكتور عبد الرحمن الفريوائي، اعتنى به واختصره أشرف بن عبد المقصود، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١ (١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م).
- صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط الحلبي.
- الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الإسلامية، للدكتور السيد الشحات أحمد حسن، دار الفكر العربي، مصر، دت.
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ... لابن بشكوال، نشر مكتبة الخانجي، مصر.
- الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للإمام البيهقي للدكتور نجم عبد الرحمن خلف، ط ١، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، دار الوفاء، مصر.
- الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي للدكتور جابر عصفور، ط دار المعارف، مصر، ١٩٧٧ م.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة لعبد الرحمن حسن حبنكة، دار القلم، دمشق، ط ٤ (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).
- الطب النبوي للذهبي، ط الحلبي.
- الطب النبوي لابن القيم، بتعليق الدكتور عادل الأزهرى، ط الحلبي، دت.
- الطب النفسي المعاصر لجلينيك ترجمة الدكتور أحمد عكاشة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٩ م.
- عادات الاستذكار ومهاراته السليمة، للدكتورة سناء محمد سليمان، مكتبة النهضة المصرية، ط ١ (١٩٨٩ م).

- علم الحديث النبوى للدكتور صبرى المتولى، مكتبة زهراء الشرق، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- علم النفس الاجتماعى للدكتور عادل الأشول، مكتبة الأنجلو المصرية ط ١٩٨٧ م.
- علم النفس الاجتماعى للدكتور فؤاد البهى السيد، دار الفكر العربى القاهرة، ١٩٥٤ م.
- علم النفس التعليمى للدكتور سيد محمد خير الله وآخرين، مطبوع على نفقة وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٤ م - ١٩٨٥ م.
- علم النفس العام، إعداد قسم علم النفس بآداب القاهرة، ط ٣، ١٩٩٠ م. مكتبة غريب، مصر.
- علم النفس فى حياتنا اليومية للدكتور محمد عثمان نجاتى، دار القلم، الكويت، ط (١٩٨٣ م).
- عيار الشعر لابن طباطبا، تحقيق الدكتورين طه الحاجرى، ومحمد زغلول سلام، ط (١٩٥٦ م)، القاهرة، مصر.
- فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر بتحقيق عبد العزيز بن باز، وترتيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة المكتبة السلفية.
- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م. دار ابن الجوزى.
- الفكر المنهجي عند المحدثين للدكتور همام عبد الرحمن سعيد، سلسلة كتاب الأمة، قطر، ط ١ (١٤٠٨ هـ).
- فلسفة العلم للدكتور صلاح قنصوة، دار التنوير، لبنان، بيروت.
- فى الطب النفسى للدكتور عبد الفتاح محمد دويدار، ط. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٤ م.

- القاموس الفقهي لسعدى أبو حبيب، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- قراءة التراث النقدي للدكتور جابر عصفور نشر عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط ١، ١٩٩٤ م.
- قضايا العلوم الإنسانية، إشكالية المنهج، مجموعة بحوث، نشر وزارة الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلم، رقم ١، ط ١٩٩٦ م.
- قواعد في علوم الحديث للتهانوي بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٣، لبنان، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- القول الحسن في كشف شبهات حول الاحتجاج بالحديث الحسن، لأبى عبد الله أحمد بن إبراهيم أبو العينين، مكتبة ابن عباس، المنصورة، ط ١٩٩٨ م.
- القيم الإسلامية والتربية للدكتور على مصطفى أبو العينين، مكتبة إبراهيم الحلبي، المدينة المنورة، ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- القيم والعادات الاجتماعية للدكتورة فوزية دياب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٠ م.
- الكشف الحثيث عن رمى بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي تحقيق صبحى السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لأبى البركات محمد ابن أحمد المعروف بابن الكيال، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث، ط ١ (١٩٨١ م - ١٤٠١ م).
- كيف تكتب بحثاً أو منهجية البحث للدكتور إميل يعقوب، مكتبة جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦ م.
- الكيمياء للدكتور على لبيب إبراهيم وآخرين طبعة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩١ م.



- الكيمياء التحليلية للدكتور محمد علي خليفة، نشر عمادة شئون الكتب، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٨٧م.
- الكيمياء العامة (ب.ج - دايرنت)، ترجمة د. محمد عزت خيرى وآخرين، طبعة المركز القومى للإعلام والتوثيق، مصر.
- اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية ط ١٩٥٨م.
- مبادئ الإحصاء للدكتورين محمد المهدي محمد علي، ومحمد فؤاد محمد حسان، ط (١٩٩٦م) مطبعة الولاء الحديثة، شبين الكوم.
- مبادئ النظرية الإحصائية وتطبيقاتها للدكتور محمد صلاح الدين صدقى، ط ١، ١٩٩٩م.
- مبادئ نظرية الخطر والتأمين للدكتور على السيد الديب، ط ١٩٩٩، لا ناشر.
- محاسبة البنوك طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية للدكتورين أسامة محمد محيى الدين عوض والدكتورة منحة محمد عزت، ط ١٩٩٧م - ١٩٩٨م، مطابع الولاء الحديثة، شبين الكوم، مصر.
- مدارس التربية فى الحضارة الإسلامية دراسة وتطبيق د. حسان محمد حسان، د. نادية جمال الدين، دار الفكر العربى ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- مذكرة التفسير والحديث للدكتور السيد أحمد فرج، لا ناشر، د.ت.
- المرايا المحدبة من النبوية إلى التفكيك للدكتور عبد العزيز حمودة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٢) الكويت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- المستدرك للحاكم النيسابورى وتلخيصه للذهبى، طبعة حيدر آباد، الهند، ١٣٤٠ هـ، وطبعة بتحقيق ودراسة مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.

- مشكلة العلوم الإنسانية تقنياتها وإمكانيات حلها للدكتورة يمنى الخولى، ط ٢ (١٩٩٦م)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر.
- المصباح المنير لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
- مصطلح التاريخ للدكتور أسد رستم، المكتبة العصرية، بيروت.
- معجم علم النفس والطب النفسي للدكتورين جابر عبد الحميد جابر، وعلاء الدين كفاي، ط. دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٢م (إنجليزي - عربي).
- المعجم الفلسفي، طبعة مجمع اللغة العربية بمصر.
- معجم الكيمياء والصيدلة، إعداد مجمع اللغة العربية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤م، مصر.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، دار الحديث، مصر.
- المعجم الوجيز، طبعة مجمع اللغة العربية بمصر.
- معيار العلم في فن المنطق لحجة الإسلام أبو حامد الغزالي، المطبعة العربية، مصر، ط ٢، ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧م.
- مفاتيح علوم الحديث للدكتور محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن، مصر، د.ت.
- مفكرون من أعلام التربية، ج ٢، مطبوعات اليونسكو، مكتب التربية الدولي، المجلد الرابع والعشرون، ط (١٩٩٤م).
- مقدمة ابن الصلاح في علم الحديث بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن، ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٦م، مصر.
- مقدمة في فلسفة التربية الإسلامية، للدكتور حسن إبراهيم عبد العال، عالم الكتب، الرياض، ط ١ (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م).

- مناقب الشافعى للبيهقى بتحقيق السيد أحمد صقر، ط١، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- مناهج المحدثين فى قضية الرواية باللفظ والرواية بالمعنى للدكتور عبد الرزاق ابن خليفة الشايجى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م).
- مناهج النقد الألبى لإنريك أندرسون إمبرت، ترجمة الدكتور الطاهر مكى، مكتبة الآداب، مصر، ١٩٩١ م.
- المنطق الوضعى للدكتور زكى نجيب محمود، الأنجلو المصرية، ١٩٦٦ م.
- منهاج السنة النبوية فى نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية ط١، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، قصر المحمية، ١٣٢٢ هـ.
- منهج البحث التاريخى د. حسن عثمان، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤ م.
- منهج النقد التاريخى الإسلامى والمنهج الأوروبى للدكتور عثمان موافى نشر دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١٩٩٤ م.
- منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، للدكتور محمد مصطفى الأعظمى، ط ٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م. شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة. الرياض.
- المنطق ومناهج البحث د. محمود قاسم، ط ٢، ١٩٥٣ م. الأنجلو المصرية.
- المنطق ونظرية البحث لجون ديوى، ترجمة الدكتور زكى نجيب محمود، دار المعارف، مصر.
- موسوعة الفقه الإسلامى، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.
- موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادى بتحقيق الدكتور عبدالمعطى قلعجى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

- نصب الرأفة لأحادف الهءافة للزفلف: جمال الففن أأف محمد عبء الله بن فوسف؁ ءار الءفء؁ مصر؁ ء.ء.
- نظرفة الءق ونظرفة الالفزام للءكءورفن ءلال محمد إفرافم؁ ومحموء عبء المعطف؁ ط ١٩٩٦م - ١٩٩٧م.
- النفء الفارفف؁ لأنءلوا وسفنوبوس؁ ءرءمة ء. عبء الرءمن بءوف؁ نشر ءار النهضة العربفة؁ مصر؁ ١٩٥٩م.
- الوسطفة العربفة مذهب وطففق للءكءور عبء الءمفء إفرافم؁ ط ءار المعارف مصر؁ ط٣؁ ١٩٩٠م.
- الوسطف فف علوم ومصطف الءفء للءكءور محمد بن محمد أأو شهبة؁ طبعة عالم المعرفة؁ ءءة؁ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣م.

### ءالفًا: الرسائل ءفر المنشورة:

- الفمففز بفن فئات من مرضف الصرع؁ ءكءوراه؁ لسهفر فهمف ءبافشف؁ آءاب القاهرة؁ ١٩٨٨م.
- منهء ابن كءفر فف نفء المروفاء من ءلال ففسفره للقرآن؁ مافسفر؁ لءفرى قنرف أوفب محموء؁ آءاب القاهرة؁ ١٩٩٧م.

### رابعًا: ءورفاء:

- مءلة طبففك الءاص؁ السنة (٣٠) العءء (٣٥٦) بءء للءكءور صلاء عبء.
- مءلة العلوم الفربوفة؁ فصءرها معء ءءراساء الفربوفة بءامعة القاهرة؁ العءء (٩) فنافر ١٩٩٨م بءء ءكءور ناصر أءمء الءوالءة.
- مءلة علم النفس؁ العءء (٧) سبفمبر ١٩٨٨م؁ بءء ءكءور سءء المغربف.

## خامساً: الندوات:

- تعاطى الحشيش كمشكلة اجتماعية للدكتور حسن الساعاتي، أعمال الحلقة الجنائية الثانية. جمهورية مصر العربية، يناير ١٩٦٣م.
- ملخصات بحوث الاحتفال بمرور خمسة وسبعين عاماً على مولد الدكتور يوسف خليف، طبعة المجلس الأعلى للثقافة، ديسمبر، ١٩٩٧م.

## فهرس

- ٥ ..... معايير الكم والكيف
- ٥ ..... القرآن والاستقراء عند المسلمين
- ٨ ..... الاستقراء الإحصائي عند المحدثين
- ١٥ ..... ابن عدى والجانب الكمي والكيفي
- ٢٩ ..... الأسلوب الإحصائي عند ابن حبان
- ..... نماذج تطبيقية على معايير الكم والكيف
- ٤٦ ..... (قلة وكثرة الخطأ نموذجًا)
- ..... نماذج تطبيقية على معايير الكم والكيف
- ٥٨ ..... (مصطلح ضعيف نموذجًا)
- ٧٠ ..... الرسوم البيانية المتخيلة عند المحدثين
- ١٠٤ ..... المحدثون ووزن الرجال ومروياتهم
- ١١٤ ..... الخاتمة
- ١١٧ ..... الأصول والمصادر والمراجع

## المؤلف

\* د. خيرى قدرى.

- من مواليد الجيزة ١٩٦٨م.

- تخرج من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة: ليسانس، وماجستير،  
ودكتوراه.

- عضو هيئة التدريس قسم اللغة العربية، آداب الإسماعيلية، بجامعة  
قناة السويس.

- أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.

- يهتم باللغويات التطبيقية، وبخاصة جهود علماء الحديث المصطلح  
والمصطلحية، وبحوثه كلها تصب في هذا الحقل المعرفي.

\* صدر له:

- أربعة مؤلفات لتعليم العربية - للناطقين بغيرها، جامعة القاهرة.

- دلالات الإشارات الجسمية عند علماء الجرح والتعديل، ٢٠٠٧.

- معايير ومصطلحات الجرح والتعديل، ج ١، ٢، ٣، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

- معجم الجرح والتعديل "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.

- معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.

- عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها، ٢٠٠٧.

\* تحت الطبع:

- ثقافة طه حسين الإسلامية وأثرها على جهوده في توثيق المرويات  
الأدبية.

## من قائمة الإصدارات

- هاجس الكتابة  
الوقوف على الأمية عند عرب الجاهلية  
الخطابة عند الخوارج  
مستحيل الكتابة  
ضد هدم التاريخ وموت الكتابة  
في نور آخر (دراسات وإيماءات في الفن التشكيلي)  
مغامر حتى النهاية  
التربية السبسية في لب الأطفال (دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل)  
الإعلان عند النحاة واللغويين  
مناظرات في اللغة والنحو  
الخطاب والقارئ  
حفريات نقدية (دراسات في نقد النقد العربي المعاصر)  
المتخيل الثقافي ونظرية التحليل النفسي المعاصر  
إشكالية المصطلح الغربي في ثقافتنا المعاصرة  
الحياة الصوفية وتقاليدھا في الموروث الشعبي العربي  
الجواهر والأحجار الكريمة في التراث والحضارة العربية  
البحث عن الوثائق (دراسة في وثائقنا القومية)  
تعالقات الخطباء (السريية والمقلية) طه حسن نمونجا  
البلد البعيد (دراسات في أدب جوتہ- شيلر....)  
نقد وشعر وقص  
الشخصية المصرية في الأمثال الشعبية (لغة الشارع)  
محمد مندور شيخ النقد  
اغتيال المتنبي  
لماذا تكتب المرأة؟  
أثر الأدب العربي في الأدب الغربي
- د. أحمد إبراهيم الفقيه  
أحمد الأحمدین  
أحمد بدران  
د. أحمد الدوسري  
أحمد عزت سليم  
إدوار الخراط  
إدوار الخراط وآخرون  
د. أسماء غريب بيومي  
د. طاهر قطبي  
د. جميل علوش  
د. حامد أبو أحمد  
د. سامي سليمان أحمد  
د. السيد إبراهيم  
د. سمير حجازي  
د. عادل الألوسي  
د. عادل الألوسي  
د. عادل الألوسي  
د. عبد الرحمن عبد السلام محمود  
د. عبد الغفار مكاوي  
د. عدنان الظاهر  
د. عزة عزت  
فؤاد قندیل  
فيصل الياسري  
نفيسة الشرقاوي  
د. يوسف عز الدين

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية.. قصة.. دراسات ونقد  
وكتب متنوعة: سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.  
خدمات إعلامية وثقافية

الآراء الواردة في الإصدار لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز